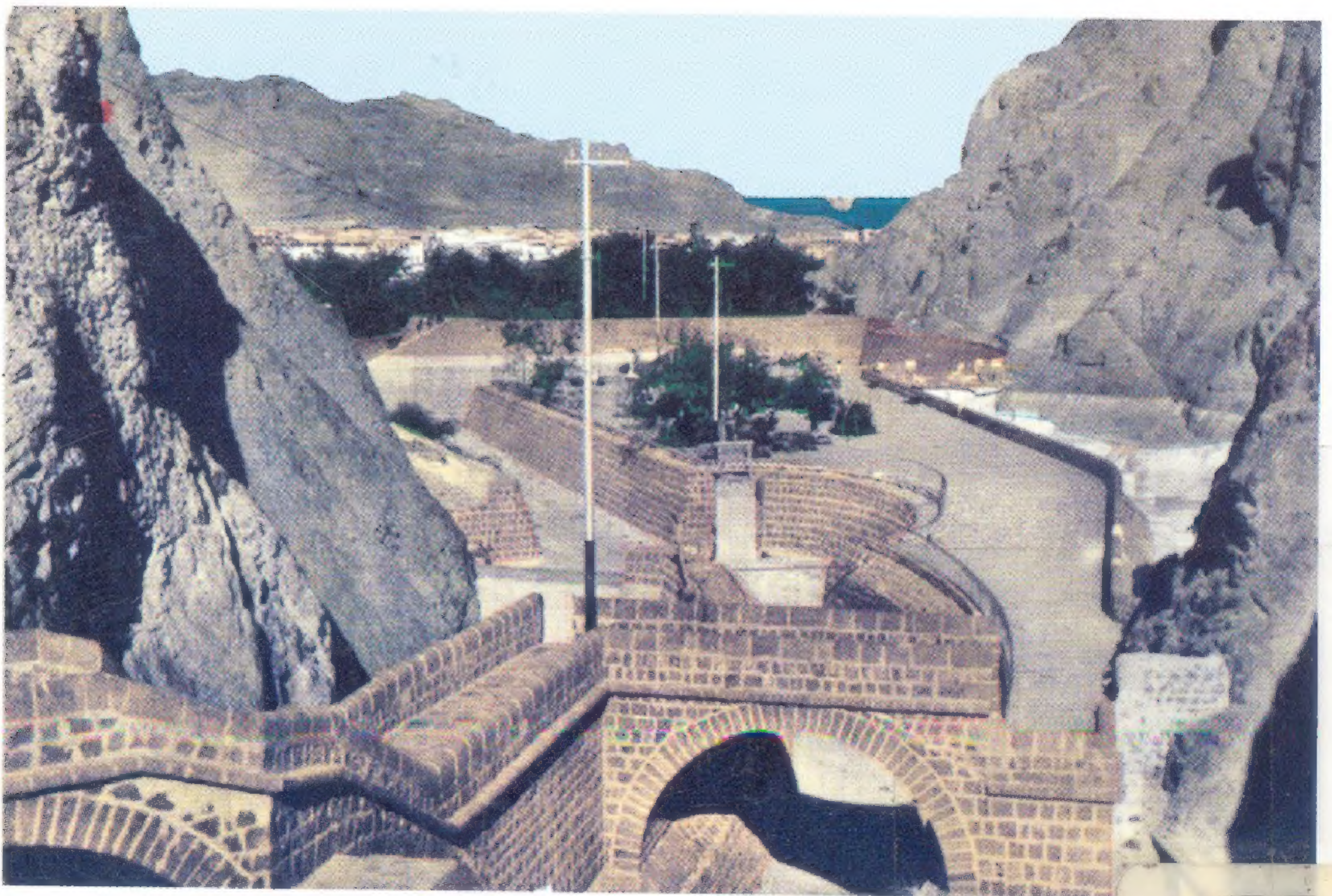


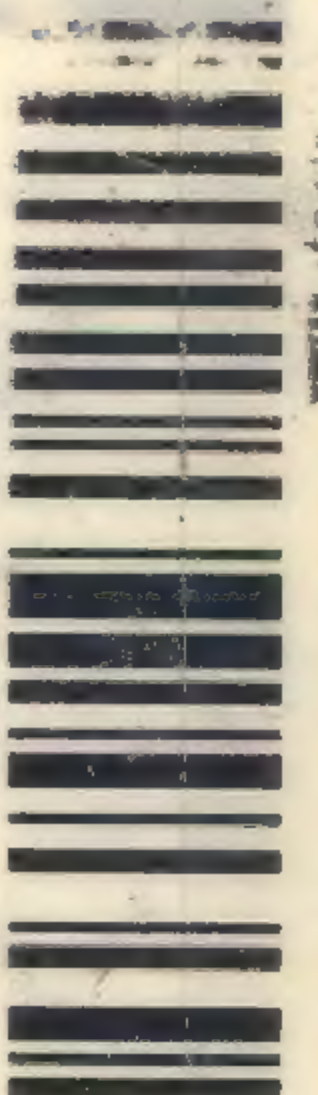
السفير عبدالوكيل اسماعيل السروري

# تجربة اليمه الديمقراطي



(تحليلات - مواقف - ذكريات)

0201633



Bibliotheca Alexandrina





# تجربة اليمن الديمقراطي

(تحليلات – مواقف – ذكريات)



السفير عبدالوكيل اسماعيل السروري

## تجربة اليمن الديمقراطي

(تحليلات – مواقف – ذكريات)

تجربة اليمن الديمقراطي (تحليلات - مواقف - نكريات)  
المفكر عبدالوكيل اسماعيل العروري  
الطبعة الاولى ٢٠٠١  
جميع الحقوق محفوظة للمؤلف  
توزيع دار الكنوز الادبية  
ص.ب: ٧٢٢٦ - ١١  
هاتف / فاكس ٧٣٩٦٩٦ - ٠١  
بيروت - لبنان

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رَجُلٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا  
اللَّهُ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَىٰ نَجْبَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ  
يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا

صدق الله العظيم





## أهداء

إلى أولادي: سهير، فادي، عبير، باسل  
إلى أولئك الذين سقوا شجرة الحرية بدمائهم  
إلى كل المكافحين والأحرار، في وطننا اليمني، الذين  
أخلصوا لقضية الوطن وحرية واستقلاله وكرامته وتقدمه  
إلى كل مدافع عن الديمقراطية، وحقوق الإنسان،  
والسلام الاجتماعي  
إلى أصحاب الأقلام الحرة والكلمة الصادقة، الذين  
خاضوا معركة التحرير ومعركة الثورة الوطنية دون أن  
يساوموا على قداسة الحقيقة.





# الفهرس

٧	— الإهداء .....
١١	— تقديم أ.د. أحمد قايد الصايدي .....
٢١	— الاستهلال .....
٢٥	الفصل الأول: مدخل عام .....
٢٦	١ — إعلان الثورة المسلحة .....
٢٩	٢ — الفتنة وبلور الحرب الأهلية .....
٣٤	٣ — إعلان الاستقلال.. وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية .....
٣٨	٤ — الانقلاب الأول ٢٢ يونيو ١٩٦٩م. ....
٤١	٥ — الحوارات من أجل وحدة فصائل العمل الوطني في الجنوب .....
٤٦	٦ — الانقلاب الثاني يونيو ١٩٧٨ م .....
٥١	٧ — كيف أعلم سالمين ورفيقاه .....
٥٤	٨ — قيام الحزب الاشتراكي اليمني (أكتوبر ١٩٧٨م) .....
٥٧	٩ — إقالة عبدالفتاح إسماعيل .....
٥٩	الفصل الثاني .....
٦٠	١ — الحلفاء — الأعداء .....
٦٣	٢ — بين الوزارة والسفارة .....
٦٨	٣ — بدايات السقوط .....
٧١	٤ — المؤتمر العام الثالث قبله موقوتة .....
٧٧	الفصل الثالث .....
٧٨	١ — الانفجار .....

٢ — البيان الأول للموت وتلاعياته .....	٨٥
٣ — قراءة في ملف يناير .....	٩٣
<b>الفصل الرابع:</b> .....	١٠٣
١ — الزيارة الأولى لعدن بعد الأحداث .....	١٠٤
٢ — العودة النهائية لعدن .....	١١٤
٣ — كسر جدار الصمت .....	١١٨
٤ — صور من التجربة المرة .....	١٢٦
<b>الفصل الخامس: العلاقات اليمنية الألمانية</b> .....	١٤٣
١ — صداقة وتعاون .....	١٤٤
٢ — فتور العلاقات الثنائية .....	١٤٧
٣ — موقف الحزب الاشتراكي الألماني للوحدة من أحداث يناير ١٥١	
<b>ملاحق :</b> .....	١٥٣
١ — وثائق خاصة .....	١٥٤
٢ — وثيقة رقم (٩) موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب القطر اليمني من مؤتمر لندن الدستوري في عام ١٩٦٤م. ....	١٧٣
٣ — وثيقة رقم (١٠) موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب القطر اليمني على إثر نكسة عام ١٩٦٧م، وبداية مؤشرات الاحتراب بين رفاق السلاح في جنوب الوطن المحتل. ....	١٨٣
٤ — وثيقة رقم (١١) موقفنا من أحداث ١٣ يناير في رسالة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٦م موجهة إلى الطرفين للتحارين مذيلة بتوقيع: حيدر العطس، د. عبدالعزيز اللالي، عبدالوكيل السروري، وعبدالله علي عبدالرحمن، محمد حيدر مسلس. ....	١٩٥
٥ — وثيقة رقم (١٢) ملاحظاتي حول مشروع الوثيقة النقدية المقدمة إلى الكونغرس الحزبي المنعقد في يونيو ١٩٨٧م. ....	١٩٧



## تقديم

### المؤلف والكتاب

ما أن يُذكر اسم الصديق عبد الوكيل السروري، حتى تبرز إلى ذهن صورة إنسان حاد العبارات، جاد الملامح، دائب العمل، شديد الإحساس بتقصيره وبتقصير الآخرين من حوله، لا يقنع بالقليل من الإنجاز، ولا يرضى عن عمل يتخلله النقص. ناقدًا، دائم النقد. ومهما بدا العمل قريباً من الكمال، لا بد أن يرى جوانب النقص فيه، ويبرزها للعيان، ويحفز نفسه ومن حوله لتجاوز النقص. إنه يمارس النقد دون تصنع أو تعمد، بل بصورة تلقائية. ولا يمارسه ممارسة المترف، الذي يطلق دخان النقد وهو مسترخ، ليستر عجزه ويموه تكاسله وتقاعسه، بل يطلق نقده وهو في الميدان، سباق إلى العمل، قبل غيره، مبادر في مقدمة الجميع. لذا تجد في نقده نبرة الصدق، وسيماء الجد والتفاني والغيرة والتوق إلى الإنجاز الخالي من النواقص والعيوب.

هذا هو عبد الوكيل السروري، بإيجاز شديد. وقد لا يستطيع فهم هذه العبارات، وتصور معانيها، إلا من عايش الرجل ورافقه وعمل معه. لقد عرفته في منتصف الستينات، بعد عودتي من دمشق. كنت حينها قد أنهيت دراستي العسكرية، وبجلت منتسباً في جامعة دمشق. وكان الكفاح المسلح، في جنوب الوطن، على أشده. وشرعنا، ومعنا عدد من الزملاء في

إنشاء وحدات مسلحة، تحت إسم (طلائع حرب التحرير الشعبية) كمنظمة عسكرية، تابعة لتنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب الوطن. فالتقينا معاً، في عمل وطني، ضمن إطار حزب واحد. كنت حينها في قيادة التنظيم ورئيساً للمكتب العسكري، الذي كان بمثابة قيادة لمنظمة الطلائع. وكان هو أحد قادة وحدات الطلائع. وبعد الاستقلال، تحولت الوحدات العسكرية إلى فرق مدنية. وكان هو أمين سر إحدى الفرق وعضواً في المكتب التنظيمي، وهي الهيئة المسؤولة عن الحياة الداخلية للحزب. وتناوبت مع بعض الزملاء الآخرين في القيادة مهمتي أمانة السر وأمانة السر المساعدة لتنظيم البعث، إضافة إلى رئاسة المكتب التنظيمي. وبحكم عملنا سوياً في المكتب التنظيمي، طوال السنوات التي أعقبت الاستقلال، حتى عام ١٩٧٢ م، حينما غادرت عدن إلى شمال الوطن، لم تنقطع صلة أحدنا بالآخر. وكانت سنوات ثمينة من العمر، أنفقناها في سبيل أهداف نبيلة، لم نستطع بلوغها. ومع ذلك لم يشعر أحدنا ولا من عرفناهم من الرجال بالندم، على ما أنفقناه. لأن ذكرى تلك السنين هي أغلى وأشرف ما نملكه الآن في هذه الدنيا. من هنا فإن حديثي عن مؤلف هذا الكتاب هو حديث عارف، خبره، خلال العمل، وفي لحظات القلق، وفي حالات الغضب والمواجهة، وفي ساعات الفرج، وإن كانت قليلة.

هذا عن المؤلف، وعن طبيعة معرفتي وعلاقتي به، دون إطالة، ودون تفصيل. لأن الحديث المفصل، عن رجل حي، له محاذيره. ولا أريد أن يغدو حديثي عن صديق وزميل عمل مشترك مدخلاً للشك في حيادية الكلمة وموضوعيتها. عدا عن أن تناولي للكتاب، أو بالأصح لخلفية الكتاب، يتضمن حتماً التعرض، ولو بصورة غير مباشرة، لكاتبه. أما عن الكتاب وخلفيته، فالحديث يطول، ولا بأس، ولكن في الحدود المتاحة، وفي الحيز المسموح به، لهذا التقديم.

من خصال الكاتب، كعهدي به، الصدق. مما يعطي للوقائع، التي وردت في الكتاب مصداقيتها. أما طريقة تناولها، وعرضها، فلا بد أن تحمل



طبيعة الكاتب ومعاناته وحساسيته، تجاه المواقف والأشياء، وأسلوبه في التعامل معها. لقد مرت الحركة الوطنية في اليمن بمراحل كانت أبرز سماتها الحماس والاندفاع والتصدي لمهام تاريخية كبيرة، مع زاد زهيد من الثقافة والوعي السياسي والتجربة. ومع عجز عن الارتقاء إلى مستوى العمل السياسي الناضج، الذي يسمح بقدر من روح الحوار والتسامح وإدراك القواسم المشتركة والأهداف الوطنية الواحدة، لمختلف فصائل العمل الوطني. وكان معظم المتصدين لقيادة المنظمات السياسية شباب صغار، يحملون أحلاماً كبيرة، ويتمتعون بقدر من المثالية المزوجة بالرومانسية. بعضهم لا يتجاوز العشرينات من العمر، إما خريجو ثانويات أو طلاب جامعات أو لم ينتظموا في مدارس حديثة أصلاً. فكانت القضايا الكبيرة، التي تصدوا للنضال في سبيلها أكبر من أحجامهم وثقافتهم ومداركهم، مما جعلهم، وبصورة طبيعية يتجهون إلى التقليد والنسخ الحرفي لتجارب الآخرين، بما في ذلك من اغتراب عن ظروف الواقع، الذي يناضلون فيه وينشدون تغييره، أو يميلون إلى تبسيط الأشياء وتسطيح القضايا، والتعامل معها بخفة تصل حد السذاجة الخطرة، غير منتبهين إلى ما للأشياء من أبعاد، وما في القضايا من عمق. تكل أبصارهم عن مجرد النظر إلى ما في الألوان من تعدد، وتقصر أنهانهم عن رصد ومتابعة ما في عناصر الحياة من تداخل وتشابك وتفاعل وتكامل وتجاذب وتنافر وتأثير وتأثر. لم يكونوا يرون سوى لونين من بين جميع الألوان، الأبيض والأسود. ولم يكونوا يتبينون سوى اصطفايين، وخندقين متقابلين، في أحدهما تقف قوى الخير، التي تُختزل حتى تغدو الحزب الذي ينتمي إليه الشخص فحسب، وفي الآخر تقف كل القوى والأحزاب الأخرى. هذا التسطيح والتبسيط المخل، وذلك التقليد المتسم بعدم الفهم، قادا في مسرح الحياة إلى كوارث متتالية. وجدت تعبيراتها عند أعلى درجاتها وأكثر صورها حدة في التصفيات السياسية المتلاحقة، وفي الاعتقالات والاختطافات والاعتقالات والتشريد، ودمع المخالفين بتهم مختلفة، بقصد تجريدهم من انتمائهم الوطني وتبرير

اضطهادهم: كالعمالة والخيانة والتخريب والقوى المضادة للثورة والملكية واليمين الرجعي واليسار المغامر... إلى آخر ما تفتقت عنه الأوهام وأفرزته النفوس المعبأة بالحماس والاندفاع والحق غير المبرر.

ولئن كان تقويم التجربة السياسية في اليمن لا يزال حتى الآن يستند في الغالب إلى مجرد الانطباعات الذاتية السريعة، وسيبقى كذلك، ما لم يركز على أبحاث علمية رصينة وجادة، تتوخى الحياد والموضوعية، لا تحكمها قناعات مسبقة، ولا تهدف إلى خدمة أيديولوجيا معينة أو موقف سياسي محدد، فإن الإشارة العابرة إلى أبرز ملامح التجربة، أو بالأصح التجريبتين، في الشمال والجنوب، يبدو أمراً ضرورياً للوقوف على خلفية ما عرضه الكاتب في صفحات كتابه هذا.

كانت التجربة السياسية في شمال الوطن تتسم بقدر أكبر من الهدوء، بعدما هدأت العواصف، التي رافقت قيام ثورة سبتمبر وما أعقبها من اقتتال محلي - عربي - دولي، اتخذ اليمن ساحة له. وكانت أبرز سماتها: إتجاه أكثر محافظة. ودولة ضعيفة، ذات أجهزة إدارية مختلة، غير كفؤة، لا تتجاوز سلطاتها الحقيقية ووجودها الفعلي المناطق المحاذية للطرق الإسفلتية الممتدة من صنعاء إلى الراهدة والحديدة وقعطبة، يعيش فيها فيروس الفساد وينتشر، مدمراً البدايات الإدارية المتواضعة، ومسبباً خللاً عميقاً في منظومة القيم الاجتماعية، ومبدداً الأحلام الكبيرة، في بناء الدولة اليمنية الحديثة، دولة النظام والقانون والخدمات والعدل، مع قدر من الحرية الفردية وحرية التجارة وازدهار اقتصادي (بالمعنى الاستهلاكي) مصطنع، لا يقف على قاعدة اقتصادية - صناعية - زراعية راسخة. وكانت القوى المقاومة للتحديث تعيد اصطفاها، للدفاع عن مصالحها، التي بدت لها واضحة ومحددة. وبالمقابل كانت قوى التحديث تعيش حالة تشتت وتمزق، يبلغ حد استخدام العنف المتبادل، فيما بينها.

أما التجربة السياسية في الجنوب فقد نشأت في ظروف مختلفة عن تلك التي نشأت فيها تجربة الشمال. ولاشك أن تجربة الجنوب بحاجة



إلى مزيد من الدراسة الموضوعية، المتأنية، لاستخلاص دروسها، وتبين مواطن الصواب ومواقع الخطأ فيها. وترجع أهمية الوقوف عندها وتكريس الاهتمام بها إلى كونها تجربة قد أضحت في ذمة التاريخ، في حين أن تجربة الشمال لا تزال مستمرة، كما ترجع إلى كونها قد مثلت محاولة للتغيير غير موفقة، ارتبط طموحها وحلمها بالمستقبل، وبالحياة الجديدة التي ستبقى طموحاً وحلماً يسعى إليه اليمنيون ويعاونون السعي مهما أخفقوا. ولا تمثل الفقرات التالية سوى محاولة للامسة بعض ملامح التجربة، وخاصة تلك الملامح المرتبطة بخلفية ما تضمنه هذا الكتاب. وهي محاولة نقر سلفاً بأنها لا تخلو من ارتجال وقصور. إذ أن الإلمام بكل ملامح التجربة، سيتجاوز طبيعة هذا التقديم وموضوعه.

فقد استلم الحكم، بعد انسحاب البريطانيين من الجنوب، تنظيم الجبهة القومية، بعد كفاح مسلح، خاضه ضد قوات الاحتلال، وقاتل واغتيالات متبادلة، خاضها ضد المنظمات الوطنية (جبهة التحرير والتنظيم الشعبي)، التي شاركت في الكفاح المسلح. وقد أحييت عملية تواطؤ بريطانيا وانتقائها للجبهة القومية، لتخلفها في حكم جنوب اليمن، ملابسات وتقديرات سياسية، من قبل الحكومة البريطانية، لم تتكشف كل أبعادها حتى الآن، وإن كان جزء من وقائعها قد أضحي معروفاً. ومارست الجبهة القومية الحكم بقدر كبير من العنف. وتعاملت مع المخالفين بأساليب اتسمت إجمالاً بالإرهاب. فاخترت هامش الحريات، الذي أبقتة بريطانيا خلال وجودها الطويل، متنفساً للمواطنين، والذي تمثل بحرية التعبير وإقامة المهرجانات والاحتفالات الخطابية وعقد الاجتماعات وإنشاء النوادي والمنظمات والنقابات وإصدار الصحف وحرية الانتماء إلى المنظمات والأحزاب السياسية. ولم يبق على الساحة سوى سلطة الجبهة القومية وأجهزتها. واختفى كل ماعداها. وساد شعار (كل الشعب جبهة قومية)، لتغلق الأبواب أمام أية خيارات أخرى. ولم يعد في مقدور الفرد إذا أراد أن يكون له شأن، سواء في مجال السياسة أو العلم أو الفن، أو حتى الرياضة،

إلا أن يصبح فرداً من أفراد شعب الجبهة القومية، وأن يرتدي رداءها ويلهج بشعاراتها ويردد أغانيها وأهازيجها. هكذا اختفت كل الألوان، ولم يبق سوى لون واحد. وانتهت كل مظاهر التعدد والتنوع، بما تعنيه من جدل وتفاعل وإثراء للحياة، ليحل محلها الرأي الواحد والحزب الواحد والسلطة الحديدية، التي تمسك بيدها كل شيء.

وفي وضع كهذا، يسود عادة مناخ عقيم، تضعف فيه قوى الإبداع في المجتمع وتتراجع روح المبادرة، وتخمد الطاقات الفكرية القادرة على صنع الجديد، ويسود التقليد والكسل الذهني وتموت الحوافز وتحل الصفات الجاهزة والتجارب المنقولة محل الحلول النابعة من مشكلات الواقع المحلي والإجراءات المبنية على دراسات وأبحاث علمية/ ميدانية، تتعرف على أمراض الواقع وتشخصها وتبتدع الحلول الملائمة لها. ونظراً لهذا المناخ العقيم، كثر المنظرون، من أنصاف المتعلمين، الذين استمدوا عباراتهم وصيغهم من كتابات ومصادر خارجية، بذل فيها أصحابها جهودهم وكرسوها لدراسة مجتمعاتهم ومشكلات بلدانهم، وقصدوا منها وضع حلول لمشكلاتهم هم، لا لمشكلات المجتمع اليمني. ولم يتنبه أولئك المنظرون لتاريخية المجتمعات وتباين البيئات والثقافات واختلاف المشكلات، وخصوصياتها، النابعة من طبيعة المجتمع الذي نشأت فيه. وهكذا ساد الوهم في فهم المشكلات المحلية بدلاً من العلم، وتحددت ملامح كل مشكلة في نظر المنظرين المقلدين، بصورة مسبقة، تتلاءم مع الحل الجاهز لها، المتقدم من مجتمع آخر. وكان لشعار (رفض الأفكار المستوردة)، الذي أطلقه خصوم السلطة وخصوم المرجعية الفكرية، التي استندت إليها، كان له مبرره ووجاهته، لولا أنه قد أُطلق من قبل أناس لا يقلون جهلاً عن هؤلاء المنظرين، أحلوا لأنفسهم استيراد كل شيء حتى خبزهم وحليب أطفالهم ومشروباتهم الغازية، ورفضوا استيراد الأفكار فحسب، رفضاً مطلقاً، دون حدود، ولأسباب لا علاقة لها بالبحث عما هو أفضل للمجتمع اليمني، وعما من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية والتطور نحو الأمام.

وقد كان لطابع العنف والشمولية، التي اتسمت بها سياسات وإجراءات السلطة في الجنوب، كما كان لخياراتها النظرية، رغم البؤس في فهمها والحرفية في نقلها، كان لذلك بعض النتائج الإيجابية، التي تمثلت في توحيد كل السلطنات والإمارات والمشيخات في جنوب اليمن، تحت سلطة مركزية واحدة، ومد أجهزة الإدارة الحديثة إلى كل مناطق الجنوب، لتعمل بفعالية، لم تعرفها الإدارة في الشمال في أي عهد من العهود حتى الآن. حتى كادت تختفي نهائياً حدود القبائل والعشائر، ليندمج المجتمع في كيان وطني واحد، لولا صراعات أجنحة السلطة، التي دفعت بكل جناح إلى استدعاء الانتماءات العشائرية السابقة، وتحريكها من مراقدها وإنعاشها، ليتحول الحزب الحاكم إلى أجنحة عشائرية ومناطقية، بدلاً من أجنحة تمثل خيارات فكرية واجتهادات سياسية.

ومن النتائج الإيجابية أيضاً، لعنف السلطة وشموليتها وخياراتها النظرية، استقطاب الأمن ونشر الخدمات التعليمية إلى مناطق الريف، وفتح المجال أمام أبناء الشعب، للتحصيل العلمي، في الداخل والخارج، حتى أعلى مستوياته، دون تمييز بين فقير وغني، أسود وأبيض، شمالي وجنوبي، وتوفير العمل لكل قادر من الرجال والنساء، وتأمين السكن للمواطنين، وإن كان جزء كبير منه قد تم على حساب مواطنين آخرين عن طريق المصادرة دون وجه حق، ورفع مستوى الفئات المحترقة، كالأخدام، إلى مستوى المواطنة الكريمة.

في ظل هذا المناخ طرحت فكرة توحيد أداة الثورة اليمنية. وكانت فكرة تحمل من المخاطر أكثر مما تحمل من الإيجابيات. فقد كانت إحدى تعبيرات الاتجاه الشمولي للسلطة، ورغبتها الملحة في إنهاء كل مظهر محتمل للتعددية السياسية، وإذابة كل الأحزاب في جسم الحزب الحاكم، وتأمين هيمنة الجبهة القومية على الحياة السياسية في الجنوب كلياً، وفي الشمال جزئياً، عن طريق فصائل العمل الوطني في الشمال، التي ستتحول إلى امتداد تنظيمي للسلطة في الجنوب. وقد برزت هذه المخاطر عملياً فيما



بعد، عندما أضحى فصائل العمل الوطني في الشمال ورقة سياسية بيد السلطة الجنوبية. تلوح بها وتساوم وتضغط وتطلقها في عمل عسكري، أو تعيدها إلى مقارها ومعسكراتها في الجنوب، وفقاً لمستوى علاقاتها مع حكومة الشمال. لقد فقدت تلك الفصائل القدر الأكبر من حرية القرار. فقد ارتبط قرارها بظروف وأوضاع وتكتيكات وقرارات السلطة في الجنوب. بل وفقدت قدراً كبيراً من علاقاتها الحميمة اليومية مع الشارع اليمني في الشمال، التي كانت تتمتع بها قبل عملية الدمج. وأضحت قياداتها شيئاً فشيئاً تتكيف مع وضعها الجديد، وتفكر وتتصرف، كجزء من بنية السلطة في الجنوب.

ورغم هذه المخاطر، التي كانت واضحة للبعض من قيادات الفصائل، فقد استهوت فكرة الأداة الواحدة للثورة اليمنية، مع ما تعنيه من انتقال من صفوف المعارضة المضطهدة إلى قوام القيادات الحاكمة القوية القادرة على إحداث التغيير المطلوب، ومع ما تعنيه من إمكانية التخلص من المشكلات الخاصة، التي يعاني منها كل فصيل على حدة، استهوت القطاع الأكبر من قيادات هذه الفصائل. وساعدت على ذلك ظروف مختلفة، كانت تعاني منها، سواء الفصائل العاملة في الجنوب، التي كان عنف وبطش الجبهة القومية قد طال بعض أعضائها وأصبح يهدد وجودها، أو الفصائل العاملة في الشمال، التي كان عنف السلطة في الشمال قد طال كثيراً من قياداتها وأعضائها، بالسجن والملاحقة والإعدام.

وكانت منظمتا حزب البعث، في الشمال والجنوب، تعيشان، إضافة إلى الظروف العامة، ظرفاً خاصاً، تمثل في تأثير الصراع بين أجنحة الحزب، على المستوى القومي، على أوضاعهما، مما جعلهما تتجهان شيئاً فشيئاً إلى تجميد علاقتهما بالقيادة القومية للحزب، ثم إلى قطع العلاقة نهائياً، وتحويل اسمهما إلى (حزب الطليعة الشعبية).

ومن الواضح اليوم أن تلك الخطوات، التي أقدمت عليها منظمتا البعث في اليمن، لم تتخذ بقدر كاف من الدراسة والتفكير، بل حكمتها ردود

أفعال آنية، تجاه الصراع المتكرر في قمة الحزب القومي، حول قضايا تتصل بإشكاليات السلطة، في كل من سوريا والعراق، أكثر مما تتصل بقضايا الحزب ومصير الأمة. وهي ردود أفعال حجبت عن قيادتي المنظمتين. إمكانية الرؤية السياسية الواضحة. فقد وجدت المنظمتان نفسيهما فجأة دون سند سياسي، ودون دعم معنوي أو مادي. مما أسهم في دفعهما حثيثاً نحو الاندماج مع الفصائل الأخرى بالجبهة القومية، تحت اسم جديد، وهو ( الحزب الاشتراكي اليمني ).

وقد تعاملت الجبهة القومية مع الفصائل المنضوية معها في إطار الحزب الجديد، تعاملأ أشبه ما يكون بالتعامل مع أطراف عمل جبهوي غير متكافئ. فصعدت ممثلين لكل فصيل بأعداد محددة، لم تتغير عبر السنين. وظلت تحكم تعاملها برفاقها الجدد، المنتمين إلى حزب الطليعة الشعبية، نظرتها القديمة إلى حزب البعث العربي الاشتراكي. ولم تتغير هذه النظرة عبر السنين، رغم أن بعض البعثيين القدماء، الذين أصبحوا أعضاء في الحزب الجديد، قد حاولوا أن يظهروا في ثوبهم الجديد، ملكيين أكثر من الملك نفسه.

ضمن ذلك المناخ السياسي والفكري، الذي أشرنا إليه، وفي إطار الحزب الجديد، عمل البعثيون محكومين بهذه النظرة، في مواقع مختلفة، في الحزب والدولة. وكان الكاتب واحداً منهم. ومن هنا في اعتقادي تنبع أسباب المعاناة، التي تحدث عنها، ونبرة الألم الحادة التي نلمسها ونحن نطالع ما كتبه.

يتناول الكاتب في مذكراته هذه أحداثاً ووقائع مختلفة، وتقييمات لمواقف ولأشخاص تعامل معهم. ويمكنني القول، بأن مثل هذه المذكرات مطلوبة وأن المعلومات التي تحتويها والآراء والانطباعات والتقييمات التي تتضمنها، ستشكل فيما بعد مصدراً من مصادر المؤرخ، الذي سينبري بعد حين للكتابة التاريخية، مستخدماً أدواته ومنهجه التاريخي. في قراءتها وتمحيصها والانتفاع بمادتها للاقتراب من الحقيقة التاريخية. لذا فإننا

ندعو دائماً كل قادر على الكتابة، من المشاركين في أحداث اليمن المعاصر، أن يكتب مذكراته، دون تردد ودون توهم: دون تردد، مهما كانت محتوياتها موضع خلاف، فالمؤرخ معني بغربلتها وتنقيتها، ودون توهم، بأن ما يكتبه هو تاريخ، بل هو في حقيقة الأمر مادة، سوف يتلقفها المؤرخ المحترف ويشتغل بها نقداً وتمحيصاً، كمادة من مواده ومصدر من مصادره، عندما يعتزم كتابة التاريخ اليمني المعاصر، يستفيد مما يثبت له فيها من حقائق، ويستبعد ما تتضمنه من أخطاء. هكذا كان شأن المذكرات، وهكذا سيبقى. وإنني لآمل أن تكون مذكرات الصديق السفير عبد الوكيل السروري هذه، حافزاً للآخرين ممن عاصروا الأحداث السياسية في بلادنا، خلال النصف الأخير من هذا القرن، وساهموا فيها، لكي يمسكوا الأوراق والأقلام ويدونوا لأبنائهم ما عايشوه وما شاهدوه أو سمعوا عنه. فتلك أمانة في أعناقهم، لا تؤدي إلا بسرد ما يعرفونه، خدمة للحقيقة والتاريخ.

أ. د. أحمد قايد الصايدي

أمين عام الرابطة الثقافية

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - جامعة صنعاء

٢٦ ذي الحجة ١٤١٩هـ - ١٢ إبريل ١٩٩٩م صنعاء



## استنلال

هذا الكتاب، في جوهره، إعادة قراءة لأحداث ومواقف سياسية عرفت ما كانت تسمى بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وكانت ذروتها في الفترة ١٩٨٤م - ١٩٨٦م. فهو استرجاع متأن، وتأمل موضوعي لا تنقصه الآلام والحسرات، وإن لم تنطفئ بعد شموع تفاؤله. وقد حرصت، قدر استطاعتي، على أن أسجل الأحداث بأمانة المؤرخ، وأن أتأملها بموضوعية الباحث المخلص، وأن أقف منها موقف الإنسان المسكون بحب الوطن فتؤلمه أوجاعه، وتؤرقه حيرته، ويصرخ في وجه من يسيء إليه ولو بعد حين... وأنا، في أثناء ذلك كله، أشد ما أكون حرصاً على أن لا أنسب لنفسي بطولات خارقة، أو صولات مدعاة.

تغطي الفترة ١٩٨٤م - ١٩٨٦م في التاريخ السياسي المعاصر لجنوب اليمن بأهمية استثنائية، فهي زمن تفاقم الإشكالات والخلافات السياسية وتحولها المروع عن طبائعها وملكها الاعتيادي، لتغلو تناقضات جوهرية، من غير مسوغ نظري أيديولوجي أو سياسي.. فتحتد الصراعات وتتفاقم على نحو أعاق أية مبادرة تصالح جدية من قبل الأشقاء والأصدقاء.. أو من قبل بعض القيادات الحزبية رفيعة المستوى، التي تميز تفكيرها ومواقفها بالاتزان والواقعية. لقد تدهورت العلاقات الحزبية والسياسية والإنسانية، بصورة حادة، لتردهر مشاعر الحقد والعداوة، فسادت الساحة السياسية استقطابات واصطفافات هي الأكثر تخلفاً وانحطاطاً في تاريخ الحزب، مما عكس ارتداداً فادحاً وفاضحاً عن الفكر والإيدلوجيا، التي طالما أشيع أنها الضامنة الأساسية لوحدة الحزب الفكرية والسياسية.

بدا الحزب الاشتراكي اليمني في لحظة من تاريخ الصراع، كأنه مؤسسة غنائم قبلية تتحالف وتتناطح لتغتزم السلطة... ولطالما كشفت دورات الاقتتال الأهلية الدموية، أن المؤسسة التنظيمية القبلية المدعية ممارستها للسياسة من منظور أيديولوجي، لا صلة لها بالفكر النظري القومي ولا بالفكر الاشتراكي العلمي، وأن برامجها لاستكمال مرحلة التحرر الوطني ومرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، كانت ضلالية وتحايلاً على العقل السياسي اليمني المؤسسي والجمعي<sup>(١)</sup>.

كانت أحداث الفترة ١٩٨٤م - ١٩٨٦م فائقة الحساسية والتعقيد، وكان لابد من التعاطي معها بكثير من الحكمة والوعي والدقة، ولم يكن ذلك يسيراً أو هيناً، بسبب اتساع وعمق الشرخ السياسي الحزبي والوطني، وتسريع إيقاع التناقضات وتسارع الصراعات.. وكنت لحظتها في مواقع حزبية قيادية، عضوية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وأضطلع بمسئوليات ووظائف سياسية ودبلوماسية مختلفة. فقد كنت سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وسفيراً غير مقيم في جمهورية بولندا الشعبية، مما ضاعف من حساسية مسئولياتنا ومواقفنا حزبياً وسياسياً ودبلوماسياً.

إن إنجاز مشروع هذا الكتاب، بمعنى إعادة قراءة الأحداث والمواقف، تاريخياً وسياسياً، بمنهجية نقدية، تأجل كثيراً لأسباب شتى، كانت معظمها سياسية:

— لقد ظلت المناخات والعلاقات السياسية، عقب أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م المؤلمة، غير مواتية، بما انطوت عليه من تناقضات وصراعات، تنذر بتفسخ وانحيار مقومات التحالف الجديد، كما تنامي الهاجس الأمني البوليسي، وتجلى ذلك في ممارسات أمنية قمعية طائشة، ومتابعات وترصيدات، وافتعال حوادث أمنية وسياسية لتكثيف حالة الرعب والفرع والإذلال...!!

— اضطلاعنا بمهام والتزامات وظيفية وسياسية، في ظل أجواء سياسية معادية، وضغوط أمنية بوليسية خائفة، استترفت جل وقتنا وجهدنا، فضلاً عن

(١) انظر الميثاق الوطني للجهة للقومية. ص ٥١

ما سببته لنا ولأسرتنا وأعز أصدقائنا من توتر وقلق، كدنا تحت ضغوطه، وفي أكثر من لحظة عصبية، أن نخرج عن طورنا واتزاننا في التعاطي مع المكائد المتلاحقة، وندفع بالأمور إلى حيث يراد لها من عواقب ومخاطر، مع أننا لم نتهاون في يوم ما في الوقوف بوجه العديد من الممارسات والمواقف الأمنية الرعناء، التي استهدفت الإيقاع بنا.

إن تأجيل إنجاز مشروع الكتاب إلى اللحظة الراهنة لم يكن في مجموعه سالباً.. ذلك بأننا خلال الفترة الفاصلة بين ١٩٨٦م-١٩٩٨م، استطعنا فتح حوارات سياسية وثقافية مع عدد واسع من الذين لهم تجارب حزبية وتاريخ وطني وكفاحي، أو من المثقفين والمتبعين للشئون السياسية. استفدنا كثيراً من نتائج تلك الحوارات القيمة، التي أضافت إلى معارفنا وخبراتنا السياسية، وأتاحت لنا رؤية الأشياء والأحداث بصورة ألقى وأعمق.

ومن ناحية أخرى، كان لابد من فترة زمنية بين معاشة الأحداث والكتابة عنها، فترة تسمح بإعادة رؤية الأشياء وتقييمها وقد هدأت الانفعالات، وهدأت العواطف، وتخلصت النفس من توترات المرحلة وأجوائها، فضلاً عن تلاشي الكابوس الأمني البوليسي المرعب، كي لا تقع الكلمة تحت تأثير المواقف الخاصة، ولكي تأتي الكتابة أكثر هدوءاً مما كان يمكن أن تكون.

وقد تناولت فصول الكتاب الثورة المسلحة في جنوب الوطن وما تخللتها من فتن وصراعات، والاستقلال وما تلاه من انقلابات، ونشأة الحزب الاشتراكي اليمني، ودوره كفائد للتجربة الوطنية. من خلال التعرض لأبرز إنجازاته وإخفاقاته ومواطن قوته وضعفه، مع الوقوف عند مؤثراته ونتائجها، والدورات الدموية التي خاضها، ولاسيما أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، ونتائج ذلك على التجربة الوطنية الديمقراطية، وعلى مسيرة الحزب ومستقبله.

وقد جاء الكتاب موزعاً على ستة فصول، توزعت موضوعاته على النحو الآتي: الفصل الأول، يمثل مدخلاً تاريخياً تناولنا فيه بصورة موجزة التجربة الوطنية لبلادنا، ابتداءً باندلاع الثورة، حتى إقالة عبد الفتاح من جميع مناصبه في أبريل ١٩٨٠م. وقد كان هذا المدخل ضرورياً، لوضع القارئ في



السياق العام للأحداث والذكريات التي تناولتها الفصول اللاحقة من الكتاب. وقد تناول الفصل الثاني الأحداث التي أفضت إلى ١٣ يناير ١٩٨٦م وفي مقدمتها المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٨٠م والمؤتمر العام الثالث في أكتوبر ١٩٨٥م. وخصصنا الفصل الثالث لأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، فتناولنا كثيراً من وقائعها بالعرض والتحليل. وجاء الفصل الرابع ليكمل الحلقة بعرض واقع ما بعد ١٣ يناير ١٩٨٦م، من خلال سرد الوقائع التي عشناها مع السلطة الجديدة، بعد انتهاء فترة عملنا في ألمانيا وعودتنا إلى عدن في أواخر عام ١٩٨٦م. وعرضنا في الفصل الخامس العلاقات اليمنية الألمانية بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦، وجعلنا للكتاب ملحقاً يضم عدداً من الرسائل الخاصة والوثائق الرسمية.

ولا شك في أن الكتاب لا يخلو من جوانب نقص، لاتساع موضوعه وتعدد القضايا التي يعرض لها، ولا سيما المدخل التاريخي، ولیقیننا أن الحقيقة لا توجد في سلة واحدة فقد يكون جزء من الحقيقة معنا، والجزء الآخر لدى أشخاص آخرين، لذا فإننا نرحب بكل نقد بناء ينشد إغناء هذا الكتاب، وبسط الحقائق التاريخية أمام الأجيال الجديدة.

وفي الأخير أعرب عن خالص تقديري لجهد الأخ أ. د. أحمد فايد الصايدي وأخي محمد السروري، والأستاذين جميل ثابت، وعبدالله ميسري، الذين شاركوني عبء مراجعة وتصحيح مسودة الكتاب.

كما يتعين عليّ شكر الأخوين أ. د. صالح علي باصرة رئيس جامعة عدن وأ. د. عبدالعزيز صالح بن حبتور نائب رئيس جامعة عدن اللذين دفعاني لإخراج هذا الكتاب إلى النور، كما أشكر الدكتور محمد عمر باسليم مدير عام دار جامعة عدن للطباعة والنشر، والأخ وهيب مهدي - مدير الإنتاج وبقية الموظفين الفنيين عرفانا بأدوارهم في الطباعة والإخراج للمسودات الأولى للكتاب.

(والحمد لله رب العالمين)

عبد الوكيل السروري

# الفصل الاول

## مدخل عام

## إعلان الثورة المسلحة

### وتعدد فصائل العمل الوطني:

يستفك المؤرخون والسياسيون على أن الكفاح المسلح الذي انتهى باستقلال جنوب اليمن من الاحتلال البريطاني، قد انطلق من جبال ردفان، يوم ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، بقيادة الشيخ راجح بن غالب لبوزة وقبائل ردفان، التي أشعلت مقاومة قوية وناجحة ضد الاحتلال البريطاني، على إثر عودتها من صنعاء حيث كانت تشارك في الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م. وقد تقدمتها انتفاضات مسلحة وقبلية في أكثر مناطق الجنوب اليمني المحتل. وقد سعت حركة القوميين العرب بزعامة قحطان الشعبي، الذي كان وزيرا لشئون الجنوب اليمني المحتل في حكومة صنعاء، إلى احتواء طلائع الثورة بتخطيط من القيادة العربية وحكومة الرئيس السلال، اللتين كانتا تتطلعان إلى إشغال الإنجليز بثورة الجنوب عن التآمر مع القوى المعادية الأخرى على ثورة سبتمبر في شمال الوطن. وتحت قيادة الجبهة القومية انتشرت الثورة بعد ذلك في مختلف المدن الجنوبية، ولاسيما مستعمرة عدن المقر الرئيسي لقوات الاحتلال وأعمال الحكومة الاتحادية ومؤسساتها.

منذ اللحظات الأولى لإعلان الثورة المسلحة ومقاومة الاحتلال، برزت إلى السطح تناقضات وتباينات في المواقف السياسية لمنظمات وأحزاب القوى الوطنية في الساحة، حيث أراد كل فصيل سياسي إبراز دوره،



والعمل بشكل منفرد عن الآخر، كما رأى بعضها أن مقاومة الاستعمار لا تقتصر على الكفاح المسلح، بل إن للعمل السياسي والنقابي وال جماهيري أيضاً دوراً في المقاومة.

وشهدت تلك المرحلة من المقاومة أحداثاً كبيرة ربما غاب بعضها عن التاريخ، بفعل طبيعة العمل السري للمنظمات والأحزاب، الذي كان يتميز بانضباطية عالية، وبسرية شديدة.

ويمكننا أن نشير هنا، إلى أن القوى الوطنية، بمختلف اتجاهاتها وفصائلها حينذاك، لم تكن واعية لأبعاد السياسة البريطانية في المنطقة، ولا للواقع القبلي فيها. كما لم تكن واعية لطبيعة وظروف كل فصيل من فصائل العمل الوطني في الساحة (أنظر الملحق وثيقة (١٢)، ويعود ذلك في تقديرنا، إلى تعقد التركيبة السياسية العربية، التي تعد القوى الوطنية في الساحة اليمينية امتداداً لها ولصراعاتها، مما أدى بكل فصيل إلى المقاومة على حدة، والسعي إلى استلام السلطة وفقاً لمعتقدات ومفاهيم يراها من وجهة نظره صحيحة. وكانت أبرز تلك الفصائل التي امتلكت الدعم المالي والإعلامي والعسكري داخلياً وخارجياً هي:-

- رابطة أبناء الجنوب العربي، التي تأسست في عام ١٩٥١م.
  - حزب الشعب الاشتراكي، الذي أعلن عن تشكيله في عام ١٩٦٢م، وحل نفسه بعد ذلك ليتحول إلى منظمة التحرير في عام ١٩٦٥م.
  - تنظيم الجبهة القومية، الذي أعلن عن تشكيله في عام ١٩٦٣م.
- ولم تسع قيادة تلك الفصائل إلى خلق أرضية مشتركة للعملية التحررية والكفاحية، حيث أهملت الحوار والتنسيق مع فصائل ومنظمات سياسية أخرى موجودة في الساحة (منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي، منظمة اتحاد الشعب الديمقراطي). وسنتحدث بشيء من التفصيل عن تلك الفصائل في كتاب آخر إن شاء الله.
- في تلك الفترة الحرجة والصعبة في تاريخ الثورة، تقدمت قيادة منظمة حزب البعث بمقترحات، في سياق بيانها المعلن من وحي محادثات لندن

سبتمبر ١٩٦٤م، وبيانها الآخر الصادر في يونيو ١٩٦٧م ، أكدت فيها على أهمية وضرورة توحيد كل الجهود الثورية في جبهة وطنية عريضة، لمحاربة الاستعمار، وتحقيق الاستقلال الوطني، وهذا ما كانت تدعو له الجامعة العربية، وقد أشار الدكتور أحمد عطية المصري إلى ذلك في كتابه (النجم الأحمر فوق اليمن) في ص ٢١٨، ٢١٣، ٢١٩، كما نادت منظمة التحرير للجنوب المحتل بالوحدة الوطنية وتأسيس جبهة تحرير الجنوب المحتل لتعزيز الوحدة الوطنية وتقوية الكفاح الوطني بشقيه السياسي والعسكري. وباركت الجامعة العربية ذلك، بل إن مصر عبد الناصر نادت أيضاً بأهمية توحيد الجهود، وتكثيف العمل الفدائي في جبهة واحدة، وشرعت في عقد لقاءات واجتماعات في القاهرة والإسكندرية بين الجبهة القومية وجبهة التحرير، ولم يكتب لتلك الجهود التوفيق وبذلك فشل مشروع الدمج، الذي تم إعلانه في ١٣ يناير ١٩٦٦م، وأثار مشاعر كبيرة من الفرحة والاستبشار لدى الشعب العربي.

نشرت الأهرام القاهرية في عام ١٩٦٧م تحت عنوان ( اتفاق الجبهتين ضمان للنصر النهائي لشعب الجنوب) مايلي:-

"تلقى الشعب العربي أنباء الاتفاق بين منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل، والجبهة القومية وتوحيد صفوفها بارتياح وأمل كبيرين، ذلك أن الصدام بين الجبهتين كان يشكل خطراً مهدداً لكافة المكاسب التي بذل شعب الجنوب دماء عزيزة عليه وغالية ليحققها، ولذا فإن الاتفاق بين قوى الجبهتين على وقف الصراع إنما يتيح لشعبنا العربي في الجنوب أن يعمل بشكل موحد ليحني ثمار كفاحه ونصره".

وأبرزت الأهرام بنود الاتفاق، الذي كان يمكن له أن يجنب الثورة اليمنية في الجنوب الكثير من المآسي والأحقاد بما يلي:-

"والاتفاق بين الجبهتين حل قضايا عديدة أخرى، مثل بحث تشكيل حكومة انتقالية مركزية تتسلم السلطة من بريطانيا، وإعداد برنامج ليكون دليل عمل في الفترة الانتقالية وإعداد دستور مؤقت لنفس الفترة أيضاً".

## الفتنة.. وبذور الحرب الأهلية

بدأت الفتنة تظهر داخل فصائل الثورة على إثر فشل دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير، بعد تسعة أشهر من إعلان الدمج ( من ١٣ يناير ١٩٦٦م حتى ١٤ أكتوبر ١٩٦٦م )، حيث أدى ذلك إلى انقسام حاد داخل صفوف الجبهة القومية وقيادتها، وبرز تيار معارض لعملية الدمج. وهذا ما كان يريده الاستعمار البريطاني لتعميق روح الخلاف والفتنة، ونشر بذور الحرب الأهلية، بعد أن تأكد له أن وقت رحيله أصبح أمراً محتوماً، أمام اشتداد الكفاح المسلح ومقاومة الشعب بكل فئاته لوجوده. ولعبت الاغتيالات السياسية لشخصيات سياسية ونقابية وفدائية، دوراً كبيراً في إذكاء روح الفتنة والصراع، حيث أخذت كل جبهة تتهم الأخرى وتسعى للثأر منها، وبذلك تحقق للاستعمار هدف بارز من أهدافه، وهو نشوب حرب أهلية قبل وبعد رحيله.

وفي جانب آخر، انقسمت الحركة العمالية إلى ما كان يعرف آنذاك بمؤتمر عدن للنقابات ( يتبع جبهة التحرير )، والنقابات الست ( تتبع الجبهة القومية ). في تلك الأجواء خاض الفصيلان المسلحان، الجبهة القومية وجبهة التحرير، حربين أهليتين في عام ١٩٦٧م، تقدمتا الاستقلال الوطني، وكان الضحية آلافاً من الأبرياء بين قتيل وجريح. ومثل ذلك بداية النزيف الدموي في جسم القوى الوطنية اليمنية في الجنوب.



واستثمر الاستعمار البريطاني الفتنة بدفع قوات الجيش والأمن إلى الانحياز الكامل إلى فصيل الجبهة القومية، وتقدم كل الدعم لها من أجل إقصاء جبهة التحرير، وإفشال محاولة مصر عبد الناصر في احتواء الموقف داخل صفوف الثورة، وإعادة وحدة الجبهتين في ظل مؤتمر وطني للقوى الوطنية اليمنية في ساحة الجنوب. وبهذا الصدد يروي الأستاذ عبده حسين الأدهل، في كتابه (الاستقلال الضائع)، مايلي:-

"في تاريخ ١٩٦٧/٩/٢٤م عقد مؤتمر موسع برئاسة المندوب السامي (هنري تريفليان) وحضور رجال من الجبهة القومية وبعض ضباط الجيش والأمن العام.. وضباط المخابرات البريطانيين لدراسة السبل المؤدية إلى التغلب على العناصر العسكرية من جبهة التحرير والتنظيم الشعبي، المتمركزة بقوة في مناطق دار سعد والشيخ عثمان والقاهرة والمنصورة. وكانت المشكلة التي تواجه المندوب السامي هي تصفية هذه المناطق من الأحزاب المضادة للجبهة القومية. كما اتفق على تنفيذ تصفية الأحزاب المضادة في حملة نفذت يوم ١٩٦٧/٩/٢٥م". وتأخذ على هذا النص عدم ذكره لممثلي الجبهة القومية وممثلي الجيش والأمن العام، الذين شاركوا في هذا المؤتمر.

وجاء في كتيب (يوميات حرب التحرير في عدن)، صادر عن دار الهداني للطباعة والنشر، ما يلي:

"في السابع من نوفمبر ١٩٦٧م أعلنت القوات المسلحة وقوفها إلى جانب الجبهة القومية الممثل الوحيد لشعبنا، ودعت الحكومة البريطانية إلى التفاوض مع الجبهة القومية لنقل السلطة إليها". ولتمكين الجبهة القومية من استلام السلطة أعلنت بريطانيا عن تقدم موعد الاستقلال، من عام ١٩٦٨م إلى ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م.

وجاء في صفحة (٥٤) من الكتيب نفسه "في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٦٧م نشر بيان لوزير الخارجية البريطاني "جورج براون" ذكر

فيه أن مفاوضات الاستقلال ستبدأ يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٦٧م بين الحكومة البريطانية والجبهة القومية باعتبارها ممثلة للشعب".

وبالعودة إلى كتاب الشهيد / محمد علي الشعيبي ( اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي ) نجد في صفحتي ( ٢٩،٣٠ ) تبعا لتطور الأحداث على النحو الآتي:

في ١٩٦٧/١١/٧ أعلن الجيش الاتحادي رسمياً ولائه للجبهة القومية.  
في ١٩٦٧/١١/٩ وجهت الجبهة القومية نداء ( مسرحيا ) تدعو من خلاله بريطانيا للاعتراف بها والتفاوض معها لتسليمها حكم الجنوب.  
في ١٩٦٧/١١/١١ ردت بريطانيا بحية النداء.

في ١٩٦٧/١١/١٣ أعلن قحطان الشعيبي زعيم الجبهة القومية آنذاك، عن عدم استعداد جبهته لمفاوضات أخرى مع جبهة التحرير، حيث عقدت قبل ذلك اجتماعات عدة غير ناضجة في مصر، لمحاولة الوصول لحل وسط حول موضوع الاشتراك في حكم الجنوب بعد جلاء البريطانيين.

في ١٩٦٧/١١/٢٠ حضرت اللجنة الخاصة يبحث موضوع استقلال الجنوب، التي شكلتها الأمم المتحدة، من أن استلام أي من الجبهة القومية أو جبهة التحرير لحكم الجنوب متفردة، سيؤدي إلى عواقب وخيمة.

في ١٩٦٧/١١/٢١ بدأت المفاوضات بين وفد بريطانيا برئاسة (اللورد شاكتون) ووفد الجبهة القومية برئاسة (قحطان الشعيبي) وانتهت بإعلان استقلال الجنوب في ١٩٦٧/١١/٣٠م.

وتنفي كثير من قيادات وعناصر الجبهة القومية، أية صلة لتنظيم الجبهة القومية ببريطانيا، فالأخ محمد سعيد عبدالله (محسن)، عضو المكتب السياسي، وزير أمن الدولة يقول في صحيفة الثوري العدد (١٥٥٤): "والواضح أن تلك القوى لم تتخلص من الماضي وصراعاته والحاجز النفسي المركب الذي صنعوه في عقولهم بأنفسهم، وردد بعضهم، وما زال يردد، أن بريطانيا تواطأت مع الجبهة القومية بتسليمها البلاد. على الرغم من أن هذه القوى تدرك أكثر من غيرها أن ما أثير ويثار عار من الحقيقة".

يتضح من العرض السابق، أن تنظيم الجبهة القومية استطاع أن يدير الصراع لصالحه بنجاح، وينفرد بتسليم الاستقلال، وينهي خصومه السياسيين، دون أن يكون هذا التنظيم مهيناً لاستلام السلطة، لعدم امتلاكه لسياسة وبرامج واضحة لما بعد الاستقلال. ونتيجة لانفراده بالسلطة، ورفضه القاطع لمشاركة أطراف الحركة الوطنية الأخرى في السلطة وفي تقاسم الأعباء الجديدة، الناتجة عن جلاء الاستعمار البريطاني وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، نشأت خصومة سياسية بين السلطة الحاكمة ومعظم القوى الأخرى في جبهة التحرير وأنصارها، والأحزاب السياسية الأخرى. وفي اعتقادنا، أن ذلك قد أحدث شرخاً في الوحدة الوطنية، ظل يتسع وما زالت آثاره بادية حتى اليوم.

ولعل أبرز الأحداث والإشكاليات التي برزت منذ بدء الثورة وحتى الاستقلال، هي:-

١ — بدء العمل العسكري في جبال ردفان في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ م.  
٢ — قنبلة مطار عدن الدولي التي ألقيت على وفد المنسوب السامي البريطاني، والوزراء الاتحاديين للجنوب العربي، وبعض المستوزرين السلاطين والمشايخ والضباط الإنجليز يوم ١٠ ديسمبر ١٩٦٣ م، وهم في طريقهم إلى مؤتمر لندن الدستوري، الذي منى بالفشل الذريع، وهي القنبلة التي عدها بعضهم أول شرارة في مسيرة الكفاح المسلح ضد المستعمر في الجنوب.. وقد اعتقلت السلطات الاستعمارية حينها بسببها العشرات من الشخصيات الوطنية.

٣ — الدمج القسري بين منظمة التحرير والجبهة القومية الذي أدى إلى قيام جبهة التحرير في ١٣ يناير ١٩٦٦ م.

٤ — اغتيال رئيس مؤتمر عدن للنقابات، علي حسين القاضي (من منظمة البعث) في فبراير ١٩٦٦ م.

٥ — اغتيال أحد قادة النقابات الست، عبدالله عبد المجيد السلفي (من اتحاد الشعب) أبريل ١٩٦٦ م.



٦ — إلقاء قبلة على مقر المؤتمر العمالي في مدينة المعلا (عدن) في عام ١٩٦٦م.

٧ — إلقاء قبلة على منزل أحمد محمد حيدر (من منظمة البعث العربي الاشتراكي في الجنوب)، في مدينة المنصورة ١٩٦٦م، عضو المجلس التنفيذي لمؤتمر عدن للنقابات، أمين عام نقابة المعلمين.

٨ — اغتياالات متبادلة سبقت الاستقلال الوطني لعناصر من الجبهة القومية وجبهة التحرير في عامي ١٩٦٦م/١٩٦٧م

٩ — فشل حوارات أغسطس ١٩٦٦م، التي عقدت في الإسكندرية (الجمهورية العربية المتحدة) بين جبهتي الكفاح المسلح، الجبهة القومية وجبهة التحرير.

١٠ — انقسام مؤتمر عدن للنقابات في عام ١٩٦٦م إلى قيادة شرعية وقيادة النقابات الست، وقد كان لهذا الانقسام دور في اتساع الشرخ في جدار الوحدة الوطنية، والنضال الوطني ضد الاستعمار البريطاني، ووحدة العمل النقابي.

١١ — انحياز قوى الجيش والأمن الاتحاديين إلى الجبهة القومية، بإيعاز من قبل السلطات الاستعمارية في نوفمبر عام ١٩٦٧م.

١٢ — اعتراف بريطانيا المتعمد بالجبهة القومية وحثها، والإعلان عن فتح الحوار معها في جنيف لاستلام سلطة الاستقلال في أواخر نوفمبر ١٩٦٧م.

١٣ — الاعتقالات.. والمطارادات.. والتصفيات الجسدية لعناصر جبهة التحرير والتنظيم الشعبي للقوى الثورية وأنصارهما، وعناصر من فصائل العمل الوطني الأخرى (بعث، ناصريين، رابطة.. الخ)، فور تسلم الجبهة القومية الاستقلال من بريطانيا.

## إعلان الاستقلال

### وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية

تسلمت الجبهة القومية الحكم في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، من الاحتلال البريطاني، الذي مكث في الجنوب اليمني ما يقارب (١٢٨) عاماً، وتم إعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. وقد تميزت الفترة القصيرة التي تولى خلالها الرئاسة أول رئيس للجمهورية الفتية المستقلة قحطان محمد الشعبي (٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م - ٢٢ يونيو ١٩٦٩م) باضطرابات وانقسامات داخل قيادة التنظيم الحاكم، مما أدى إلى بروز تيارين متنافسين على السلطة، وهو ما عرف بصراعات اليسار واليمين، التي قادت إلى انقلاب ٢٢ يونيو ١٩٦٩م.

ولم تدرك حينذاك الجبهة القومية، أو بعبارة أدق أجنحة السلطة المتصارعة، معنى وجودها في قيادة بلد حديثة الاستقلال وخارج من سيطرة أجنبية مستعمرة، وما تركه الاستعمار من آثار اجتماعية واقتصادية ومياسية وأمنية بقصد إعاقة مسيرة الثورة بعد رحيله.

وفي الجانب الآخر، كان لرفع شعار (كل الشعب جبهة قومية)، مردود سلبي في أوساط الجماهير والأحزاب والمنظمات السياسية، التي

ساندت الثورة منذ قيامها بمختلف أشكال الكفاح السياسي والعسكري والنقابي، ونتج عن ذلك عشية الاستقلال اضطرابات أمنية كبيرة وممارسة للقمع والإرهاب، كما امتلأت السجون بالمعتقلين، وأدى ذلك إلى نزوح كثيرين إلى خارج البلد واعتقال آخرين ممن صنفوا عملاء للاستعمار أو ثورة مضادة للنظام الجديد.

ودون شك، أن تلك البداية غير الموفقة للسلطة الجديدة ونكراها لدور الآخرين، قد جعلها في وضع شديد الحساسية، وعبر عن نظرة سياسية قاصرة، وتحد غير محسوبة عواقبه في مجتمع يتسم بالقبلية والعشائرية وعدم الاستقرار والتخلف.

ولا شك في أن جملة تلك الإشكاليات التي انتصبت أمام سلطة الجبهة القومية، في تلك الظروف الصعبة فجر الاستقلال، قد عجلت بالصراع داخل صفوف التنظيم الحاكم (الجبهة القومية)، الذي ظهرت ملامحه إلى السطح بعد شهور قليلة من استلام السلطة في أحداث ٢٠ مارس ١٩٦٨ م، ثم في أحداث ١٤ مايو ١٩٦٨ م، وصولاً إلى انقلاب ٢٢ يونيو ١٩٦٩ م، الذي أطاح بقحطان الشعبي (أول رئيس للجمهورية) ووضعه تحت الإقامة الجبرية فضلاً عن اعتقال وتصفية العشرات من أتباعه.

هناك من يرى، أن بروز الصراع كان بسبب اختلاف في الرؤية ومسائل العمل بين جناحين مختلفين داخل النظام، جناح قحطان وفيصل الذي سمي بالجناح اليميني، وجناح عبد الفتاح إسماعيل وسالم ربيع الذي سمي بالجناح اليساري، المدعوم من يسار (حركة القوميين العرب). ويُنهم قحطان، رئيس الجمهورية، وزمرته بأنهم جعلوا من الاستقلال مجرد شعارات، ونشيد وطني وعلم، وسلطة بيروقراطية وأنهم خانوا مبادئ التنظيم السياسي الجبهة القومية والكادحين، ودعا ذلك الجناح إلى التغيير الكلي وإعادة الوجه الحقيقي للثورة (بحسب بياناتهم وتصريحاتهم).



وعلى الرغم من خطورة الصراع الداخلي ومؤامرات بعض القوى الخارجية، فقد استطاع النظام الجديد السيطرة على الأوضاع وتوحيد واحد وعشرين (٢١) كيانا، ما بين سلطنة ومشيخة وإمارة، فضلاً عن مستعمرة عدن، في ظل جمهورية واحدة (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية) ودولة مركزية واحدة، وتم إعادة التقسيم الإداري إلى ست محافظات، وعين لكل محافظة محافظ من ذوي المراكز القيادية العليا في التنظيم الحاكم، ومنحوا صلاحيات استثنائية في المجالات الإدارية والقضائية والأمنية. وهذه المسؤوليات لم تكن بالأمر الهين، في ظل الأزمات والمشاكل الداخلية والخارجية، وغياب الخبرة الكافية لخلق البديل للحكم القديم، وفي ظل واقع قبلي وعشائري، وشحة في الإمكانيات والموارد، وعادات وتقاليد متنوعة ومختلفة من منطقة إلى أخرى، وفي ظل غياب الطرق المعبدة ووسائل المواصلات التي تربط مناطق الجمهورية الجديدة ببعضها بعض.

كانت المناطق الريفية في ظل الاحتلال البريطاني والحكم السلاطيني، تعاني من سوء أوضاعها العامة وحرمانها من الطرق المعبدة ووسائل الاتصال ومياه الشرب النقية، والمستشفيات والمدارس لذلك استطاع تنظيم الجبهة القومية التغلغل في تلك الأوساط، لكسب ولائها في البدايات الأولى للثورة، بحكم حماس الجماهير للثورة والتغير ونيل الاستقلال، وقيام جمهورية يمنية وطنية تكون دعماً وسنداً للثورة العربية في الوطن العربي الكبير.

وقامت السلطة تحت ذريعة تأمين الاستقلال وصيانة الجمهورية الوليدة، بتصفيات قبلية بين صفوف الجيش والأمن الذي كان يعرف بـ (جيش وأمن الحكومة الاتحادية)، والذي هيأت بريطانيا كل الظروف لانحيازه الكامل قبل الاستقلال إلى جانب الجبهة القومية، ولا سيما الضباط وصف الضباط وبعض القيادات العليا من أبناء العوالق، وحل محلهم عناصر من قبائل دثينة بالذات.

أدى هذا التعسف من قبل عناصر في السلطة الجديدة، إلى نزوح بعض القادة العسكريين مع أتباعهم إلى الشطر الشمالي من الوطن، وإلى العربية السعودية، وقد وصفتهم السلطة بـ (عناصر الثورة المضادة). وبدأ الصراع الخارجي يأخذ مداه باستضافة صنعاء والرياض كل المتضررين، من الجيش والأمن والقبائل ورجال الحكم القلم والسلاطين ورجال حكومة مستعمرة عدن وبعض السياسيين البارزين في حركة التحرر الوطني في الجنوب.

## الانقلاب الأول " ٢٢ يونيو ١٩٦٩م "

وإعلان التسمية الجديدة (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)

لم تسجح محاولة فيصل عبد اللطيف الشعبي في تقريب وجهات نظر الجناحين المتصارعين في التنظيم الحاكم، تنظيم الجبهة القومية، الذي ينتمي هو لأحد أطرافه، ولم يتراجع تحالف عبد الفتاح / سالمين عن موقفه من التغييرات المطلوبة ... كانت الحياة السياسية حينذاك تشهد اضطرابات متلاحقة، تخللتها مواقف تكتيكية وتصالحية مؤقتة بين الطرفين، ليعيد كل طرف ترتيب أوراقه في اللحظة المناسبة. في تلك الأجواء، عقد المؤتمر الرابع للجبهة القومية في مدينة زنجبار في مارس ١٩٦٨م، الذي عرف بمؤتمر التوازنات السياسية والقبلية، بهدف إخراج البلد من أزمتها السياسية الخانقة. وتتضارب التحليلات حول أهمية هذا المؤتمر، ومدى نجاحه أو فشله. فهناك من يؤكد على نجاحه وهناك من يرى بأنه قد فشل فشلاً ذريعاً، وأن من نتائج فشله، انقلاب ٢٢ / يونيو ١٩٦٩م. وهذا الرأي في نظري هو الأقرب للحقيقة. ونرى تماثلاً كبيراً بين هذا المؤتمر والمؤتمر الثالث للحزب الاشتراكي اليمني المنعقد في أكتوبر ١٩٨٥م، الذي أخفق في تخريب البلد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م.

جاءت إقالة محمد علي هيثم الذي كان وزيراً للداخلية، في يونيو ١٩٦٩م، من قبل رئيس الجمهورية قحطان الشعبي، المسمار الأخير في



نعش حكومة الاستقلال، ذلك أنه كان الرجل القوي قليلاً، حيث كانت قبيلته (دثينة) تحكم قبضتها على مفاصل قيادة الجيش والأمن فأنضم إلى جناح عبد الفتاح - سالمين، وبانضمامه تعززت قوة هذا الجناح اليساري المتشدد، وتوسعت شعبيته بين القبائل والفدائيين ومناضلي الثورة والجيش والأمن. حمل الجناح اليساري قحطان الشعبي، وابن عمه فيصل الشعبي، وعلي عبد العليم عضو اللجنة التنفيذية لتنظيم الجبهة القومية، مسئولية الأزمات والصراعات الداخلية، وخيانة مبادئ التنظيم السياسي الجبهة القومية (التنظيم الحاكم). وفي انقلاب أبيض في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، أرغم الرئيس قحطان الشعبي على إعلان استقالته من كل مناصبه، وفرضت عليه الإقامة الجبرية، حتى توفاه الله بعد عشرين عاماً من السجن الإجباري، في إحدى منازل منطقة رئاسة الجمهورية في مدينة التواهي، واقتيد ابن عمه فيصل الشعبي رئيس الوزارة إلى السجن مع آخرين، وأعلن بعد فترة عن موته داخل زنزانه في معتقل الفتح بمدينة التواهي، وتم إعدام علي عبد العليم الذي استطاع التخفي لعدة شهور بعد ذلك الانقلاب، مع بعض القيادات الأخرى في محاكمة صورية. وسمي ذلك الانقلاب بخطوة ٢٢ يونيو التصحيحية.

وأفضى الانقلاب عن انبثاق مجلس رئاسة خماسي، شمل في عضويته كل القوى السياسية والقبلية داخل التنظيم الحاكم (سالم ربيع علي، عبدالفتاح إسماعيل، محمد علي هيثم، محمد صالح العولقي، علي عنتر). وأسندت رئاسة المجلس إلى سالمين الذي قيل أنه تردد، في البداية، في تحمل رئاسة المجلس، وأسندت رئاسة الوزراء إلى محمد علي هيثم وشرعت القيادة الجديدة في تنفيذ برنامج مرحلة الثورة الوطنية، الذي كان من أهم قرارات المؤتمر الرابع في زنجبار، وكان من أهم الخطوات السياسية التي اتخذت، هو الانفتاح على فصيلين سياسيين فقط من فصائل العمل الوطني هما: الاتحاد الشعبي الديمقراطي (منظمة السلفي سابقاً) وحزب البعث

العربي الاشتراكي (الطليلة الشعبية بعد ذلك)،. وعند تشكيل أول حكومة بعد خطوة التصحيح، ضم اليها الأستاذ / عبدالله باذيب ( اتحاد الشعب الديمقراطي ) والأستاذ أنيس حسن يحي (حزب البعث ). ولم يكن هذا الانفتاح سوى تكتيك اقتضته ظروف المرحلة، وبالمقابل جاءت موافقة حزب البعث على المشاركة في التشكيل الوزاري بمبادرة فردية من ممثل منظمة الحزب في الحوار، دون أن تستفيق قواعده وقياداته في الداخل. كما كان للقيادة القومية لحزب البعث في دمشق موقف مغاير.. ولكن اعتبرت المشاركة أمراً واقعاً في تلك الظروف الصعبة لا مناص من قبوله.

## الحوارات من أجل وحدة فصائل العمل الوطني

شكل دخول ممثلين لفصيلي البعث واتحاد الشعب الديمقراطي في التشكيلة الحكومية عقب انقلاب ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، ثمرة من ثمار الحوارات الثنائية بين فصائل العمل الوطني الثلاث في جنوب اليمن (الجبهة القومية، البعث، اتحاد الشعب). وكان أول عمل مشترك هو لجان مناقشة الدستور المؤقت، وكنت أحد أعضائها، كما احتضنت المنظمات الجماهيرية بعض هذه الحوارات، فضلاً عن مجلس الشعب المؤقت. وكان ذلك على طريق إيجاد الثقة وإزالة الاحتكاكات، تمهيداً لخلق الأداة الواحدة. كان المد والجزر السياسي بين قيادات ومنتسبي تلك الفصائل، يشتد في مختلف المجالات، وينتج كثيراً من الاضطرابات، وكان من أكبر بواعث الخلافات سيطرة الفصيل الحاكم (الجبهة القومية) واستبداده بأجهزة السلطة.

وفي الوقت الذي كان الأستاذ أنيس حسن يحيى (ممثل البعث) وزيراً في الحكومة للصناعة والاقتصاد، كان رفاق له يختطفون ويقتلون في محافظات لحج وعدن وشبوة، أمثال محمد سيف الأشبط، هائل محمد سعيد، أحمد سكران، عبد الرب العطاش، سالم الكلبي، وترمى جثثهم في صحراء مصعبين في ضواحي مدينة عدن، وفي صحراء الربع الخالي في محافظة شبوة. وظل علي سالم الغرابي مطارداً في جبال الشحر، في محافظة



حضر موت، لأكثر من ثمان سنوات بعد الاستقلال الوطني، وسجنت القيادة الطلابية للحزب في إحدى المنازل في دار سعد حتى تمكنت من الهروب من السجن إلى شمال الوطن، ودوهمت منازل بعض رفاقه في مدينة عدن، وكان منزلي، في حي المعلا، واحداً منها، وتم حجزني في شرطة خور مكسر. ولم يستطع الوزير تحريك ساكن أمام كل تلك الاعتداءات الفجة للأجهزة القمعية للسلطة.

أما وزير التربية والتعليم (ممثل اتحاد الشعب)، الذي حاول تطعيم وزارته ببعض العناصر الكفوءة من فصيله فقد أقيمت عليه الدنيا ولم تقعد بسبب ذلك الإجراء، حتى تم نقله إلى وزارة أخرى.

هكذا كانت بداية مشاركة الفصيلين في السلطة، تعطي مؤشرات غير مريحة على أرض الممارسة العملية، علماً بأن الحوارات بين الفصائل الثلاث ظلت متواصلة، ويتخللها الشد والجذب، والترهيب والترغيب، وأعلن حينها سالمين في خطاب رسمي له، أن حوار الفصائل الوطنية يعتبر أطول حوار في العالم في أصغر بلد.. وكان رأي التنظيم الحاكم يدعو إلى الإسراع في دمج الفصيلين الوطنيين مع الفصيل الحاكم، بهدف إحتوائهما، في وقت كان الصراع داخل تنظيم الجبهة القومية على أشده بين اصطفايين، الأول يتزعمه عبد الفتاح إسماعيل، الأمين العام للتنظيم، الذي يمثل ما كان يسمى باليسار، والثاني يتزعمه رئيس الجمهورية، الأمين العام المساعد، سالم ربيع علي (سالمين)، الذي يمثل ما اصطلح عليه باليسار المتشدد، وكان الرجل الأقوى في ذلك الحين !!

وكان من الواضح أن جناح عبد الفتاح إسماعيل، الذي ضيق عليه الخناق، كان يبحث عن حلفاء جدد لإيجاد مساحة أوسع للحركة والضغط على الطرف الآخر (جناح سالمين) حتى يستطيع تمرير قضايا ومواقف سياسية داخل التنظيم والدولة، خصوصاً في ظل توجه نحو ما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي.. وخلق تحالف إستراتيجي معه لحماية

النظام، وكان هذا الجناح، يرى أن دمج وانصهار الفصيلين مع الجبهة القومية في تنظيم سياسي واحد، سيؤدي إلى رقد ما يسمى بجناح اليسار الديمقراطي داخل فصيل الجبهة القومية، بينما كان يرى جناح سالمين في التحالف مع الفصيلين تكتيكاً لاحتوائهما وصهرهما تدريجياً في بوتقة التنظيم الجديد، مع استمرار أداة القمع ضدّهما.

وفي الجانب الآخر، بدأ التملل والخوف داخل قيادات وقواعد الفصيلين (حزب الطليعة واتحاد الشعب)، وبرزت إلى السطح بعض التباينات والخلافات، فكانت هناك مخاوف من دمج الفصائل الوطنية مع الجبهة القومية، في حين رأى آخرون أن ظروف تلك المرحلة وصعوباتها المختلفة تفرض اعتماد شعار (السياسة فن الممكن)، حيث اعتقدوا أن وجودهم في التنظيم الجديد وقيادة البلد سوف يتيح لهم الفرصة في المساهمة في إعادة صياغة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن إبراز نشاطهم وفاعليتهم بعد أن عاشوا أوضاع الإهمال والعمل السري تحت الأرض والإرهاب، وقد واجه أصحاب هذا الموقف الأخير ردود أفعال قوية، وصلت إلى حدّ تجميد عدد من العناصر القيادية في كلا التنظيمين (حزب الطليعة واتحاد الشعب) نشاطهم الحزبي قبل وبعد اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥م، اعتراضاً على هذا الدمج، واستكان آخرون لموقف الأغلبية المؤيدة للدمج. وعدت الأحزاب اليسارية في الوطن العربي ذلك الدمج موقفاً متقدماً، له إيجابياته في توحيد أداة الثورة اليمنية. والسؤال الذي يجب أن يثار هنا هو:

هل كان ذلك الدمج ديمقراطياً؟؟

هذا ما لم يؤكد الواقع حينذاك، ولا يؤكد ما تولد عن الدمج لاحقاً من أحداث ومآسٍ مؤلمة حيث كان القوي يفرض شروطه وأفكاره. وسيتضح من خلال المحطات القادمة كم كانت الخسارة كبيرة على فصائل العمل الوطني عامة في جنوب اليمن.

وقعت اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥م من قبل أطراف التحالف (تنظيم الجبهة القومية، حزب الطليعة الشعبية (منظمة البعث سابقاً)، اتحاد الشعب الديمقراطي، وكان أبرز ما جاء في هذه الاتفاقية:

— فترة انتقالية لمدة سنتين.

— لكل فصيل، من الفصيلين المتحالفين مع الجبهة القومية، عضوان في المكتب السياسي، أحدهما أساسي والآخر مرشح.

— لكل فصيل منهما اثنا عشر عضواً في اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية.

— في بقية المستويات التنظيمية، واحد من كل فصيل إلى ستة من فصيل السلطة.

وبرزت إشكاليات كبيرة بعد التوقيع على الاتفاقية، فأثيرت قضايا ساخنة داخل حزب الطليعة، الذي أنتمي إليه، من ذلك، التساؤل عن مدى التكافؤ في التحالف الناشئ بين فصيلين قادمين من خارج السلطة وفصيل ثالث تقع السلطة بكل فروعها وإداراتها في يده. وكانت بنود الاتفاقية وشروطها تؤكد صحة هذا الطرح، فضلاً عن تحفظات كثيرة من قبل التنظيم الحاكم الجبهة القومية، على العشرات من أعضاء حزب الطليعة الشعبية، بحجة أن هذا ابن كمبرادور (رأسمالي)، وذاك ابن كهنوتي (من السادة)، وذاك غير مرغوب فيه، إلى آخر تلك الادعاءات والضغوط غير المسبورة. وشاب العمل المشترك صعوبات ومتاعب لا تحصى، وعلى الرغم من كل ذلك، تم عقد المؤتمر التوحيدي للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية في أكتوبر ١٩٧٥م. واستمرت معاناة أعضاء الفصيلين في مختلف المواقع، وطردت كل العناصر التي كانت في حزب البعث من القوات المسلحة والأمن، ووظف المؤهلون عسكرياً من البعث في مهام التدريب العسكري لمادة التربية العسكرية في المدارس الثانوية بدلاً عن قبولهم في المؤسسة العسكرية، وذلك ناتج عن حظر



المناصب السيادية أمام كوادر الحزبين، من هؤلاء المناضل الراحل سعيد الخيبة والمناضلين: - فريد غالب، مسعد أحمد صالح، ناصر عزاني، خالد مهيب، محسن حيدرة وغيرهم من الرفاق. وهضمت حقوق عدد من المبعوثين للدراسات الجامعية في الخارج، لأنهم كانوا من فصائل العمل الوطني. ولم يكن مكتوباً لهذه الحرب غير المعلنة أن تقف عند حد، فكان لابد للصراعات الدموية التي شهدتها البلد خلال أحداث يونيو ١٩٧٨م، وأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م، أن تشمل بويلاتها أعضاء هذين الفصيلين دون أن تكون لهم علاقة بتلك الأحداث. وكانت أحداث يناير أكثر مأساوية ووحشية، فتضاعف عدد ضحاياها من الفصيلين بصورة مهولة منهم على سبيل المثال: د/نجيب حزام، محمد ناجي سعيد، ناصر قحطان سيف، نصر عبدالله حسن، صالح فضل، فاروق رفعت، محمد سالم التوي، مصطفى مسرج، محمد عمر، جمال الخطيب، غازي علي سعيد، عبدالله صالح فضل، محمد صالح العوش، زكي بركات، محسن حيدرة، مسعد سالم، سعيد سالم الخيبة.

وهكذا كانت المآسي المتلاحقة تأكيداً على عدم مصداقية ذلك التحالف الوطني في ٥ فبراير ١٩٧٥م، بين فصائل الحركة الوطنية في جنوب اليمن.

## الانقلاب الثاني يونيو ١٩٧٨م

ازدادت أوجه الخلاف بين الاصطفاين داخل التنظيم السياسي الموحد، فشرع كل منهما يعمل على توفير الشروط الضرورية لتصفية حساباته مع الفريق الآخر، وزاد الصراع حدة وتسابقاً على كسب عناصر التحالف من الفصائل الوطنية. وكان هناك تناقض واضح بين الوثائق البرنامجية، التي تنطوي صفحتها على أهداف وقيم ثورية نبيلة، من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والمساواة بين المواطنين، والتطبيق والممارسة اليومية التي أصبحت جزءاً من هذا الصراع، تخدم غاياته وتذكى روح الفرقة بين الرفاق. لقد أصبح الجميع ينتظر سيناريو المعركة المرتقبة.. من سيدأها؟ وكيف تبدأ؟ ولمن تكون الغلبة...؟

جاءت زيارة الرئيس (سالم ربيع)، الأمين العام المساعد للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، للولايات المتحدة الأمريكية لحضور دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٧٧م، لتكون القشة التي قصمت ظهر البعير، خصوصاً بعد أن قابل على هامش هذه الدورة وفداً من الكونجرس الأمريكي، وأظهر إعجابه بما شاهده من تطور المجتمع الأمريكي، وأبدى حماسه لفتح حوار مع الدول الخليجية، وفي مقدمتها السعودية، لكسر الحصار الذي فرضته الدول الرأسمالية، والدول العربية السائرة في فلكها، على جمهورية اليمن الديمقراطية.

وقد تسارعت الأحداث نحو ساعة الصفر بدءاً بخدعة الحقيبة المفخخة المرسلة من القيادة في عدن إلى رئيس الجمهورية العربية اليمنية، أحمد حسين الغشمي، في يونيو ١٩٧٨م، التي أودت بحياته. وقد تبادل الجناحان المتصارعان الاتهامات، وحمل كل منهما الطرف الآخر المسؤولية. واستثمر جناح عبدالفتاح هذا الظرف، فاتخذ منه مبرراً لتنفيذ مخططه في تصفية الطرف الآخر.

دعيت اللجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد يوم ٢٥ يونيو ١٩٧٨م، إلى اجتماع طارئ لمواجهة الأوضاع المستجدة، وحدد الموعد الساعة السابعة مساءً في مقر اللجنة المركزية في مدينة التواهي. ذهبنا إلى الاجتماع في جو بولييسي متوتر، ونقاط عسكرية منتشرة على طول وعرض محافظة عدن، كان الظرف استثنائياً، توترت على الحدود مع (الشاطر الشمالي) على إثر مقتل الرئيس الغشمي، كانت أصابع الاتهام موجهة للنظام في الجنوب، فالطائرة التي نقلت المبعوث الخاص حامل الحقيبة المفخخة جاثمة في مطار صنعاء، شاهد عيان على مصدر المؤامرة.

أصبحت مدينة عدن قاب قوسين أو أدنى من الاصطلاء بنيران الصراع، كل المؤشرات تؤكد قدوم العاصفة: انقسامات حادة بين كتائب الجيش والأمن والمليشيات الشعبية، أسلحة تعبأ، ومدنيون يتركزون بأسلحتهم في بعض المواقع... في تلك الأجواء الملبدة بعوامل الانفجار توافد أعضاء اللجنة المركزية وبعض أعضاء المكتب السياسي من الدرجة الثانية والثالثة، ومكثوا حتى ساعة متأخرة من الليل، منتظرين أعضاء المكتب السياسي المعنيين بالأمر وأصحاب الحل والعقد في مثل تلك المواقف العصيبة، أدرك الحاضرون بعد ذلك أن الموقف بين المتصارعين قد انفجر، خاصة بعد أن حضر الرئيس سالمين إلى مقر الاجتماع، بصحبة حراسه الخاصة المدججة بالسلاح، معتقداً أن صقور المكتب السياسي (عبدالفتاح، علي ناصر، علي عنتر، محمد سعيد عبدالله "محسن"، صالح



مصلح، محمد صالح مطيع) موجودون، وكأنه كان يهدف إلى اعتقالهم !!!  
وحيثما لم يجدهم، غادر القاعة مكفهرًا وانسحب وراءه رجلاه (جامع  
صالح وعلي سالم الأعور).. ويبدو لنا، أن حضور سالمين إلى قاعة  
الاجتماع كان بعد تقديمه استقالته، التي انتهت محاورات ومناورات  
الاتجاهين المتصارعين بواسطة محمد صالح مطيع وصالح مصلح قاسم  
وعلي عنتر إلى ضرورتها، لحسم الصراع سلمياً. وبعد برهة من مغادرة  
الرئيس سالمين قاعة الاجتماعات، وصل الطرف الآخر برئاسة عبد الفتاح،  
وبجانبه علي ناصر محمد وبقية أعضاء المكتب السياسي، حينها أسرع  
الأمين العام للجنة المركزية عبد الفتاح إسماعيل، إلى قراءة استقالة الرئيس  
سالمين من جميع مناصبه الحزبية والحكومية، وأبلغ المجتمعين بأنه قد أعدّ  
للرئيس وحاشيته طائرة خاصة، لنقله إلى أثيوبيا حقناً للدماء وإنقاذاً  
للموقف !!

قوبل موقف الرئيس سالمين بارتياح تام من قبل أعضاء اللجنة  
المركزية، الذين عدوا ذلك موقفاً حكيماً فوّت الفرصة على أعدائه.  
وبذلك انتهى أقصر اجتماع للجنة المركزية، وطلب من الجميع العودة إلى  
منازلهم. بعد ساعات قلائل من ٢٦ يونيو (الثالثة صباحاً)، تم إبلاغ  
أعضاء اللجنة المركزية، بالتوجه إلى مقر قيادة المليشيا الشعبية في محافظة  
عدن، لأن الرئيس (سالمين) أخل بالاتفاق، وفجّر الموقف عسكرياً في  
منطقة الرئاسة واللجنة المركزية، وقام بإطلاق النار على منزل علي ناصر  
محمد (رئيس الوزراء).

أدركنا بعد ذلك أن الحقيقة لم تكن تتفق مع ذلك البلاغ، حيث  
كان الجناح الذي أملى على سالمين أن يقدم استقالته، قد بيت العزم على  
تصفية الرئيس وأعدائه جسدياً، وتقديم مبررات لذلك بادعاء تفجيره  
للموقف واغتياله للغشمي. شرعت الطائرات بقصف قصر الرئاسة (القصر  
المدور) وما حوله، ونزلت الدبابات إلى الشوارع، وبدأت موجة

اعتقالات للعناصر المؤيدة للرئيس.. في ظل تلك التطورات تقدم صالح مصلح (وزير الداخلية) بمبادرة يتحمل فيها مسؤولية الحقيقة، ويعلن عن ذلك مقابل أن يتوقف الرفاق عن القتال ... ! ولكن المبادرة رفضت ... !! وهكذا استمر القتال حتى الساعة الخامسة عصراً من يوم ٢٧ يونيو ١٩٧٨م، وتم القبض على الرئيس سالمين ومن معه.. وروي أن سالمين سلم نفسه ولم يحاول الهرب عبر البحر، وكان ذلك بمقدوره.. اقتيد الرئيس الأسير مع رفيقه، علي سالم الأعور، وجاءهم صالح، إلى مقر القيادة، في منتجع معاشيق، في مدينة كريت، المقر المفضل لعبد الفتاح إسماعيل، وكانت قيادة المكتب السياسي قد انتقلت بعد انتهاء اجتماع اللجنة المركزية، عبر طائرة مروحية، إلى هذا المنتجع لتابعة الموقف من هناك.

واللافت للنظر في تلك الأحداث، هو ما أحاط بها من غموض وأسرار لا تسمح للرؤية بالنفاذ إلى كل زواياها، بدءاً بالحقيقة المفخخة التي أسقطت رئيسين بحجر واحد، وما زالت ملابسات هذا الحادث، وأهدافه الحقيقية، والجهة المخططة له، لغزاً يستعصي على الإجابة الشافية. وتزداد كثافة الغموض بتزامن هذا الحادث مع وصول وفد أمريكي من الكونجرس إلى صنعاء يوم ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، كان ضمن برنامجه الرسمي زيارة عدن للمرة الثانية. ويأتي في سياق تلك الأسرار ما رواه لي أحد الزملاء، الذين عملوا معي في السلك الدبلوماسي بعد عام ١٩٧٨م، وهو في نظري شاهد إثبات حقيقي، لكونه كان يعمل في القسم الخاص بـ (الشفرة)، في قصر رئاسة الجمهورية (القصر المدور)، بمدينة التواهي، يقول: قبل أيام قليلة من مقتل الرئيس الغشمي ٢٤ / يونيو ١٩٧٨م، ومقتل الرئيس (سالمين) ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، كلفت من قبل الرئيس سالمين بالذهاب إلى محافظة مأرب، في الشطر الشمالي، برفقة عدد من الشخصيات في الجبهة الوطنية حينذاك، لنكون همزة وصل بين القصر المدور والمجموعة المكلفة

بعمل لم نعرف عنه شيئاً !! فقد استدعاني الرئيس سالمين في ذلك اليوم، الساعة السادسة مساءً، وقال: سوف تذهب الآن إلى المطار، مع مجموعة من الرفاق، وسيلغك (المجذوب) بالمهمة (المجذوب هو اللقب المتعارف عليه لوزير الداخلية صالح مصلح). وأخرج من جيبه (٣٠٠ شلن) وقال خذ هذه لك، وكل لوازمك ستعطى لك من المجذوب ... ثم غادرنا المطار العسكري في خورمكسر، ووصلنا إلى محافظة شبوة مدينة عتق، ومنها تحركنا نحو مأرب في المحافظات الشمالية. وفي يوم ٢٦ يونيو مساءً، ونحن في الصحراء، سمعنا عن محاولة الانقلاب على الرئيس سالمين في عدن فعندنا أدراجنا بعد أن تقطعت بنا السبل. فما هي المهمة التي كانت ستوكل لهذه المجموعة؟ ولماذا أرسلت إلى مأرب بالذات وفي ذلك الوقت؟ تساؤلات تصعب الإجابة عليها.



## كيف أعدم سالمين ورفيقاه؟!!!

نقل الأسرى الثلاثة من مقر الرئاسة إلى معاشيق.. وكان يظن أن هناك محاكمة ستجرى لهما كانت أيديهم مشلولة إلى ظهورهم بحبال متينة، وبصحبة حراسة مشددة بقيادة علي شائع هادي.. لم يسمح لأحد من أعضاء المكتب السياسي بمقابلتهم أو التحدث إليهم، طلب الرئيس سالمين التحدث مع علي عتتر، وأبلغ عتتر ذلك، وتحمس للمقابلة لكنه منع من المكتب السياسي، لأنهم يشعرون بطيئته وشهامته وقد يقع في المحذور فيجبر رفيق دربه وينقذ حياته...

وقد حدثني شاهد عيان كان حاضراً في المشهد الأخير لحياة سالمين، قال: كنت واقفاً وكان سالمين وجاعم والأعور في العراء، خارج مبنى القيادة، موثوقين بحبال وحوّلهم مجموعة من الحراسة. لم يحاكموا، ولم يتحدث إليهم أحد من القادة، استدعي علي سالم الأعور وذهب ولم يعد، أخذ بعده جاعم صالح ولم يعد، حينذاك أدرك الرئيس سالمين أنه قد مات منذ أخذ الأعور، فجثم على الأرض وقبلها، ثم نهض.. وأخذ هو أيضاً ولم يعد.. إلى أين يا ترى كانوا ينهبون بهم؟؟ لقد كانوا يؤخّلون إلى خلف المبنى حيث يتم اعدامهم.

وهكذا أسدل الستار على جناح يساري (انتهازي)، كما كانوا يسمون سالمين وزمرته، واتخذت قرارات تصفية جماعة سالمين من جسم الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية والجيش والأمن، وظهرت (استمارة

التطهير)، فاكثرت المعتقلات بالكثير منهم دون مبرر موضوعي، وضاعت حقوقهم المالية والوظيفية دون سند قانوني أو أخلاقي، سوى أنهم حسبوا على جناح منهزم كان في قيادة الحزب والدولة. يقول الأستاذ أنيس حسن يحيى، أحد أعضاء المكتب السياسي، في مقالة في صحيفة الثوري، لسان حال اللجنة المركزية، عن أحداث يونيو ١٩٧٨م، العدد (١٥٥٤) بتاريخ ١٧/١٢/١٩٩٨م ما يلي:-

(( بصرف النظر عما يمكن قوله بصدد وجود بعض تباينات في الرأي، بين التيار الذي كان يقوده (سالمين)، والتيار الآخر الذي كان يضم عبد الفتاح إسماعيل وآخرين، ففي رأي أن تلك التباينات كان يمكن حلها فيما لو تمكنت قيادة الحزب من إدارة حوار ديمقراطي حقيقي وجاد حول مسائل الخلاف.. غياب الحوار الديمقراطي في الحزب، وداخل القيادة تحديداً، يسمح للعلاقات القبلية والمناطقية المتخلفة أن تحل محل الولاء للحزب، فتفجرت أحداث ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، التي مثلت البداية لتراجع التقاليد الحزبية الحقة، لتحل محلها الولاءات القبلية والمناطقية المتخلفة، والتكتلات الشللية الضيقة)).

وليس من الغريب أن نجد تقييماً للأحداث مابيناً لهذا الطرح، ولكن يبرر تباينه أن صاحبه هو أحد رجال ذلك الصراع، يقول عبد الفتاح إسماعيل عن أحداث يونيو ١٩٧٨م: "خلافاتنا مع نهج جماعة سالم ربيع علي هو خلاف الفوضوية، واليسار الطفولي الانتهازي، ومرض التسلط الفردي في الثورة، لذلك فقد كان من الطبيعي أن تتعمق لدى سالم ربيع علي النزعة الفردية والروح الفوضوية المغامرة للبرجوازية الصغيرة فعندما انغمست في امتيازات السلطة أصيبت بداء الغرور، وبدأ إيمانه يتعد عن الاعتراف بالدور القيادي للتنظيم السياسي، وتقاليد القيادة الجماعية والمركزية الديمقراطية" (راجع: الصراع في عدن، شاعر الجوهري ص ٢٦).  
انتصر الاتجاه اليساري (عبد الفتاح ورفاقه)، على الاتجاه اليساري الانتهازي (سالمين وزمرته)، حسب وصف الوثائق الحزبية للحزب

الاشتراكي، وكلف علي ناصر محمد بتحمل رئاسة مجلس الرئاسة، الذي شكل لفترة انتقالية مدتها تسعون (٩٠) يوماً، حسب الدستور، بعضوية عبد الفتاح إسماعيل، محمد صالح مطيع، علي عبدالرزاق باذيب، علي أحمد ناصر عنتر، وبدأ خلاف يدور بين أصحاب الاتجاه المنتصر، كان الخلاف خفياً يدور في كواليس المكتب السياسي والمقررين له من أعضاء اللجنة المركزية. وتركز الخلاف حول منصب رئاسة الدولة، فهناك من رأى أن علي ناصر محمد هو أحق بهذا المنصب من عبد الفتاح إسماعيل، كي لا يسيطر الشماليون، الذين ينتمي إليهم عبدالفتاح، على كافة مفاصل السلطة السياسية والأمنية، فعبداً لفتاح إسماعيل يشغل منصب أمين عام الحزب وهناك محمد سعيد عبد الله وزيراً لأمن الدولة وعبد العزيز عبد الولي، ومحمود عشيّش، وراشد محمد ثابت، وغيرهم ممن يحسبون على عبد الفتاح وهم في مناصب وزارية. فكيف يكون الحال إذا اجتمعت لعبد الفتاح سلطتنا الحزب والدولة ١١٩.

ورأى الطرف الآخر أن تجربة الدول الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي) هي الجمع بين قيادة الحزب والدولة، وأن عبدالفتاح مؤهل للجمع بين المنصبين. وهو الرأي الذي ساد وأوجد حساسية كبيرة، في اعتقادنا، جرّت نفسها على الصراعات التالية ومنها كارثة يناير ١٩٨٦م.

واستمر الخلاف إلى أن عقدت الجلسة الإجرائية لانتخاب مجلس الشعب الأعلى، في المسرح الوطني بالتواهي، بتاريخ ١ يوليو ١٩٧٨م حيث تأخرت الجلسة أكثر من ساعتين، بينما الموقف لم يحسم في مكتب الأستاذ/ علي باذيب وزير الثقافة والسياحة، الذي يقع في الطابق العلوي للمسرح الوطني.

أخيراً تم انتخاب عبدالفتاح إسماعيل رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، وعلي ناصر محمد نائباً له ورئيساً لمجلس الوزراء. وبذلك جمع عبد الفتاح في يده سلطتي الحزب والدولة معاً.



## قيام الحزب الاشتراكي اليمني (أكتوبر ١٩٧٨م)

كان الخطاب السياسي المعلن يفصح عن أن هناك صراعاً يدور بين اتجاه يريد التقدم، وتطور العملية الثورية في اليمن الجنوبي، وقيام حزب من طراز جديد، حزب اشتراكي ماركسي، وآخر يرى أن الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لا يسمح بقيام مثل هذا الحزب في الوقت الراهن، وأنه سوف يثير حساسيات كبيرة لدى الدول المجاورة (شمال اليمن ودول الخليج)، ويعود بآثار سلبية على الأوضاع في اليمن الجنوبي.

انتصر الاتجاه اليساري، وأعلن قيام الحزب الاشتراكي اليمني في أكتوبر ١٩٧٨م، وقد سبق ذلك بتاريخ ٢٣ سبتمبر ١٩٧٨م، توقيع اتفاقية اندماج فصائل العمل الوطني في شمال الوطن (بشكل سري) (الحزب الديمقراطي الثوري، حزب الطليعة الشعبية، حزب اتحاد الشعب الديمقراطي، حزب العمل، منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين) مع التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية. ومن هنا أصبحت الأحزاب اليسارية في شمال اليمن، جزءاً لا يتجزأ من الحزب الاشتراكي اليمني، ولكن بصورة سرية، في حين أنها ظلت في العلن تعمل في إطار الجبهة الوطنية الديمقراطية، باسم حزب الوحدة الشعبية، وهو الحزب الذي اصطلح على تسميته اختصاراً بـ (حوشي).

وقد تميز المؤتمر بحضور حشد كبير من المندوبين المنتخبين من المؤتمرات الاستثنائية في المحافظات الست والجيش لإضفاء الشرعية عليه. انظر نتيجة

الانتخابات كما وردت في تقرير لجنة الفرز المنبثقة عن المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني .

ويمكن أن نحمل أهم نتائج المؤتمر الأول للحزب في الآتي:

١ — توحيد أداة الثورة اليمنية (فصائل اليسار في الشمال والجنوب)، على طريق تحقيق الوحدة اليمنية.

٢ — دمج رئاسة الدولة مع الأمانة العامة للحزب.

٣ — إعلان تمسك الحزب بالنظرية الاشتراكية العلمية (الماركسية اللينينية)، وأنه لا صوت يعلو فوق صوت الحزب، والسعي إلى دخول الدائرة الحمراء، بخلق علاقات إستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي ودول المنظومة الاشتراكية.

٤ — العمل الدؤوب على استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

٥ — بدأ الإحلال بالتحالف بين فصائل العمل الوطني في الجنوب، التي وقعت اتفاقية اندماجية في الخامس من فبراير ١٩٧٥م، حيث قامت قيادة الجبهة القومية بإقالة عدد من عناصر الفصيلين المتحالفين معها (الطليعة الشعبية، اتحاد الشعب) من عضوية اللجنة المركزية، وكذا من المناصب الحزبية الأساسية في المحافظات والمديريات والمراكز، واعتبرت تلك أول وجبة غداء في التهام الآخرين والإضرار بهم. وذلك شاهد على المرامي الحقيقية والخفية للجبهة القومية من التحالف الوطني مع هذين الفصيلين، التي تتمثل في القضاء عليهما بكل الوسائل.

لم يهدأ الصراع القديم الجديد في الحزب الحاكم، ولم يكن قيام الحزب الاشتراكي اليمني صمام أمان لاحتواء الصراعات والخلافات داخله، فكيف على مستوى المجتمع والوطن بشكل عام؟! فأخذت الخلافات تنشب خلف الستار في قيادات الحزب والدولة وحدث تمرد خفي في مجلس الوزراء من قبل عبدالعزيز عبدالولي، ومحمود عشيّش، وفضل محسن، وآخرين بقصد إحراج

رئيس الوزراء علي ناصر محمد، الذي بادر بدوره إلى إبراز ضعف أداء الأمين العام لمهامه، ليهز صورته عند أنصاره وفي الشارع السياسي، ويظهره بمظهر المثقف الذي يفتقد الخبرة العملية، فلا يصلح لأكثر من الكتابة النظرية والشعرية في برجه العاجي، في منطقة معاشيق الجميلة. كما تفاقم الصراع الحاد بين وزير الدفاع (علي عتر) ووزير أمن الدولة (محسن)، حول الاستخبارات العسكرية في القوات المسلحة، حيث خاض الأخير صراعاً مريعاً، أخفق فيه، لانتزاعها من وزارة الدفاع وإلحاقها بوزارته. وتبادل الطرفان التهم المختلفة، كل طرف يتهم الآخر بتجميع أفراد قبيلته أو حاشيته وأنصاره.. وشكلت لجان التحقيق.. وكان من نتائج تلك الأزمة إقالة (محسن) من وزارته، التي أدمن على العيش في أروقتها، وتعيينه سفيراً في المجر الشعبية. وتحولت الوزارة إلى لجنة أمن دولة برئاسة علي ناصر محمد، ثم تقلد حقيبة أمن الدولة صالح منصر السيلي. لكن هل كان الخلاف حول الاستخبارات العسكرية هو المشكلة فعلاً؟ أم أن وراء الأكمة ما وراءها من مشكلات أخرى؟.. لقد أكثر علي عتر من اتهامه لمحسن بإعدام متين وخمسين (٢٥٠) ضابطاً من قيادة الجيش والأمن على إثر انقلاب يونيو ١٩٧٨م، دون محاكمة ولا تفويض من المكتب السياسي. بينما تؤكد الوثيقة التحليلية النقدية الصادرة عن الكونغرس الحزبي العام للحزب الاشتراكي اليمني، في يونيو ١٩٨٧م، أن الصراع الذي دار في أزمة أغسطس ١٩٧٩م، بين وزير أمن الدولة (محسن) ووزير الدفاع (علي عتر)، لم يكن صراع اختصاصات، بل كان صراعاً في القيادة، وانقساماً في بنيتها، تعود جذوره إلى أحداث يونيو ١٩٧٨م (الانقلاب على سالم ربيع علي)، وأن عبدالفتاح إسماعيل لم يقدم استقالته نتيجة أزمة صحية كما أعلن، ولكن كتاج لتلك الصراعات والانقسامات داخل الحزب.



## إقالة عبدالفتاح إسماعيل

في ضوء هذه الحقيقة التي تجرد أزمة (الاستخبارات العسكرية) من أي مبررات موضوعية.. يمكننا أن نقرر أن هذه الأزمة كانت مدخلاً لأزمات وصراعات لاحقة، ذهب ضحيتها الأمين العام للجنة المركزية، رئيس مجلس الرئاسة، عبد الفتاح إسماعيل، الذي أجبر على تقديم استقالته في أبريل ١٩٨٠م ومغادرة البلد إلى موسكو بعد ذلك، كما أزيح عدد من عناصر تحالف عبدالفتاح من مواقعهم. وقد ورد في كتاب (الصراع في عدن ص ٢٠٥) "هكذا يتبين أن استقالة أو تنحية عبدالفتاح إسماعيل لم تكن نتيجة أسباب صحية، كما قيل وقتها، بل كانت نتيجة صراع حاد، قام بدور المواجهة الرئيسي فيه وزير الدفاع علي عتر، فيما تقول القيادة الحالية للحزب الاشتراكي اليمني (أي جماعة البيض)، إن علي ناصر محمد قام بدور المخطط للحدث. ومع ذلك فإن علي ناصر محمد هو الذي قلد عبدالفتاح إسماعيل وسام ١٤ أكتوبر، في احتفال خاص أقيم لهذا الغرض".

وفيما يلي نص استقالة عبدالفتاح إسماعيل

تحية الثورة،

أقدم استقالي هذه لأسباب عديدة ومنها حالتي الصحية.. وعلى العموم فالأفراد مهما كان فقدانهم إلا أن الأفكار والمبادئ سوف تنتصر.

وأنا أغادر مواقع المسؤولية ثقني بالحزب وبالثورة أكثر فأكثر، فمهما كانت الصعوبات في طريق الحزب إلا أنه الخالد وهو المنتصر في المستقبل.

عبدالفتاح اسماعيل

الأمين العام للحزب ورئيس هيئة الرئاسة

١٩٨٠/٤/٢٠

وأسندت للأخ / علي ناصر محمد حينها الأمانة العامة للحزب ورئاسة هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، وظل محتفظاً برئاسة مجلس الوزراء، على طريق التحضير للمؤتمر العام الثاني للحزب، الذي ستحدث عنه في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

## الفصل الثاني

### الحلفاء - الأعداء



## الجلقاء - الأعداء

قبل أن تبرز بؤادر الصراع بين ناصر وعنتر، نعم الرجلان بفترة وفاق يمكن أن يعد عام ١٩٨٠م ذروتها، عندما حوّل المؤتمر الاستثنائي في أكتوبر ١٩٨٠م، بتواطؤ من أعضاء المكتب السياسي إلى مؤتمر ثانٍ كامل الأعمال، خلافاً لقرار المؤتمر الأول للحزب في أكتوبر ١٩٧٨م، الذي كان قراره يقضي بعقد مؤتمر استثنائي لبحث القضية الاقتصادية فحسب، ولكنه تحوّل إلى مناسبة لإعادة صياغة التحالفات بين الاصطفايين الجديدين، من خلال إعادة تشكيل المكتب السياسي واللجنة المركزية، بتقاسم التركة المتحصلة من تصفية جناح عبد الفتاح، التي كانت قد شملت كثيراً من عناصر التحالف الوطني الديمقراطي التي لم تكن لها صلة بجناح عبد الفتاح، فتضرر كثير من عناصر حزب الطليعة الشعبية واتحاد الشعب الديمقراطي، فضلاً عن بعض أعضاء الجبهة القومية. وقد بدأ سيناريو التصفيات والتقسيمات بإسقاط عضوية كل أعضاء المكتب السياسي، باستثناء علي ناصر محمد وعلي عنتر، وانتخاب لجنة مركزية جديدة تنتخب بدورها مكتباً سياسياً. ولتأمين النتائج قدّم رئيس هيئة رئاسة المؤتمر علي سالم البيض قائمة مغلقة بأسماء المرشحين للجنة المركزية من عناصر الاصطفايين الجديدين، بما يتناسب والروح التقاسمية الجديدة ويحافظ على التوازن بينهما. وقد قوبل هذا التدبير باستهجان الحاضرين ورفضهم، ولكن رئيس جلسة المؤتمر أصر على العمل بها، وسمح بإضافة

أسماء لمن يريد ذلك. ولم يكن هذا الإجراء سوى احتيال والتفاف على مشروعية المعارضة، حيث لم تكن له أية قيمة في إبطال أو تعديل النتائج التي حسمت سلفاً.

وقد أدار البيض الجلسة بكثير من التجاوزات، ويبدو أنه قد أغري بالاحتفاظ بعضوية المكتب السياسي، وتعيينه رئيساً للوزراء، وهو ما لم يحدث، حيث شملته لعبة التقاسمات وهبط إلى عضوية اللجنة المركزية.

وإذا كان المؤتمر الثاني هو مؤتمر التصفيات والتحالفات الجديدة، فلم تكن تلك التصفيات هي الأولى، ولم تكن، بكل تأكيد، هي الأخيرة، فقد حدث الأمر ذاته في عام ١٩٧٨م أي بعد تجربة سنتين فقط من العمل التحالفي الهش والشكلي، لمبررات واهية لم تستطع أن تحجب حقيقتها التصفوية، ثم تواصلت التصفيات بصورة أكثر شراسة في يناير ١٩٨٦م. ومن المفارقات، أنه في الفترة التي كانت رموز فصائل الجنوب تصفى جسدياً وسياسياً وإنسانياً، حافظ الحزب على الاتفاقية التحالفية مع الفصائل اليسارية في شمال الوطن، التي ظلت محافظة على قواها فلم تتأثر كثيراً بكل مراحل الصراع الداخلي، فهي تدخل في الفائدة وتخرج من الخسارة، لأسباب وأبعاد إستراتيجية على مستوى الوطن اليمني، أتاحت لها أن تحدد في كل صراع موقفها مع المنتصر في آخر اللحظات الحاسمة.

أما تحالفات المؤتمر وما أدت إليه من تقاسمات وسّعت من حجم هذه التحالفات، فقد كانت البوابة التي دخل منها المؤتمرون إلى قتال يناير ١٩٨٦م، حيث زُرعت بذلك بذور صراع المستقبل، التي أخذت تنمو في تربة العصبية والقبلية والجهالة، لتغدو أقبح من شجرة الزقوم وهي تطل برأسها بعناقيد الغضب والموت والدمار في يناير المشثوم ١٩٨٦م. إنها ست سنوات من اختمار المشاعر والنوايا المتربصة بالآخر، ليتحول حلفاء الأمس إلى أعداء اليوم، حيث العداء المستحكم الذي لا يقبل بأنصاف الحلول، وإنما بطرف واحد يمحو الآخر ويكرس نفسه حاكماً مطلقاً لأمد

ليس بيعيد، ريشما تبدأ دورة جديدة من الصراع في الحلبة التي لم تهدأ  
عراكانها منذ (٣٠) نوفمبر ١٩٦٧م، يوم الاستقلال الوطني.  
وللحصول على صورة مفصلة عن نتائج المؤتمر العام الثاني يمكن  
العودة إلى تقرير لجنة الفرز في المؤتمر.



## بين الوزارة والسفارة

كلفنا بالاضطلاع بمهام ووظائف دبلوماسية لاعتبارات رأها القيادة السياسية العليا في الحزب الاشتراكي اليمني وأقرت إمكانية الاستفادة مني في هذا الحقل نظراً لنجاحي في عملي السابق كما ظننت، وبأقل قدر من الارتياح تعاطينا مع القرار، باعتباره تكليفاً حزبياً سياسياً لا يحتمل التهاون أو التقاعس.

كانت فترة تعييني سفيراً في الجزائر، هي فترة الاحتكاكات السياسية، التي أخذت ترتقي إلى مقام الاختلافات ثم التناقضات، التي عبرت عن نفسها في صورة صراعات سياسية محمومة بين قيادات الحزب الاشتراكي اليمني، ابتداء من المكتب السياسي، فدوائر الحزب الاختصاصية المختلفة، واللجنة المركزية، نزولاً إلى أصغر منظمة قاعدية للحزب في مختلف أماكن وجودها، متوازياً ذلك مع انقسامات في قيادة الدولة، نزولاً حتى أصغر وحدة إدارية وفنية في المرافق الخدمية والإنتاجية.

كان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى رئيس مجلس الوزراء، علي ناصر محمد، وأنصاره، في طرف يقابله في الطرف الآخر من الخصومة والعداء، عضو المكتب السياسي، نائب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، الراحل علي أحمد ناصر عنتر، وأنصاره، الذي بدا متحمساً بل — في مرحلة لاحقة — مصراً، على عودة خصومه السياسيين السابقين، الأمين العام والرئيس

السابق عبدالفتاح إسماعيل وانصاره. بعد أن كان علي عنتر قد خاض ضلهم حملة حزبية وسياسية شرسة، أدت إلى إقصائهم عن قيادة الحزب والدولة في أواخر السبعينات، كما سجن بعضهم وشرّد البعض الآخر، بل إن عبد الفتاح إسماعيل ذاته كان قاب قوسين أو أدنى من التصفية الجسدية، لولا الجهود المضنية التي بذلت من قبل علي ناصر محمد وعدد من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية، وقيادات الأحزاب السياسية والدول الشقيقة والصديقة حينها، وأفضت إلى الاكتفاء بتقلص استقالته من كل مناصبه الحزبية والحكومية في عام ١٩٨٠م، وإرساله إلى موسكو للإقامة هناك.

في عام ١٩٨٤م كان التواصل العجيب بين علي عنتر وعبد الفتاح إسماعيل الأمر الذي أثار دهشة وامتعاض معظم القيادات الحزبية والسياسية، التي تعاطفت مع عبد الفتاح إسماعيل وأنصاره أثناء صراعه المرير مع علي عنتر، ووقفت وراءه وآزرتة بل كانت مستعدة لخوض صراع دموي من أجله، ثم فقدت مواقعها الحزبية والحكومية عقب تولي علي ناصر السلطة الحزبية والحكومية، ولكن علي ناصر ما لبث أن أعادها إلى السلطة، حينما وصل صراعه مع علي عنتر إلى مفترق الطرق مما جعلها تغير ولاعها وتعاطفها وتصطف مع علي ناصر وترى عودة عبدالفتاح إضراراً بها.

لقد كان تقويم الصراع بين عبدالفتاح وعنتر يتكئ على فكرة أو تصور أنه صراع بين تيار متقدم مستقبلي وحضاري، وآخر متخلف وقبلي وعشائري.. وفي وقت لاحق أعيدت مسميات الصراع ذاتها، كأنما تكرر صراع الأمس، إذ تمت مناصرة ومؤازرة علي ناصر محمد في صراعه مع اصطفاي علي عنتر، باعتباره مجسداً للتقدم والواقعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومؤسس النفس الديمقراطي السياسي، والأيديولوجي ذي النزعة السلمية في حل المشكلات والاختلافات

السياسية... لذا فإن صفاً واسعاً من العناصر الحزبية والسياسيين والمثقفين، وحسبى جماهير شعبية غفيرة، أصيبت بخيبة أمل، بل بصدمة نتيجة تحالف عبد الفتاح / عنتر، وناصرت علي ناصر محمد.

في هذه اللحظة الحزبية السياسية المأزومة، والمرشحة لمزيد من التفاقم وتحديداً في يوليو ١٩٨٤م، استدعيت من الجزائر إلى عدن للقيام بمهام أخرى، هكذا كان التكليف أو التوجيه الرسمي.. وعرفت فيما بعد، أنني رشحت وزيراً للأسكان، ثم ألغي هذا الترشيح، لاعتبارات تتعلق بضرورة التوازن السياسي، إذ كان محمد سعيد عبدالله، أبرز وأقوى ممثلي تيار عبد الفتاح، قد أطلق سراحه من السجن، ويقتضي الأمر سياسياً، تعيينه في منصب حكومي رسمي (وزير) بدلاً من سفير. وهكذا رشحت سفيراً مفوضاً فوق العادة لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ذلك الترشيح الذي كان، لاعتبارات سياسية، مفاجأة كبيرة لي، حيث تمثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية، سياسياً ودبلوماسياً، أهمية قصوى لليمن الديمقراطية، ولم يكن من المعتاد أن يسند منصب رفيع المستوى كهذا لعضو قيادي في أحد الفصيلين، اللذين كنتُ أنتمي لإحدهما قبل الدمج في ١٩٧٥م، حيث أنني كنت عضواً في المكتب السياسي لحزب الطليعة الشعبية، وكان أهل الثقة لشغل هذا المنصب هم الذين يتسبون إلى الجبهة القومية، التي ظلت تنظر إلى الآخرين بعين الريبة، وتعاملهم بشيء من الدونية.

وكما عرفت لقي هذا الترشيح معارضة علي عنتر وأنصاره، لأسباب مبهمة، على الأقل بالنسبة لي، ولكن الرئيس علي ناصر محمد أصر على شغلي لهذا المنصب.

وهكذا غادرت عدن إلى برلين الشرقية في أكتوبر ١٩٨٤م، وباشرت مهام الدبلوماسية سفيراً لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، وسفيراً غير مقيم لدى جمهورية بولندا الشعبية.



عودتي الى عدن من الجزائر، وبقائي فيها لبعض الوقت، سمح لي بالتعرف مباشرة على حقائق ما يحدث، تلك الحقائق التي لم يتح لي بعد عام ١٩٨٠م، أثناء وجودي سفيراً في الجزائر، الإطلاع عليها، فغاب عني الإلمام الدقيق بحيثيات التناقضات التي أخذت تسخن من جديد، لتأجج الصراعات الحزبية والسياسية.. ذلك لأن المعلومات والإفادات التي كانت تصلني رسمياً من الداخل، أو تلك غير الرسمية التي أحصل عليها من القادمين إلى الجزائر، أو التي تتوفر من خلال القنوات الدبلوماسية السياسية، والصحافة العالمية، على أهميتها، لم تساعدني على استخلاص رؤية شاملة ودقيقة لما كان يعمل في الداخل.... فلمست وأنا في عدن، الوهج الناجم عن تزايد درجة حرارة التناقضات والصراعات القابلة جداً للارتفاع والاشتعال، على نحو لا يقي ولا يذر. وقد كان إعدام محمد صالح مطيع، عضو المكتب السياسي، سكرتير اللجنة المركزية، عام ١٩٨١م، دون أي مبرر، ثم موت عبد العزيز عبد الولي (عضو المكتب السياسي ووزير سابق) في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في عام ١٩٨٣م في ظروف مريبة، مؤشراً يفصح عن طبيعة الصراعات القادمة، ونذيراً بالهوة التي يتزلق إليها الجميع. تحدثت إلى الكثيرين وعبرت عن قلقي الوطني ومخاوفي من نتائج ما قد يحدث فجأة ويدمر الانسان والعمران. وبدا لأغلب القيادات والهيئات السياسية والحكومية وال جماهيرية أن علي ناصر محمد، يدير الصراع مع خصومه بإيقاع محكم وبعقلانية وحكمة... وأنه ما يزال ممسكاً بأصابع قوية وماهرة بجميع الخيوط والعناصر... وإن كانت مرونته السياسية الزائدة عن حدها في بعض المواقف، وضعته تحت ضغط أنصاره وخصومه في آن واحد.. بل كانت سبباً في تشدد مواقف رموز التيار الخصم.. كما بدا أن علي ناصر محمد يحظى بتفهم وتأييد الحليف الإستراتيجي الأكبر الاتحاد السوفيتي، وبالتالي معظم قيادات الأحزاب والدول الاشتراكية الصديقة، فضلاً عن تعاطف الحكام العرب معه،

ولاسيما دول الخليج العربي، وفي مقدمتها الإمارات العربية والسعودية التي نجح في تحسين وتطبيع العلاقات السياسية معها، وكما كان الرئيس علي عبد الله صالح، في شمال الوطن، أكثر اطمئناناً وتأيداً لسياسته.

## الإشكاليات في ألمانيا الديمقراطية

كان الوضع الحزبي، السياسي، الدبلوماسي، في سفارتنا في ألمانيا الديمقراطية، يعكس بصورة ما حشد التناقضات والصراعات الحزبية والسياسية في الداخل... وكان لازماً علي التعاطي معه بقدر كبير من المسؤولية الوطنية، وإدارة مختلف الإشكاليات والاحتكاكات والصراعات السياسية بمصداقية ووعي وحزم.. بدءاً من منظمة الحزب الأم لعموم ألمانيا الديمقراطية، وكوادر السفارة الذين حاولت توظيف طاقاتهم واهتماماتهم لتطوير فاعلية السفارة السياسية والدبلوماسية، وتمتين عرى الصداقة والتعاون مع الاصدقاء الألمان، واعتبرت ذلك مقياساً للمصداقية والجدية والإخلاص الوطني. وبالنسبة للطلاب، ولاسيما طلاب الدراسات الأكاديمية العليا، أشعنا في أوساطهم مقولة أخلاقية سياسية (الوطن باق والقيادات إلى زوال وتجديد)، وأن الحب الحقيقي للوطن ولجماهير الشعب يقتضي المواقف الحكيمة التي تلم وتوحد، لا تلك المواقف التي تمزق وتشنت، وأن المهمة الوطنية والأساسية في ألمانيا هي تكثيف الجهد للحصول العلمي والنجاح... وأن ندع لهيئات الحزب، القيادية والقاعدية، معالجة الأمور وفقاً لنظم وقوانين الحزب الداخلية، وأن نساعدهم على حل الخلافات، من خلال الرفض القاطع لأي تصعيد أو إجراءات من شأنها تفجير الأزمة عسكرياً.. وقد أحرزت تقدماً في هذا الاتجاه، لكنه تراجع طردياً مع ازدياد حدة الصراعات في الداخل.. ومع هذا تمكنت من إدارة الأمور بأقل قدرٍ من الصدمات والإرباكات، وإن كان بشق الأنفس وبجهد يومي منهك..

## بدايات السقوط

بدأ عام ١٩٨٥ م.. وكأنه عام الحسم للصراعات الحزبية السياسية، إذ أخذت التناقضات تشتد بصورة أكثر خطورة، ليدخل الصراع مرحلة حرجية تتناقص فيها فرص الحل السلمي حتى تكاد أن تدنو من درجة الصفر وتتزايد القناعة بضرورة الحسم العسكري. فازدادت الاختلافات والخصومات حدةً، وتبلورت العداوات في مواقف وممارسات علنية، وتصاعد التوتر في العلاقات اليومية فضلاً عن الحزبية والسياسية، وكان أسوأ من ذلك كله التلويح باستخدام القوة وهو أمر جعل الصراع محكوماً بمبدأ القوة والغلبة، فأصبح الخصمان في وضع تحدٍ واستعراض للعضلات.

وقد رشح عام ١٩٨٥ م عام حسم لمجمل تلك الصراعات، لأسباب عدة أبرزها:

(١) إن التناقضات وصلت إلى ذروتها، فأفضت بالجميع إلى طريق اللاعودة. فقد أصبح الجميع في مأزق سياسي حقيقي، تقتضي معالجته وتجاوزه تقديم تنازلات وتضحيات باهظة لم يكن أي من طرفي العداء على استعداد لتقديمها، وإن كان الرئيس علي ناصر محمد قد قدم ما بوسعه، لاستيعاب تعنت وشطط الاصطفاف الآخر عنتر / عبدالفتاح.. ولطالما تعرض علي ناصر لضغوطات من أنصاره العسكريين والسياسيين، الذين أكثروا من نقده، وعبروا عن استيائهم من مرونته التي تجاوزت حدودها، وبدأت كأنها استسلام ورضوخ مجاني لابتزاز الخصوم.

(٢) عودة عبد الفتاح إسماعيل إلى عدن، وتداعياتها الحزبية والسياسية والأمنية.

(٣) الإعداد والتحضير لعقد المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني.



٤) تجاوز التناقضات والصراعات نطاق الحزب والدولة والمؤسسات الجماهيرية، إذ أخذ ايقاع الاستقطاب والاصطفاف يتحول عن مرجعيته السياسية، لينزلق إلى ملاذات كريمة، فلاذ كل طرف بأصوله القبلية والمناطقية والشرطية.. حشداً للأفراد والجماعات التي تعاد تربيتهم وصياغة وعيهم وتثقيفهم على أساس عصبوي..

٥) غدا المشهد أكثر إثارة وخطورة: أسلحة توزع على أنصار الطرفين.. معسكرات الجيش والأمن والمرافق الحكومية تقسم على قاعدة أنصار / خصوم، حلفاء / أعداء احياء مدينة عدن تقسم على أساس عسكري.. وكل طرف يستدعي أنصاره إليها ليتمرسوا بأسلحتهم في مواجهة الطرف الآخر.. إنها الكارثة آتية لا ريب فيها.

٦) أجواء خائفة، سماء مدينة عدن غبراء، شوارعها أحيائها وأركان حواريتها أزقتها غبراء.. مملوءة بوجوه غريبة عابسة.. شر ما في العيون، وموت آت في الملامح.. لا أحد يخرج الى سواحلها الجميلة بعد أن هجرها سكانها مضطرين إلى البقاء في منازلهم تحسباً لحدوث أية مضاعفات في الموقف تفجر الأوضاع عسكرياً بصورة مفاجئة

ومع كل هذا استطاعت بعض من قيادات وعناصر الحزب الاشتراكي اليمني، والعناصر السياسية المستقلة، تشكيل اصطفاف مغاير لأصطفاف الطرفين المتصارعين.. وقد سعى هذا الاصطفاف منذ وقت مبكر، إلى فتح حوار موضوعي وصريح مع رموز وعناصر طرفي الصراع، كاشفاً عن طبيعة الإشكاليات، مفندا الادعاءات التي تستر بها النزاع، مقترحاً المعالجات والبدائل المناسبة.. حتى إن بعضهم تحت ضغط الشعور بالمسؤولية الوطنية وتخوفاً من عواقب اتساع الاختلافات وحدة التناقضات واتخاذ الصراع شكلاً يوحى بالخطر، اضطر الى تجشم عناء وعناء السفر إلى موسكو لمحاورة الرئيس السابق عبد الفتاح إسماعيل، وقد حاول مثلاً الأستاذ المرحوم محمد عبده نعمان الشخصية الوطنية المعروفة

بمعية الكاتب والسياسي المعروف، المرحوم عمر الجاوي، أن يثني إسماعيل عن قرار عودته إلى عدن أو تأجيل ذلك، لأن الظروف السياسية المتأزمة غير مؤاتية، ولكن الرجل وأنصاره كانت لهم رؤيتهم وحساباتهم الخاصة في التعاطي مع تطور الصراع. وعلى مستوى آخر بذلت قيادات الأحزاب العربية التقدمية الشقيقة، وقيادات حزبية ودولية جهوداً مضنية ومخلصة لتخفيف حدة الأزمة ومعالجة أسبابها.

ولكن، وللأسف الشديد، ذهبت تلك الجهود الوطنية والقومية والدولية الصادقة، التي طالما حرصت على تجربة الحزب الاشتراكي اليمني هباءً منشوراً، وإن كانت قد تمكنت إلى حد ما من تأجيل لحظة الانفجار، إذ كانت الأخبار المتناقلة تشير إلى أن لحظة الحسم المسلحة قد حددت في أوائل أو منتصف عام ١٩٨٥ م، وبفضل تلك الجهود تم الاتفاق على ترحيل الأزمة برمتها إلى أكتوبر ١٩٨٥ م، لتطرح وتناقش في إطارها الحزبي الشرعي الأعلى: (المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني).

## المؤتمر العام الثالث قنبلة موقوتة

عقد المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني، في موعده المحدد (١٣ - ١٥ أكتوبر ١٩٨٥ م)، بعد أن أشيع عن تأجيله، في أجواء مغبرة وخائقة ومناخات عسكرية وأمنية مقلقة، الكل يترصد حركة الكل بحذر وتوجس وخوف...!! مؤتمر يبحث عن شرعية لم تكن يوماً من مقومات تجربته الحزبية وال جماهيرية، حيث يلفه غطاء، اتسعت خرومه، للتستر على اقتسام السلطة، كغنيمة مباحة لقبائل وعشائر ومناطق معينة. عصبية تتحالف وتتآزر وتركن الى قانون القوة لا قوة القانون، سنداً لوجودها في سدة السلطة العسكرية بما توفره من أسلحة مدمرة، فضلاً عن ما توفره من سلاح لقطاعها العسبوي المدني..

بعد جهود مضنية، ومساعي وفاق كثيفة تم التوصل الى إقرار وثائق المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني، وتنصيب أنصار كل طرف في الهيئات الحزبية القيادية: المكتب السياسي، اللجنة المركزية، الهيئات المركزية الأخرى، لجان المحافظات والمديرية، اللجان القيادية، وإن ظلت ورقة العمل التي قدمها الرئيس علي ناصر محمد كمشروع رؤية وعمل سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي، محدثة إشكالات، أخذ في سياق الإعداد والتحضير للمؤتمر صيغة التحدي، ومحاولة البرهنة على إفلاس

الاصطفاف المناوئ للرئيس الأمين العام للحزب حينذاك، وعجزه عن استيعاب شروط تطوير مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

كان المؤتمر تجسيمياً لإرادة التزييف التي شملت كل شيء، حتى أكثر معاني وإجراءات الديمقراطية سطحية...، وحتى تلك المركزية الديمقراطية جرى العبث بها والتحايل عليها.. إنها العصبوية لحظة ضيقها بالحضارة، أو لحظة ضيق الحضارة بها فترتد العصبوي مذعوراً إلى أصوله، يحرق العشب ويدمر العمران والإنسان... إنها العصبية في أكثر حالاتها تجلياً، إنها العصبية تتمظهر في الحقل السياسي، تحايلاً على تاريخها وطبيعتها تكوينها، إذ تتعري في أتون التناقضات والصراعات متوسلة أصولها في الحل والمعالجة...

كانت قاعة المؤتمر مسرحاً: الممثلون أشباح.. والنظارة أشباح.... الإضاءة رديئة.. والصوت يخرج من حناجر ناشفة، ويصل مضطرباً غير واضح، على الرغم من حداثة وتقنيات مكبرات الصوت... كان الكلام المقروء مكرراً ومملاً يتحدث عن إنجازات حزبية وسياسية واقتصادية وثقافية، ناقصة وهشة... ويطرح مشاريع وهمية للمستقبل...، كانت القاعة ملغومة بكل عوامل الانفجار والانهايار... الموت المخيف يترصد في كل الزوايا... ولا بطل في مسرحية المؤتمر العام الثالث.

لم تتح لي ولا لغيري ممن يشاركونني في الرؤية والموقف، فرصة التعبير عن وجهة نظرنا فيما حدث ويحدث.. لم يتح لنا السؤال أو المناقشة، ولم يتح لنا حتى التعبير عن مخاوفنا وقلقنا، بل حتى عن حزننا على ما آلت إليه الأمور، باعتبار أن الأمور قد حُسمت وأي اجتهاد إضافي قد يخل بما اتفق عليه أصحاب القرار.. ومع كل هذا ينبغي الاعتراف بأننا لم نكن في وضع يسمح بتسجيل أي موقف، أو التعبير عن الاستياء أو الغضب... كانت عناصر ومقدمات الموت في كل مكان في قاعة المؤتمر، كان هناك رجال جد قلائل يستحقون الاحترام وجديرين بالتقدير والثناء، لعل



أبرزهم وأسطعهم حضوراً وتألقاً الدكتور جورج حبش، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي برغم معاناته الصحية ساهم مساهمة عظيمة وتاريخية في إنهاء أعمال المؤتمر دون أن يتفجر الصدام وفي خروج الحزب من مأزقه سالماً ولو إلى حين.. عند إحدى اللحظات الحالكة والاكثر حرجاً بكى د. حبش، بكى بكاء الرجال الأبطال العظام، كاشفاً عن إنسانية وثورية ممتلئة بحب اليمن وعن نضج سياسي وحكمة!! أما أهل العصبية فقد اقتسموا الغنيمة / السلطة في الحزب والدولة، ورحلوا اقتسام الجزء الأهم في الغنيمة، وهو توزيع المهام على المكتب السياسي، إلى وقت لاحق.

خرج الجميع من المؤتمر العام الثالث للحزب الاشتراكي اليمني منهكاً، ولعل الرئيس علي ناصر محمد، كان أكثرهم إنهاكاً بعد د. جورج حبش... وقد أجمعت معظم الرؤى والتحليلات السياسية على انتصار علي ناصر محمد وخروجه كاسباً من المؤتمر، وأنه نجح تماماً في إدارة الصراع مع خصومه بلهاء وحنكة وصبر، فحقق أغلب النتائج التي أرادها..

أما تيار عنتر/ عبدالفتاح، فإن كان لم يكسب كل ما أراد، لكن بلا شك حقق نجاحات ليست هينة، فقد احتل مواقع مهمة ومؤثرة في قيادة الحزب والدولة وربما أغراه ذلك النجاح بالاعتقاد بإمكانية تحقيق مكاسب أهم عند تعيين قيادات سكرتاريات اللجنة المركزية العليا والاختصاصية، وتحديد سكرتارية الشؤون التنظيمية وهي الأهم لصلتها المباشرة بسلطة الأمين العام للحزب، لذا أصر عنتر علي تعيين عبدالفتاح إسماعيل سكرتيراً لها، نكايه بعلي ناصر واستفزازه بغرض تصعيد الصراع.. ويمكن معرفة الصورة بدقة من خلال الاطلاع على قائمة الاسماء الكاملة للهيئات القيادية المنتخبة، كما أعلنتها لجنة الفرز<sup>(١)</sup>.

<sup>١</sup> صحيفة الثوري، العدد ٩٨٠، ١٩ أكتوبر ١٩٨٥م.

## العودة إلى برلين ... ولقاءات بلغاريا ...

عدت إلى برلين الشرقية في ٢٥/١٠/١٩٨٥م، بعد المؤتمر، لمباشرة مهامي السياسية والدبلوماسية.. وظللت أتابع تطورات الأمور في الداخل، إذ كانت تقديراتي لنتائج المؤتمر وما تلتها من أحداث ومواقف، تشير إلى أن احتمالات الصدام السياسي والعسكري مازالت ممكنة، خاصة أن عنتر بدا أكثر تشدداً وتصلباً في مواقفه عنه قبل المؤتمر.. وقد طلب مني وأنا أودعه في عدن أن ألزم الحياد.

في ديسمبر ١٩٨٥، قام الأمين العام، رئيس الجمهورية، علي ناصر محمد بزيارة رسمية إلى جمهورية بلغاريا الشعبية، وأثناءها دعا عدداً من السفراء، كنت واحداً منهم، إلى لقاء تشاوري، تحدث خلاله عن تطورات الأوضاع الحزبية والسياسية، وأنه وجميع الرفاق في القيادة سيعملون، بعد نجاح المؤتمر العام الثالث، على تحويل نتائج المؤتمر إلى برامج عمل تهدف إلى تطوير جميع الفعاليات الحزبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتجاوز الأزمة. وفي لقاء ثنائي آخر جمعتني به، أعرب الرئيس ناصر عن قلقه من إصرار تيار عنتر / عبدالفتاح على تأزيم الأمور والذهاب في الصراع إلى آخر مداه، إذ يصير من غير مبرر موضوعي، على خلخلة توازن سكرتارية اللجنة المركزية، والمطالبة بالحاح على إقصاء كل من الأخوة: عبد الغني عبد القادر من سكرتارية العلاقات الخارجية، وأبو بكر باذيب من سكرتارية العلاقات التنظيمية، وأنيس حسن يحيى من سكرتارية الدائرة الاقتصادية..!! مشيراً إلى غياب التوازن في المكتب السياسي، مؤكداً على موقفه بعدم الزخوخ لمقترحات ليست ذات معنى على الإطلاق ولا تستند إلى حجة مقنعة أو بناءة، وأنه سيواصل الحوار مع الجميع داخل المكتب السياسي وخارجه مهما كانت المشقة والصعوبة، مؤكداً على أن كل شيء تحت السيطرة.

وعلى مستوى آخر، التقيت الأخ علي سالم البيض الذي كان يرافق الرئيس ناصر مع كل من الأخوة: صالح بن حسين، أحمد مساعد حسين، المرحوم الأستاذ سلطان أحمد عمر، وأنظم اليهم المرحوم الأستاذ عمر الجاوي الذي قدم من موسكو وآخرون.

كانت تقديرات البيض أن الأمور بخير حتى وإن وجد بعض التباين والاختلاف بين الجانبين، وأن الجهود ستوجه للعمل على تطوير وتعميق نقاط الاتفاق، وترك ما هو مختلف عليه إلى وقت مناسب. كما التقيت بالمرحوم صالح بن حسين الذي كان له رأي وتقديرات مغايرة.. وكان أكثر صدقاً وصراحة معي، إذ أكد لي على استمرار الاختلافات والتناقضات في التصاعد، وأن الصراع يتأجج بصورة جد مقلقة، وأن الوضع في الداخل على وشك الانفجار، وأنه يسعى مع غيره إلى تقريب وجهات النظر بين الاصطفافين المختلفين، أملاً في الخروج من دوامة هذه الصراعات التي إذا تفجرت عسكرياً سوف تؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها...

## العودة من صوفيا إلى برلين

غادرت مدينة صوفيا إلى برلين الشرقية في نهاية ديسمبر ١٩٨٥م، بعد انتهاء اللقاء التشاوري مع الرئيس علي ناصر محمد، الذي غادر والوفد المرافق له إلى أثيوبيا وصنعاء، عائداً إلى عدن. نتائج زيارتي واللقاءات في صوفيا أزعجتني كثيراً، فزاد قلقي وكثرت مخاوفي من إجراءات ومواقف تصعيد الصراع.. لمعت في ذهني مشاهد المؤتمر العام الثالث والموت يطل من أركان القاعة وزواياها المعتمة.. وداهمني شعور كئيب بالأشياء.. وتصورت فيما تصورت أن القيادة الحزبية السياسية تسوق الحزب و جماهير الوطن، إلى حتف غير نبيل، وإلى موت بئس. وما عساها تكون هذه القيادة، التي جاءت إلى سدة السلطة في خلسة من

الزمن، دون أن تعبر بقنواها الشرعية، وهاهي اليوم تصنع مأساة شعب طالما صبر على عبثها وطيشها!!

من نحن؟! علي ناصر، علي عنتر، عبد الفتاح، صالح مصلح، أنيس، عبد الغني، أبو بكر باذيب، علي سالم البيض ... من نحن؟ ماذا نعمل؟! ما هذا البلاء الذي نصنعه بأيدينا لنهلك أنفسنا وشعبنا ووطننا؟! كيف نرى الخراب العظيم آتياً ولا نحاول تفاديه، بل نعزز حلوله ونسرع حدوثه باصطفافات سمجة وراء كل تيار هدام..؟! ما هذه المصيبة الوشيكة الوقوع؟!

الأسئلة تتكاثر.. والجحيم بعينه قاب قوسين أو أدنى !!!  
الأحد ١٢ يناير ١٩٨٦م تصل الأزمة الحزبية السياسية أقصى ذروتها..، علي عنتر يصارح السيد جورج حاوي، الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني، بنيته الأكيدة وإصراره على تصفية الرئيس علي ناصر محمد، إذا لم يوافق ويرضخ لمطالبه!! ( تصريحات الأستاذ الحاوي للصحافة).

ويبدو أن الأمر لم يكن مزاحاً ولا حتى ترهيباً بل هو أكثر من جد.. كما فعل مع الرئيس سالمين في عام ١٩٧٨م. الحاوي يبلغ علي ناصر موقف وقرار عنتر النهائي ... وناصر يتحرك في الاتجاه المضاد.. على قاعدة (أفطر به قبل أن يتغدى بك) وليكن بعدها ما يكون !! تلك هي الرواية المتداولة حينها شعبياً، وحتى في هيئات الحزب والدولة !!



## الفصل الثالث

### الإنفجار

## الانفجار

صباح الاثنين ١٣ يناير ١٩٨٦م الساعة ٢٠، ١٠ صباحاً..  
انفجارات مدوية، قصف، إطلاق نار متبادل يعم كل منطقة الرئاسة في  
مدينة التواهي.. وبعد ساعات قلائل يمتد القتال إلى الشوارع والدوائر  
الحكومية.. وإلى مختلف معسكرات الجيش والأمن.  
فوضى عارمة.. حرائق تندلع... جثث طلائع الموتى تتكاثر...  
الموت يحيط بالجميع... جحيم في كل مكان...، الوطن ينهار يسقط...  
فيما كنت أباشر مهام عملي بصورة اعتيادية في سفارتنا في برلين.  
نزل عليّ نبأ انفجار الأزمة الحزبية السياسية عسكرياً، في عدن،  
كالنازلة الربانية، أشد من صاعقة، زلزال بل زلازل تضافرت فجأة، تهزني  
وترجم بي إلى حيث لا قرار ولا مدى ولا عقل يحفظ لي توازني.  
تبا وتبت أيدي صنّاع الاقتتالات الأهلية، مدمري الوطن، تبا  
للجميع..، غضبت. كنت مصدوماً ومنهولاً.. لا أستطيع بل لا أريد أن  
أصدق أن ما سمعته وأسمعه يحدث حقيقة في مناطق وحواري وشوارع  
عدن، هناك أهلي وأصدقائي وزملائي ومعارفي، هناك رفاقي يتقاتلون من  
مبنى إلى مبنى ومن شارع إلى شارع، ومن ثكنة إلى معسكر...  
إنها الطامة الأكبر، والكاسحة الأشد رعباً.

كان عليّ تجاوز ذاتي بالضرورة.. كان يجب الصعود الشاق إلى مستوى الحدث، المصيبة الأدهى !! عليّ أن أنسى أو أتناسى معاناتي، وأتحمّل بمسئولية وشرف وطني وإنساني عبء واجباتي الوطنية والانسانية إزاء جميع الرعايا اليمنيين في ألمانيا الديمقراطية وبولندا الشعبية.. كان لابد أن أقف متوازناً على أرض تهتز وتميل، ضاغطاً على أعصابي، ومتغلباً على كل احتراقات نفسي... كان عليّ أن أتصرف كسياسي ودبلوماسي فيما مشاهد القتال، والموت، والدمار، تسيطر على عقلي ومخيلتي...

تعسر علينا الاتصال بالوطن، وتواصلنا مع سفراء بلادنا في عدد من البلدان: تشيكو سلوفاكيا، صوفيا، تونس، الجمر، وهم على التوالي الاخوة: طه أحمد غانم، محمد حيدر مسدوس، محمد هادي، عوض مشبح.. فضلاً عن أن المرحوم عبدالله الخامري عضو المكتب السياسي بمعية السفير طه أحمد غانم كانا ضيفين على السفارة في برلين قبل ساعات من تفجير الأزمة عسكرياً.

ومن الإعلام عرفنا ماهو مروع.. محاولة اغتيال الرئيس علي ناصر، واعتقال ومحاكمة وإعدام عدد من أعضاء المكتب السياسي، باعتبارهم رواد محاولة الاغتيال (اتضح فيما بعد أن البلاغ كان كاذباً)،... وسمعنا بمحاولات السوفيت عن طريق سفارتهم، عقد اجتماع المصالحة لمثلي الطرفين في حي السفارات في خور مكسر لإيقاف نزيف الدماء، وفشل تلك المحاولات واستئناف القتال والتدمير.

### لقاؤنا بالسفير السوفيتي في برلين

ازدادت مخاوفي وأنا أستمع إلى ما تتناقله وكالات الأنباء من أخبار مؤلمة عن حدة القتال وكثرة الضحايا، تداولت الرأي مع المستشار في السفارة حسن عليوه في ما يمكن أن نعمل لإيقاف هذه الكارثة وإنقاذ الوطن والشعب، لم يكن هناك غير السوفيت يمكنهم أن يصنعوا شيئاً في

مثل هذه الظروف. طلبت موعداً عاجلاً مع السفير السوفيتي، وذهبت إليه بصحبة المستشار التجاري العقيد عبدالله المسيلي ليقوم بدور الترجمة، تحدثت معه حول الأحداث والأضرار التي يتعرض لها الوطن والشعب، واحتمال تدخل قوى أخرى في شئوننا الداخلية... كان دبلوماسياً قديراً، كبيراً في السن والخبرة، رصيناً في تعامله، ودوداً في حديثه، وبعد أن استمع إلى حديثي أجابني باختصار شديد: أيها الرفيق السفير لا تعتقد أن الاتحاد السوفيتي نائم على أذنيه، نحن نتابع الموقف وتطوراته في بلدكم دقيقة بدقيقة، ولكن ما حدث هو تهور الرفاق وعدم شعورهم بالمسؤولية والمخاطر من حولهم.

### العطاس من نيودلهي إلى موسكو

ساعة انفجار أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م المروعة.. كان حيدر العطاس، عضو المكتب السياسي رئيس الوزراء، في نيودلهي، في طريقه على رأس وفد رسمي لزيارة الصين الشعبية، وكان قد أجرى بعض الاتصالات بجهات معينة نصحته بالتوجه إلى موسكو، لمتابعة تطورات الأمور على مقربة من قيادة النظام السوفيتي في الكرملين، ليكون له نصيبه في القسمة القادمة. وفي الحقيقة فقد ظل ولاء الرجل، قبل أن يعين في منصبه الجديد رئيساً للوزراء، يراوح بين طرفي الصراع، وعرضة للشد والجذب، وقال حينها البيض لناصر كلمته المشهورة: إنه (أي العطاس) حقي ومعني ظالماً أو مظلوماً ولن تجده أبداً بين صفوفك.

ولم نستطع الاستمرار في الاتصال بالداخل لأسباب تتعلق بتقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية بين برلين وعدن إلا أننا كنا على اتصال مستمر ووثيق مع معظم السفراء في سفارات بلادنا في الخارج لتبادل الأخبار، والتشاور، وإدارة الأمور السياسية والدبلوماسية بصورة معقولة، كما كنا على اتصال منتظم مع رئيس الوزراء إلى قبل مغادرته موسكو



بأيام وعودته إلى عدن متوجاً رئيساً لهيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى، بعد انتصار تيار عنتر / إسماعيل في حرب ١٣ يناير الأهلية. وقد توجت تلك المشاورات بتوجيه رسالة إلى المتحاربين في الداخل، ناشدناهم فيها بوقف القتال، والاحتكام إلى العقل والمنطق ( انظر الملحق، وثيقة رقم (١١) ).

### العطاس سكت فجأة عن الكلام

بعد عودتي إلى عدن أستخلصت من موقف السيد العطاس، الذي امتنع فجأة عن الكلام المباح معي، عشية انتصار تيار عنتر / إسماعيل اللذين لقيا حتفهما، الأول في قاعة المكتب السياسي، والثاني في ظروف مريبة لم يكشف النقاب عنها رسمياً حتى اللحظة، أنه يعتمد قطع الاتصال بي خشية أن يحسب ذلك عليه، ولتأكيد كامل إخلاصه للمتصرين لم يتورع عن كتابة تقرير يستعدي فيه السلطة الجديدة علي. وكان هناك بلاغ كيدي تقدم به القائم بأعمال نائب وزير الخارجية حينها إلى المكتب السياسي، يدعي فيه أنني تعمدت قطع الاتصال مع وزارة الخارجية أثناء أحداث يناير.

لم يجبرني استخلاصي هذا إلى الانفعال أو الاهتزاز، فقد تعاطيت مع كل التطورات بثبات في الرؤية والموقف، وحافظت على إدارة أعمال السفارة بالقدر ذاته من الفاعلية، ولكن بصورة صارمة وحاسمة وأكثر دقة، تحسباً لأي مصائد سياسية وأمنية واستخباراتية، إذ نشط العديد من أنصار التيار المنتصر ومن القافزين إليه بغتة، وتحول معظمهم إلى مجرد كتبة تقارير أمنية مجانية، وكانت جميعها مدعاة للسخرية والاستهجان، إذ حاول كتابها الاسترزاق وتبرير ما لا يحتاج إلى تبرير، بقصد حماية ذواتهم الهزيلة والمریضة بوجه الخيانة والتآمر.

وعلى مستوى الأداء اليومي السياسي والدبلوماسي في السفارة، اتخذت إجراءات واضحة وحاسمة في إدارة جميع الأمور.. سواء أثناء

الاقتيال أو بعد حسم الموقف لصالح تيار عنتر/ إسماعيل، إذ وضعت عدداً من الضوابط تحسباً لحدوث أية تصرفات أو سلوكيات غير مسئولة تجاه أي مواطن يماني، باعتبار أن الجميع رعايا يمنيون يدرسون في الحقول العلمية المدنية والعسكرية، ويحظون برعاية وحماية السفارة لهم، على الرغم من عددهم الكبير الواسع الذي يتجاوز إمكانية سيطرة السفير وطاقم السفارة على حركتهم... وكان ذلك من خلال تنظيمي للأمر وضبطها مع القيادة الحزبية والطلائية، وتعاون الأصدقاء الألمان الكبير.. على الرغم من حدوث بعض المواقف والسلوكيات غير المسئولة من قبل بعض الطلاب، سواء في أثناء تفاقم الأزمة، أو أثناء تفجيرها عسكرياً، أو بعد حسمها لصالح تيار عنتر/ إسماعيل، وقد تمت السيطرة عليها في حينها ولم يسمح لها بالتفاقم.

فيما كنت أحاول السيطرة وضبط مجريات الأمور وكبح جماح السلوك الانتهازي ضد عدد واسع من طلبة الدراسات العليا، الماجستير، والدكتوراه، فضلاً عن بعض كوادر السفارة ولاسيما الأخ حسن عليوه المستشار في السفارة الذي، تحت ضغوط عديدة، طلب بصورة قانونية، في ضوء استدعاء له من وزارة الخارجية، منحه تذاكر سفر له ولأسرته، مفضلاً مغادرة برلين على الاصطدام بعناصر منفعة، كما تعرض الأخ المستشار التجاري في السفارة للإشكاليات ذاتها مما اضطره لمغادرة برلين. وقد جعل كلاً منهما من دمشق محطة له.

وقد تمكنت من لجم عدد من أنصار السلطة الجديدة، الذين لم يتورعوا عن استغلال الظروف في القيام بمحاولة سرقة أموال السفارة بصورة وقحة.. إذ مارسوا ضغوطاً على الأخ ناصر عبيد محاسب السفارة بقصد ابتزاز الأموال منه، تحت مبرر أنهم لا يثقون به، لأن أخاه السفير أحمد سالم عبيد من جماعة علي ناصر، ومن ثم عليه تسليمهم ما بحوزته من أموال مرفقة بكشوفات عن أموال السفارة في البنوك.

كان هؤلاء مجموعة من الطلاب الذين لم يهتموا بدراساتهم، يتزعمهم رئيس الرقابة الحزبية في عموم ألمانيا وسكرتارية لجنة الحزب.. ويحضون بتشجيع من بعض عناصر الداخل. (وللعلم فإن بعض من هؤلاء لم يعودوا للوطن واستقروا في ألمانيا تعبيراً عن غيرتهم الوطنية الثورية!!).

وقد علمت بما يحدث في المبنى الآخر من السفارة، حيث يوجد قسم الحسابات، من محاولة لايتزاز أموال السفارة.. فذهبتُ تَوّاً إلى هناك وقمت بطرد أولئك نفر محذراً إياهم من أن أي تجاوز آخر سيعرضهم للمساءلة وتسليمهم إلى سلطات الأمن الألمانية.

ولعله جدير بنا الإشارة، إلى مواقف الأخ الأمين العام المساعد للحزب سالم صالح محمد، التي كانت أكثر إيجابية من مواقف الآخرين في التعاطي مع تلك الاشكالات، وأسهمت توجيهاته الصريحة إلى حد ما في تخفيف تلك التصرفات والحد من رعونة ونزق صبيان السلطة الجديدة، التي استثمرتها في عدائها غير المبرر لنا وللطلبة المبعوثين في ألمانيا وبولندا الشعبية.

وعند زيارتي الأولى إلى عدن، في مطلع فبراير ١٩٨٦م حملت دعوة رسمية من قيادة الحزب الاشتراكي الألماني الموحد، إلى قيادة الحزب الاشتراكي اليمني في عدن، لحضور المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الألماني الموحد.. وكان هدف الألمان من وراء ذلك بذل جهود إضافية مع قيادة ما بعد ١٣ يناير، لترويضها ومحاولة ترميم الجروح والبحث عن قواسم مشتركة للمصالحة الوطنية، وإنقاذ من في المعتقلات، ولاسيما الذين كانت حياتهم معرضة للموت الأكيد (د.حسن السلامي، فاروق علي أحمد، هادي أحمد ناصر، أحمد حسين موسى، مبارك سالم، عبد القادر باجمال وغيرهم).

خلال عام ١٩٨٦م، أتيح لي الاطلاع من خلال القنوات السياسية الدبلوماسية لقيادات الأحزاب في حركة التحرر الوطني العربية وبلدان



المنظومة الاشتراكية الصديقة، على تقيّماتها وتقديراتها الخاصة لطبيعة الأزمة في الحزب الاشتراكي اليمني ولطبيعة أحداث ١٣ يناير ونتائجها المؤلمة.. كانت خلاصة ذلك التقييم أن الصراع هو صراع قبائل الحزب.. (انظر الفصل الخامس خلاصة التعميم الحزبي للحزب الألماني الاشتراكي الموحد بعد الأحداث لقواعده).

ومن موقعي الحزبي السياسي والدبلوماسي، تعاطيت مع الأمور بنفس طويل وروح مرنة ومنتزعة، فلم أكذب تلك التقييمات عامة، ولم أصدقها كلياً، ولكن كنت أحاول قراءتها وتقييمها في ضوء الوقائع والنتائج الملموسة والمتاحة، وإن كانت المعلومات الرسمية الواردة إلي غالباً شحيحة، إذا لم أقل نادرة، وتعكس وجهة نظر المنتصر، في حين كان الإعلام الرسمي تجسيدا لمزاعم المنتصر ومعتقداته.. فقد جاءتني بيانات وتوجيهات قيادة ما بعد ١٣ يناير ١٩٨٦م الحزبية والحكومية التي قضت بتعميم وجهة نظرها حول طبيعة الأحداث وما آلت اليه من تطورات ونتائج، وكنت معنياً بالاضطلاع بمثل هذه المهمات الرسمية، دونما اعتبار لتقديراتنا وآرائنا الشخصية واحترامنا لوظيفتنا الرسمية بل ودونما اعتبار لما هو أهم، وهو الإبقاء على التعاون والدعم الألماني لشعبنا الذي يتعارض مع وجهة النظر هذه.

وتعلمنا التجارب والخبرات السياسية أن في مثل هذه الحروب الأهلية والانقلابات التصفوية والدموية، عادة ما تكون المناخات مواتية فيها لتناسل الانتهازين، ذلك النبت الشيطاني المتسلق، الذين يحبون على أيديهم وأرجلهم لكسب فتات العرش والسلطة.



# البيان الأول للموت وتداعياته

من بين السجايا المتأصلة في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني، التي ورثها عن طبيعة التكوين السياسي والسيكولوجي لتنظيم الجبهة القومية، البيانات الرسمية غير الصحيحة.. دونما اكتراث بالرأي العام المحلي والعربي والعالمي.

وهكذا عجزت فصائل العمل الوطني الديمقراطي حلفاء الجبهة القومية في تشكيل الحزب الاشتراكي، ولاسيما بعض قياداتها، عن إبطال هوس بعض قيادات الجبهة القومية وميلها إلى تزيف الحقائق.

لقد جاءت بيانات اللجنة التنفيذية للجبهة القومية زائفة حول إقالة أول رئيس للجمهورية بعد الاستقلال الراحل قحطان الشعبي، وابن عمه الراحل فيصل عبداللطيف الشعبي. كما جاءت بيانات المكتب السياسي حول أحداث ٢٦ يونيو ١٩٧٨م، وقتل الزعيم الوطني - بصرف النظر عن منزعه الفردي الاستبدادي - سالم ربيع علي وبعض رفاقه مضللة للرأي العام وحافلة بالادعاءات الباطلة. وشبهه بذلك بيان إقالة الراحل عبدالفتاح إسماعيل في أبريل ١٩٨٠م ومغادرته عدن إلى منفاه الاختياري في موسكو فضلاً عن البيان الخاص بموته المريب. وفي ١٣ يناير ١٩٨٦م أذيع من أجهزة إعلام عدن، وعمم على الخارج، بيان يحكي عن نجاة

الأمين العام، رئيس الدولة، علي ناصر محمد من محاولة اغتيال آثمة قام بها قاسم الزومحي، فيما كان الأمين العام متوجهاً إلى قاعة اجتماعات المكتب السياسي، واستشهاد نجله الأكبر جمال علي ناصر محمد. وقد جاء في البيان أن الأمين العام على الرغم من أصابته، قد ترأس اجتماع المكتب السياسي، الذي ألغى جدول أعماله ليكرس وقته وجهده للتحقيق السريع في خلفيات الحادثة ومدبريها، والذي كشف عن تورط كل من عنتر، عبدالفتاح، هادي، البيض وغيرهم في محاولة اغتيال الأمين العام، كما جاء في البيان تنفيذ حكم الإعدام فيهم!!

كان البيان الرسمي الأول للموت وتدابيراته وبالا على الشعب والوطن، حيث استفز وهيج أنصار ومحاربي وقبائل من قيل إنهم أعدموا، فتنادوا وجاعوا من كل فج قبلي وعشائري، ليأخذوا بثأر رجالهم وقياداتهم التاريخية، فازدادت ضراوة القتال حدة وبأساً وشراسة..

وجاءت الحقيقة صادقة ومخزية ومخرجة، فلا زعيم الحزب والدولة، تعرض لمحاولة اغتيال، ولا المكتب السياسي اجتمع وتحرك وحقق في الحادثة المزعومة.. ولا من أعلن البيان عن إعدامهم ماتوا فبعد الفتح إسماعيل حتى ١٥ يناير كان حياً، وخرج برفقة علي سالم البيض ويحيى الشامي وأحمد السلامي أعضاء المكتب السياسي، الذين ما يزالون أحياء يرزقون، ومعهم الراحل سعيد صالح، وهم لا ريب يشهدون بهذه الحقيقة، وإن كان قد مات عبدالفتاح بعد ذلك في ظروف غامضة اختفت فيها جثته، وأثارت كثيراً من الجدل والشكوك حتى الرفاق الألمان أكدوا لنا وجوده حياً في مبنى اللجنة المركزية مع الأخ البيض وآخرين يوم ١٧/١/١٩٨٦م فمن قتله؟ وأين قتل؟ وكيف؟ وأين أخفيت جثته؟

لم يكن البيان سوى تغطية للبداية الدموية للأحداث التي أثارت دهشة الكثيرين ممن يعلمون سلمية الرئيس علي ناصر محمد، فهو رجل سياسة وهو رجل تسويات في المنازعات بين الفرقاء السياسيين في تنظيم

الجبهة القومية وفي الحزب الاشتراكي اليمني، فهو لا يميل إلى حل العقد والخصومات الشخصية أو السياسية. بمنطق السيف والقوة والمواجهة الدموية، التي درج عليها كل من سالمين، وعتر، وشائع، ومصلح وأخيراً المرحوم سعيد صالح، الذي يُشاع أنه الرجل الأشجع الذي حسم معارك ١٣ يسنابر ١٩٨٦م لصالح جماعة عتر / عبدالفتاح، والذي اختار وعين رموز سلطة فبراير ١٩٨٦م الحزبية والحكومية، وهو صديق عزيز للبيض، وكان يقال إنك إذا اقنعت البيض فقد اقنعت سعيد صالح، وقد جاء حادث وفاته مشفوعاً هو الآخر ببيان رسمي مثير للريبة والشك، حيث عزا البيان سبب وفاته في أبريل ١٩٩٣، إلى حادث سير انقلبت فيه سيارته وهو في طريقة الاعتيادي إلى منطقة ردفان، إثر محاولته تجنب صدام كلب كان يعبر طريق السيارات. هكذا جاء في بيان النعي الرسمي له، كان البيان غير مقنع للرأي العام، الذي ما يزال يشكك في صحة هذه الإفادة الرسمية، ولعل مصدر الشكوك أن الرجل لم يكن شخصاً عادياً، فهو يعرف الكثير من الأسرار الخطيرة المتعلقة بالصراعات القبلية والسياسية داخل الجبهة القومية والحزب الاشتراكي اليمني، ويعرف الكثير عن أحداث ومآسي ١٣ يناير ١٩٨٦م، فضلاً عن الغموض الذي ما يزال يغمر موت وضياع جثث بعض الرموز السياسية، وتحديدًا جثة عبدالفتاح إسماعيل.

كان الرئيس علي ناصر محمد قد اتفق مع أنصاره في المكتب السياسي على مغادرة عدن إلى محافظة أبين، ليتابعوا من هناك سير الاقتال الذي كان متوقعاً له أن ينتهي خلال ٢٤-٤٨ ساعة، ليعود الزعيم ظافراً إلى سدة الحكم والقيادة الحزبية والحكومية، ولكن الأحداث سارت عكس ما خطط لها، فبدلاً من العودة منتصراً مكلاً بالنصر إلى عدن، أدبر منكسراً إلى صنعاء.. وترك قوم عتر وعبدالفتاح يعيشون بأرواح أنصاره ومحاربيه ومشايحيه.. ومن نجا منهم اعتقل وعذب وحوكم.. والأكثر حظاً طرد



من وظيفته وأهين.. وقد صمد منهم من صمد في أرض الوطن.. ونزع منهم من نزع، وهم الأغلبية.

ومع ذلك فإن إعلام الرئيس علي ناصر محمد، أثناء وبعد المعارك، ظل يصدر الإفادات والبيانات المضللة، التي أرهقت أعصاب مناصريه وأعوانه والمتعاطفين معه.. كما أن إعلام جماعة عنتر وعبدالفتاح التي أطلقت على نفسها اسم (القيادة الحزبية والسياسية التاريخية)، والتي استولت على إذاعة محافظة لحج المحلية وأذاعت منها أخبارها وبياناتها حول مجريات الأحداث وسير المعارك.. لم يتورع هو الآخر عن إذاعة الكثير من الأخبار غير الصحيحة والبيانات المضللة. فالجميع ينتمي إلى ذات المدرسة الحزبية الإعلامية وإن أثبت إعلام عنتر وعبدالفتاح أن حسمهم للمعارك وإدبار علي ناصر وزمرته إلى صنعاء كانت واقعة صحيحة وصادقة لمن راهنوا على انتصاره.

بدا السوفيت مرتبكين في إعلامهم وموقفهم السياسي، فمنذ اليوم الأول للمعارك وحتى يومها الثالث، كانوا في صف زعيم الحزب والدولة، علي ناصر محمد. تلك كانت إفادات وعبارات إعلامهم الرسمي (جريدة البرافدا، إذاعة موسكو الناطقة باللغة العربية، التلفزيون السوفيتي) كما أفاد أعلامهم أن موسكو قد دعت حلفاءها إلى القدوم إليها لحل هذه المعضلة الدموية.. بعد أن فشل السفير السوفيتي في تسوية الصراع بين الطرفين. وقد طُلب من العطاس، وكان في الهند، تعديل خط رحلته والقدوم إلى موسكو عوضاً عن بكين.. وأدرك العطاس أهمية هذا الطلب فأسرع في تليته، وقد بدا مضطرباً في إفاداته وتصريحاته الإعلامية التي تناقضت بصورة مكشوفة، كما أظهر تأييداً لتيار عنتر/عبدالفتاح، ولم يدخر جهداً في إثبات ولاء هذا التيار لموسكو، والذود عن أفكار الاشتراكية العلمية "الماركسية اللينينية" ومصالح النظام السوفيتي في جنوب اليمن، من خلال



التزامه الأمين والمخلص بمعاهدة الصداقة والتعاون اليمنية السوفيتية، وذلك ما أكدته أول بيان رسمي لسلطة فبراير ١٩٨٦م في عدن.

وتستمر آفة البيانات المضللة في الاستشراء.. ففي اللحظة التي كانت مدينة عدن ما تزال تمتليء بجثث القتلى أفراداً وجماعات، وكانت الآليات المدرعة والدبابات وناقلات الجنود المحترقة تجر من شوارع المدينة، ويتم سحب بعض الدبابات التي تركها جنودها خلف المنازل وأدبروا إلى بيوتهم.. وفيما كان بعض أنصار الرئيس علي ناصر ينسحبون خارج عدن إلى أبين باتجاه صنعاء أفاد إعلام سلطة فبراير ١٩٨٦م عن انعقاد اجتماع المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، وأصدر بياناً رسمياً عن نتائج أعماله.. وعده اجتماعاً شرعياً لا غبار على سلامته وقانونيته، وبالتالي فكل ما صدر عنه شرعي لا لبس فيه..

هكذا على مرأى ومسمع من الناس في الداخل والخارج فأين هذا المكتب السياسي؟! وأين هذه اللجنة المركزية؟! وأين هم أعضاؤها؟! الجميع يعلم أن منهم من قتل، ومنهم من فر، وآخرون اعتقلوا وفرضت عليهم الإقامة الجبرية في منطقة معاشيق. فعن أية شرعية حزبية يجري الحديث والإعلان عنها في الإعلام الرسمي، دونما أي اعتبار لرأي الناس في الوطن وخارجه؟!!

كان اجتماع المكتب السياسي، واجتماع اللجنة المركزية، وكذلك هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، يفتقد إلى النصاب القانوني.. فالرئيس علي ناصر محمد لم يترك مجالاً للمنتصرين ليخلقوا شرعية تبرر الواقع الجديد، ومن ثم فإن نتائج الاجتماع ليست شرعية، بحسب النظام الداخلي للحزب والدستور.

صحيح أن للحزب قوانينها وتشريعاتها الخاصة، وتتيح للمنتصر ما هو محظور في نصوص الأنظمة الداخلية للحزب والدولة.. ومع هذا كان يمكن لسلطة فبراير ١٩٨٦م معالجة المسألة بتشريعات تصون مصداقيتها الغائبة،

وتقدم نفسها للمجتمع اليمني في الداخل، ومن ورائه المجتمع العربي والدولي، باعتبارها البديل الأقل فوضوية ورعونة من السلف المندحر، والأكثر نضجاً وإحساساً بمسئوليتها الوطنية وعلاقتها العربية والدولية..  
دوئنا حاجة إلى الحديث عن الشرعية.

هكذا دوخت قيادات الجبهة القومية، المتعاقبة على قيادة الحزب الاشتراكي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، رفاقها ومواطنيها، فضلاً عن أشقائها وأصدقائها غير عابثة إلا بالسلطة /الغنيمة (الفيد)، ذلك المكسب الذي لا صلة له بالمعايير الموضوعية والملكات الشخصية. فغدت السلطة هدفاً لكل طامع يجد عصبية قوية تسنده وترى فيه ممثلاً لمصالحها، كما تغدو حلماً ساطعاً يعمي العيون عن الاهتداء إلى سبيل الحقيقة والصواب. فانحرف الرفاق في كل منعطف تاريخي عن العمل بما تمليه المصلحة الوطنية وإلا فكيف نفهم كثيراً من الوقائع التي تثير دهشة واستنكار كل من يطالع ذلك التاريخ، وتدين المرحلة برمتها؟

كيف نفهم عدم محاكمة أول رئيس للدولة المستقلة، قحطان الشعبي، وابن عمه فيصل الشعبي، محاكمة عادلة، بدلاً من فرض الإقامة الجبرية علي الأول في منزله في دار الرئاسة حتى الموت، الذي وافاه بعد عشرين عاماً من اعتقاله، واغتيال الثاني في سجنه؟!.

كيف نفهم مقتل الرئيس السابق سالم ربيع علي غدرًا، مع رفيقيه الأعور وجاعم، بعد أن سلم بانتصار المتآمرين عليه، ووافق على المغادرة إلى أثيوبيا، ليس جبنًا أو ضعفًا أو رضوخًا، بل حرصًا وطنيًا عميقًا على عدم تفجير حرب أهليه دمويه؟! فافتعلت حرب الـ ١٧ ساعة في ٢٦ يونيو ١٩٧٨م ضده، وقاتل الرجل ببسالة، حتى سلم نفسه لمن اعتبرهم رجالاً وطنيين شجعاناً وفرساناً مثله - ولكن هيهات - غدر به، فقتل وهو أعزل ومحاط برفاق طالما كانوا أقزاماً أمامه.. وكان دوماً هو العملاق في حياته.. وموته.. رغم دمويته وشراسته.

كيف نفهم معنى وأبعاد وغايات الصراع الذي تفجر فجأة بين عبدالفتاح / محسن وعلي عتري، وصعود عتري إلى مكان إقامة عبدالفتاح في معاشيق ليضع المسلس في رأسه، فكاد أن يقتله؟!!

كيف نفهم عدم الكشف عن مدبري كارثة طائرة الدبلوماسيين في ٣٠ إبريل ١٩٧٣م، التي ذهب ضحيتها كوكبة من السياسة والمفكرين والمساهمين في صنع حلم الاستقلال الوطني، ليحاكموا أمام الشعب؟!!

كيف نفهم أسباب وأبعاد إعدام من اعتبر أذكى وزير خارجية في الجنوب محمد صالح مطيع، وكذلك أسباب إعدام عضو اللجنة المركزية قائد المليشيا الشعبية حسين قماطة؟!!

كيف نفهم صحوة الضمير السياسي المفاجئ عند علي عتري بعد انقلابه المباغت على علي ناصر، بتبنيه لعودة عبدالفتاح من منفاه في موسكو إلى عدن، وإلى قيادة الحزب والدولة، الذي توج بقرار من المكتب السياسي واللجنة المركزية في فبراير ١٩٨٥م.

كيف نفهم خروج أنيس حسن يحيى وأبو بكر باذيب وعبد الغني عبد القادر من سكرتارية اللجنة المركزية، ليدخل عبدالفتاح وأتباعه إليها؟! ألم نكن قد أصبحنا حزباً واحداً، ولم نعد فصائل مستقلة؟!!

كيف نفهم الصراع المحموم الذي خاضه الحزب، ومعه الوطن كله، في ١٣ يناير ١٩٨٦م، وفق تقسيمات مناطقية وقبلية تدحض كل الشعارات الثورية التي يرفعها هذا الطرف أو ذاك، ليقتل حوالي ١٥ ألف شخص، ويجرح ويصاب بالعاهات المستديمة آلاف آخرون، وترمل ويتيم آلاف الأسر والأطفال.. وآلاف يفقدون وظائفهم، وآلاف ينزحون إلى شمال الوطن ثم يشردون في أنحاء الدنيا.. وآلاف يعتقلون ويعذبون ويموتون عذاباً يومياً في المعتقلات، وعشرات يحاكمون ويعدمون... (فرحان، فاروق، موسى، هادي، مبارك إلخ)؟!!



ولا يجوز أن نعد أحداث يناير هي آخر المطاف في الصراع على السلطة الذي تحكم في سيرورة تاريخنا السياسي، فما كاد المنتصرون في يناير أن يستجمعوا أنفاسهم المتعبة، حتى دبت بين صفوفهم عوامل الخلاف، بسعي الأمين العام للحزب علي سالم البيض في ١٩٨٧م إلى ربط منصب الأمانة العامة بالرئاسة، كما عمل أسلافه، ودمج وزارتي الداخلية وأمن الدولة في وزارة واحدة، ومحاولة إلغاء منصب الأمين العام المساعد، وإبدال وزير الدفاع بوزير موالٍ له. هذه المحاولة هي الشعرة التي قصمت ظهر البعير، فانهار تماسك التحالف المنتصر، وبرز فيه اصطفايان جديدان يتكتلان ويتصارعان وكانت الاستعدادات تجري في الخفاء لانقلاب عسكري، غدا قاب قوسين أو أدنى، على سلطة الأمين العام وصحبه.. فكان الهروب إلى الوحدة التي تمت في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م، للاحتفاء بما تمليه من متغيرات جديدة في الواقع السياسي، بحجة أن الوحدة خيار إستراتيجي منذ نشأة الحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية قبل استقلال جنوب الوطن المحتل. وكان اكتشاف المخطط الانقلابي من قبل اصطفاي الأمين العام صدفة، من خلال أحد العقلاء في الجيش من الاصطفاي الآخر وهو حسين علي حسن، وقد كان مرشحاً وزيراً للدفاع.. وقد دعا الأخ البيض فور اكتشافه العملية إلى اجتماع عاجل مع القيادات العسكرية والأمنية لإبطال الخطة، ولو إلى حين، للاستفادة من إرباك الطرف الآخر، وقد أبلغ البيض بعض أعضاء المكتب السياسي في تلك الفترة البالغة الدقة والخطورة، أنه سيدخلهم في نفق مظلم لا يمكن الخروج منه.



## قراءة في ملف ١٣ يناير ١٩٨٦م

الأثنين ١٣ يناير ١٩٨٦م، صباح شتوي عذني جميل، أقل رطوبة وحرارة من أيام الصيف الفائض... حركة الناس في الشوارع والأسواق والمرافق والمدارس والمستشفيات... شبيهة بكل يوم، لا شيء يشير إلى احتمال أن يحدث ما يغير حياة الناس اليومية.. ولا يدل على إمكانية وقوع واقعة تزلزل الأرض وتخرج أثقالها، فتتلع الحرائق وتملأ أذنتها الأجواء...، كان كل شيء اعتياديا...، لا يوجد ما يلفت النظر.. حتى جاءت الساعة ١٠,٢٠ وفجأة تتعطل حركتها الاعتيادية، تتوقف، ريثما تكتب سطور جديدة وحاسمة في تاريخنا السياسي الحديث... وذلك بدء سيناريو الانقلاب الجحيمي...

المكان: مدينة التواهي.. قصف صاروخي من بوارج حرية، انفجارات ملوثة مرعبة...، رصاص كثيف يلعلع دونما توقف... تسمر المارة في الشوارع، تسمر الموظفون والطلاب والتلاميذ فوق مقاعدهم...، ثم هرعوا إلى حيث لا يدرون.. الرجال والنساء والأطفال يركضون بأقصى سرعاتهم في كل اتجاه...، السيارات تصطدم ببعضها ولا أحد يقاضي الآخر.. كل الناس سائرين وراكبين سياراتهم يفرون، لا يدرون من ماذا ولا إلى أين يفرون، منازلهم بدت وكأنها في آخر الدنيا وهم ينهبون إلى موت يأتي لهم من حيث لا يدرون... نساء يقعن على الأرض مغشيات عليهن... ونساء يركضن باكيات نائحات باتجاه مدارس أطفالهن وأولادهن وبناتهن، ورجال يفعلون مثلهن.. يزدحم المواطنون على المتاجر لجمع أكبر

قلر من المئونة وضرورات الحياة المادية.. وكان الهلع والذهول يستبدان بملامح المواطنين.. رعب يدق العظام ويشل من تفكير الناس وحركتهم. فيما يتصاعد القصف ويتوالى الرصاص فيختزل الحياة بكثافة... إبادات جماعية شنيعة... مجازر آدمية تبدأ في قاعة اجتماعات المكتب السياسي كالوباء الماحق، ثم ينتقل كالبرق إلى الشكنات والمعسكرات وإلى مكاتب المرافق الحكومية وإلى الشوارع والأسواق والمدارس... إلى مفترقات الطرق.. وفي باحات وأقسام المستشفيات. كان الموت المسرف واقفاً في كل زاوية وركن وشبر من المدينة ينشره رجال يتوزعون على مدخلها ومخرجها... يفتشون السيارات، يبحثون عن كل ما يريب وما لا يريب بين حشود المارة.

وما يزال القصف مستمراً... والرصاص ملعلاً...، طائرات حربية تطير... دبابات تأتي وتذهب دون أن تصل...، دبابات بأحجام مختلفة... تسرع باتجاه أماكن المجازر الجماعية الأولية...، لا تلوي على شيء، جماداً كان أو حيواناً أو إنساناً، سيارة كانت أو مبنى، أو بيتاً يضم بين جنباته أطفالاً يكون وأبوين مفزوعين من القادم المجهول... تستوي كل الأشياء أمام جنازير الدبابات في سبيل الوصول بأسرع وقت إلى موقع المجزرة الجماعية، فهناك أولياء الحزب الاشتراكي اليمني الصالحون الذين يجب إنقاذهم، مهما غلا الثمن ومهما كانت التضحيات، وإن كلف الأمر أن تمر الدبابات فوق السيارات المدنية بركابها من المواطنين الفارين من الموت ليجلوه تحت جنازير وعجلات الدبابات والمصفحات...

يزداد كسم الانفجارات والرصاص.. يكتفون الموت في كل أزقة وحواري المدينة.. كان المشهد مترعاً بالفناء.. تمارين شيطانية على اتقان الإفناء الجماعي.. هلاك جماعي أسطوري.. يتوزع الناس بين هالك ومهلك، الفرد بيد العشرات، العشرات بيد المئات... ليس قتلاً فحسب بل تشويهاً وتمثيلاً بجثث القتلى...، إبادات جماعية تنم عن وحشية.. تبللت طبائع الأشياء وتحولت العلاقات الإنسانية الحميمة إلى علاقة قتل وإبادة فتقاتل

الرفقاء وتقاتل الجيران وتقاتل زملاء في مرافق العمل، وأكثر من تقاتل هم زملاء السلاح الواحد حين انقسمت المعسكرات على نفسها فوجه الجندي سلاحه إلى زميله الذي يشاركه كل شيء حتى طعامه وشرابه ومسكنه وطبيعة عمله. فامتلات الثكنات والمعسكرات وكل المرافق الإنتاجية والخدمية بالقتلى والمعتقلين... في الشوارع كان القتلى بالعشرات وفي الطرقات تكدست سيارات ودبابات محترقة بداخلها مسلحون مدنيون وجنود تفحمت جثثهم، وتطايرت جثث وأعضاء بعضهم إلى الخارج...

إنه الفناء الداهم، يترصد بالجميع ويوزع الموت مجانا بإيقاع تراجيدي مبك، إنه فعل الكنس المرعب للبشر والحجر دون ذرة وازع من قيم الإخاء الرفاقية والإنسانية، إنه زمن حشر الحزب الاشتراكي اليمني، قيامته التي طالما أجلها منذ حرب التحرير الوطنية... كانت الحروب الأهلية السابقة، تمرينات إبليسية على إتقان الإفناء الجماعي لحظة اندلاعها...

كارثة ١٣ يناير بأحداثها المروعة.. كشفت عن مستور قيادات وبعض قواعد الحزب الاشتراكي اليمني، نزعت اليراقع الملونة عنهم وبدت وجوه شيطانية.. عيون محمرة جراء الخبث الصارم.. ملامح قاسية تنضح بحقد دفين، مرضى.. عصايون.. تجليات انفصالية عميقة تحثهم بجنون على العلوان..، مخادعون، ضلاليون من طراز فريد.

أين هي الرجولة.. والفروسية... والبطولة.. والوطنية والإنسانية في كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦م؟ أين هو العقل والحكمة.. والحلم.. والاتزان؟! أين الفكر والثقافة والموقف الحضاري؟! بل أين هي المسؤولية الوطنية العظمى في المجازر والمجازر الثأرية المقابلة الأكثر همجية والأقل أخلاقية؟! كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦م، هي بكل المقاييس الوطنية والإنسانية أكبر وأقبح خطايا الحزب الاشتراكي اليمني، التي ضاق ويضيق بها التاريخ السياسي للحركة الوطنية اليمنية وحركة التحرر الوطني العربية والإنسانية، ويتقرز منها ويلعنها كل الناس، ولن يغفرها رب ولا نبي ولا ضمير عامر بالإنسانية، ولن يغفرها طفل يتيم، ولا زوجة ترملت، ولا أسرة فجعت وشردت وأهينت وقاست



ويلات الحياة.. ولن يغفرها قريب، ولن يغفرها صديق أو جار.. لمعذبي وقتلة عزيز عليهم..

هذا هامش أخلاقي نقدي غاضب، مشلود ومنهول.. إذ تتكاثر الأسئلة لتنبش في الأحداث، واقعة واقعة، فنجد أنفسنا أمام تاريخ لا يعلم أن يكون مسلسلاً من الصراعات والمؤامرات والخيانات، مما يثير ارتياحات وشكوكاً مضمّنة بالأشخاص، تاريخهم، رؤاهم، مواقفهم، وعموم ممارساتهم الحزبية والسياسية والوطنية والإنسانية.

ولعلنا في لحظات إنسانية نقدية نرتد إلى ذاتنا لنبحث علناً فيها.. ومن جديد نوجه أسئلة غالباً ما تكون الإجابة عليها قاصرة وغير مقنعة..

معادلة جد دقيقة وجد حساسة، تتم صياغتها بين الحقيقة الضائعة واللاحقية السائدة، مع أن التاريخ لا يقبل بتسطيح وتبسيط الأشياء، ولا يقبل بإعادة إنتاج ما روي أو قيل من سفة سياسي رسمي، حزبي أو سلطوي. وإن كان للتاريخ معادلة فإن شرط استقامتها هو الممارسة النقدية المتحررة من جميع الضغوط النفسية والحسابات الشخصية الضيقة.

طامة ١٣ يناير.. بما فيها من تداعيات مروعة، لم تكن بأي حال، أو بأي منطق تاريخي وسياسي، مجرد أحداث دموية، وقعت بغتة أو فلتت من عقل الإرادة في لحظة غفلة لم تدخل في الحساب.

كما لم تكن أحداث يناير، ولا ما سبقها من صراعات ونزاعات، تعبيراً عن صراع طبقي اجتماعي، ولا يدعي ذلك سوى ضال أو مضل يريد أن يخرج الناس من وضوح النهار إلى غياهب الضلال. فأى طبقات اجتماعية هذه التي تطاхنت وسفكت الدماء دون رحمة أو هوادة؟! أين هذا الإقطاع وأتباعه وأشياعه وأحزابه وممتلكاته...؟! أين هو هذا الرأسمال السالب والناهب لعرق وحقوق العمال جراء عملهم في مصانعه الكبيرة وال ضخمة المنتشرة في طول وعرض البلاد؟! أين شركات رأس المال الاحتكارية؟! أين هي المؤسسات الانتاجية الضخمة؟! أين هم الرأسماليون المحليون والعرب والأجانب وفي أي خرم من أرض اليمن الديمقراطية يعيشون ويتناسلون بشراً



وأحزاباً وجيوشاً وسلاحاً؟! وأين هي هذه الطبقة العاملة اليمينية المنتصرة؟! في أي مصنع تعمل؟! كم نسبتها وكم وزنها في حزبها الطبيعي، الحزب الاشتراكي اليمني؟! أين نقاباتها التي كانت في الخمسينات تقيم الدنيا ولا تقعد لها؟!!

إن كارثة ١٣ يناير ١٩٨٦م هي ذروة ما وصل إليه المد العصوي، القبلي، العشائري، المتناقض والمتناحر مع العصبية القبلية العشائرية الأخرى... هذا التضاد المخصب بموروث مهول من الخصومات والثارات المتبادلة، الذي أغنته وعمقته السياسة البريطانية الكولونيالية (الاستعمارية) على مدى قرون طويلة، فغداً متحكماً وموجهاً لحمل العلاقات الاجتماعية، بل مشكلاً لجوهرها الأصيل.

هذا الموروث الغابر، الحاضر في صيرورة التكوين التاريخي، الاجتماعي، التربوي والثقافي، كان وما يزال ساطعاً وحاسماً، في التكوين اللاحق لبنى المؤسسات والحركات الوطنية الثورية في جنوب اليمن وشماله.. بل إن هذه المؤسسات والحركات أعادت إنتاجه، موظفة إياه، عاملاً جوهرياً في صراعاتها وممارساتها السياسية، مما اكسبه كسوة مدنية، حضارية براقة، حيث كان الاستقطاب الحزبي يبدأ بالأهل.. ثم العشيرة.. ثم القبيلة. وغالباً ما يختل هذا الإيقاع عند حدوث خصومات أو صراعات وأزمات.

إن هذا التناقض المشحون بشتى الأوجاع والقهر والتحقير، وبسايكولوجيا العدوان والانتقام، والرغبة في تصفية حسابات غابرة وأخرى ما زالت طرية في ذاكرة أفراد و قبائل وعشائر ما، مع غرمائهم، ظل يُرحّل من أزمة إلى أخرى، أو يعالج على نحو تبسيطي، تكتيكي، يؤجل الانفجار ولا يلغيه، بل ربما يمدّه طردياً بأسباب توجّجه..

هكذا وصلت التناقضات المتراكمة في تكوين ما يسمى بيسار تنظيم الجبهة القومية إلى ذروة احتقاناتها، التي عجزت كل المحاولات الجدية والمخلصة عن معالجتها أو التخفيف منها، لتنفجر وتنفجر الجميع صباح الاثنين ١٣ يناير ١٩٨٦م.

ولم تكن هذه الحقيقة غائبة عن رجال ذلك الصراع، فالرئيس السابق علي ناصر محمد يؤكد في لقاء تلفزيوني بث من محطة الجزيرة القطرية الفضائية مساء الأربعاء ٢ ديسمبر ١٩٩٨م وكان يتحدث خلاله بركاكة وقلة ثقة عجيبة، أن الحروب الأهلية لم تكن سوى صراع على السلطة. كما ورد في كتاب الأستاذة حميدة ننع (الصبح الدامي في عدن) حديث على لسان علي ناصر محمد يؤكد البعد القبلي في الصراع على السلطة: "إن التكتلات داخل حزبنا لم تتسم يوماً من الأيام بطابع مبدئي، وحتى وإن كانت في مظهرها كذلك لكنها ما زالت ذات طبيعة قائمة على أسس العلاقات الاجتماعية المتخلفة، وهذا ينطبق تماماً على تكتل علي سالم البيض وحيدر أبوبكر العطاس وصالح منصر السيلي حالياً، كما أن الانقلاب الذي جمع هؤلاء قبل الأحداث في موقع واحد، لم يكن ذا طابع وطني وتقديمي بل كان ذا طابع قبلي مناطقي". أما الأمين العام السابق علي سالم البيض فيعترف على استحياء بوجود العامل القبلي كأساس للصراع معتبراً ذلك مرضاً من مخلفات الماضي عمل علي ناصر على تذكّنه وتأجيجه.

وفي قراءة متأنية للملفات الماضي كتب الأخ / أنيس حسن يحيى عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني سابقاً من على منبر جريدة الثوري لسان حال الحزب.. الخميس ١٧/١٢/١٩٩٨م العدد (١٥٥٤):-

"لقد تغذى الانقسام الداخلي للحزب الاشتراكي، في القيادة والقاعدة على السواء، بميول مناطقية وقبلية صارخة، هذه المرة تسببت في انفجار أحداث دموية مروعة، تركت شروخاً عميقة في صفوف الشعب في الجزء الجنوبي من الوطن، واستمر هذا الشروخ العميق حتى انفجار حرب صيف ١٩٩٤م.. ومع الأسف لعبت الشعارات البراقة والخادعة دوراً كبيراً في تضليل كادرات الحزب وقواعده، وفي تمزيق الحزب.. والشعب".

وتقف وراء هذه الكارثة، أيضاً، مرجعيات أخرى إقليمية ودولية، كانت وما زالت ذات مصالح إستراتيجية وحيوية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.. وكانت وما زالت تتمتع بنفوذ خفي أو جلي، سمح لها باستيعاب

وتوظيف مختلف التناقضات والصراعات لتأمين استمرارية مصالحها الإستراتيجية، في ظل تصاعد مضطرد لشتى أشكال التراع والصراع الدولي وتحليلاته في حرب عالمية باردة. وبلغ الخطر ذروته عندما تم حشد مشاة البحرية الأمريكية وبصحبها حاملات الطائرات (كنستليشن) على سواحلنا، بهدف التدخل المباشر في محاولة للإجهاز على نظامنا الوطني، وذلك في فبراير ومارس من عام ١٩٧٩م.

صحيح أن هيمنة النظام البريطاني الكولونيالي المباشر، انتهت، رسمياً، ليلة ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م بإعلان جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية توكيداً على الاستقلال الوطني، لكن عناصره استطاعت أن تنط برشاقة إلى حركة التحرر الوطني مستثمرة انتصار طرف منها على طرف آخر، وبالتالي تنط برشاقة أكثر إلى مراتب عليا ومتقدمة في قيادة المؤسسة الحزبية الحاكمة: الجبهة القومية، التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، الحزب الاشتراكي اليمني، على التوالي وتصل دونما عناء إلى سدة الحكم، مؤثرة تأثيراً مباشراً في التحولات السياسية والصراعات والأزمات، من غير أن تتورط فيها مباشرة..

.. وصحيح أيضاً، أن الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٦٩م، عقب انتصار يسار الجبهة القومية على يمينها الرجعي، حسب عبارة المتصر، في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، ورث ما كان يتمتع به النظام البريطاني الكولونيالي من مزايا وإمكانات إستراتيجية، وإن أخذت العلاقة مع البريطانيين الصيغة الكولونيالية، ومع السوفيت ومنظومة البلدان الاشتراكية صيغة الصداقة والتعاون، ولاحقاً في نهاية السبعينات وبداية الثمانينيات أخذت صيغة أرقى، التحالف الإستراتيجي غير الناقص.

في ٢٥ أكتوبر ١٩٧٩م قام الأخ / عبدالفتاح إسماعيل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بزيارة موسكو ووقع خلالها (معاهدة الصداقة والتعاون) مدة سريانها عشرين عاماً تضمنت المعاهدة مجموعة من المواد ذات العلاقة بالشئون العسكرية.. والأمن.. وتوسيع التعاون السياسي.. والاقتصادي.. والثقافي والعلمي



وغیره.. ونصت أيضاً على أن الطرفين سيعملان بكل قواهما لتأمين سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط (أنظر: شاكر الجوهري، الصراع في عدن ص ٢٧٨، ٢٨٨). ومثلت المعاهدة اليمنية السوفيتية أهمية خاصة للنظام الوطني الديمقراطي، الذي وجد نفسه مهدداً من جيرانه، فالمعروف أنه منذ الأيام الأولى التي أعقبت استقلال الشطر الجنوبي من الوطن اليمني، شرعت القوى التي أزعجها أن يحصل شعبنا على استقلاله ويشرع ببناء حياته الجديدة، تدير المؤامرات وتعد للتدخلات الخارجية المسلحة. وقد بلغت الهجمات العسكرية الخارجية ذروتها بعد حركة ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، حيث شنت ثلاث حروب خارجية ضد نظامنا الوطني.

إن نفي الهيمنة البريطانية وإثبات النفوذ السوفيتي على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، يتأكد بجلاء بالنظر إلى ما تدعيه كل قيادات الحزب والدولة بعد كل منعطف تصفوي، من حب ليلي وإخلاص غير محدود لعهدهما، بمعنى أنه بعد انفجار كل أزمة مقنعة بلباس سياسي يسرع المتصرف إلى التأكيد على تشبهه، إدعاء، بالفكر الماركسي اللينيني وحرصه على الحزب الطليعي، حزب العمال والفلاحين من طراز جديد، وتفانيه في صيانة وتطوير علاقة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتي وسائر بلدان المنظومة الاشتراكية، معمقاً العداء - إدعاء - للرجعية والإمبريالية العالمية.

ونلاحظ أن بين هذين الثوين تتداخل الأنساق الإقليمية بما فيها اليمن، تتداخللاً ترجح فيه كفة الهيمنة الكولونيالية، التي استطاعت أن ترسخ عبر تاريخها الطويل علاقات إستراتيجية تضمن لها شد تلك الأنساق إلى فلكها الواسع، فضلاً عن أنه لم يفتها أن تستحدث في أرض الذين يدعون علماءهم التاريخي لها، قوى موالية تعمل بإخلاص في سبيل إجهاض كل مشروع ينطوي على بشري الابتعاد عن فلكها، وفي مقدمة ذلك النظام الوطني الديمقراطي في جنوب اليمن.

إن سلسلة الصراعات والأحداث التي خاضتها السلطة في عدن لم تكن مقطوعة الصلة بمخططات بعض الدول الإقليمية والعالمية، وإلا كيف نفسر:-



— مهادنة وسكوت الاتحاد السوفيتي عند تفاقم الصراع منذ السبعينيات وحتى الثمانينيات.. بل وعمل على عدم اتساع رقعة الاقتتال الأهلي في يونيو ١٩٧٨م وعزز موقف إسماعيل ضد ربيع.

— سماح الاتحاد السوفيتي باستسعاد ما كان يسمى بالتيار المتخلف بزعماء عترة، ضد التيار الحليف بزعماء عبدالفتاح في عام ١٩٨٠م، ثم إنقاذ عبدالفتاح من براثن عترة ليخرج من عدن إلى منفاه الاختياري في موسكو معزراً مكرماً..

— سماح الاتحاد السوفيتي لتيار علي عترة بالاستسعاد مرة أخرى على حليفهم الاشتراكي الديمقراطي الواقعي علي ناصر محمد، الذي قيل إنه أصغى إلى نصائح القيادة السوفيتية الجديدة، واستوعب الجروباتشوفية وتمثلها جيداً، واعد صياغة الحياة الحزبية والسياسية والاقتصادية والسياسة الخارجية على أساسها، والذي كاد أن ينجح في تهيئة الأجواء الإقليمية لقبول التعاطي مع الاتحاد السوفيتي وتأمين بعض مصالحه الحيوية، وبالتالي أصبح الاتحاد السوفيتي بقيادة غورباتشوف قاب قوسين أو أدنى من دخول المياه الدافئة في الجزيرة والخليج العربي. ومع ذلك فرط على نحو مهين بهذا الحليف ذي الوزن القبلي والشعبي الكبير إذ سمح بهزيمته وهزيمة الجنوب كله، وانتصار حوالي مديرتين أو ثلاث مديريات، ونزوح آلاف الكوادر العسكرية والمدنية إلى صنعاء..

— سماح الاتحاد السوفيتي لعبد الفتاح إسماعيل بالعودة إلى عدن، في ظروف صراع حادة وحرجة، وهو يعلم، أن عودة فتاح إلى عدن تعني حرب أهلية بالضرورة..

— تقريظ الاتحاد السوفيتي بحليفه العزيز عبد الفتاح إسماعيل، فتركه يموت بصورة غامضة ومريية.

— الظهور المفاجئ لطائرة مقاتلة فضية اللون في سماء حي المعلا.. وتحديدًا فوق مخازن السلاح في جبل حديد ظهر / عصر يوم الأربعاء أو الخميس، وضربها لتلك المخازن أو بعض منها.. (شاهد عيان).

- الظهور المفاجئ لليخت الملكي البريطاني في مياه الخليج، ومساعدته في إجلاء ونقل الرعايا البريطانيين والأجانب من ميناء عدن.. (متابعات صحفية).

- هروب زعيم الحزب والدولة الرئيس علي ناصر محمد ومجموعة كبيرة من أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية والوزراء ونزوح آلاف من المدنيين والعسكريين إلى صنعاء. كيف تم ذلك؟! من أمر بذلك؟! من أمر بانسحاب المقاتلين المناصرين للرئيس علي ناصر محمد، وكانوا قد دمروا معظم دبابات هيثم (قائد لواء الدروع)؟! وفي كلمة للفقيد سعيد صالح، عضو المكتب السياسي، وزير أمن الدولة، في الفترة ٨٦-١٩٨٧م امام مجموعة من المعتقلين من أنصار علي ناصر محمد هتف بهم: لو صمدتم ساعة واحدة فقط، لكتّم انتصرتم علينا.. هذه العبارة على زهوها وسنّاجتها تفتح هامشاً واسعاً للتساؤل والارتياب.!!

هذه طائفة من الوقائع يمثل بعضها مفاصل بارزة في تاريخنا السياسي المعاصر، وهي تشير بوضوح إلى وجود قوى خارجية تتدخل، من خلف الكواليس، في تسير الأحداث وتوجيهها في اللحظات الحاسمة، بما يتوافق مع مصالحها وأهدافها غير المعلنة في الغالب، مما يجعل جزءاً أساسياً من ماضينا السياسي محكوماً بالمفارقات، وغير قابل للتفسير المنسجم مع الواقع والحقائق المعروفة.

## الفصل الرابع

# الزيارة الأولى لعدن

## الزيارة الأولى لعدن

في ٢٥ يناير ١٩٨٦م، استلمت أول دعوة رسمية من وزارة الخارجية، تدعوني فيها إلى العودة إلى عدن بغرض التشاور، ارتأيت التريث، وإرجاء الاستجابة والعودة إلى عدن إلى وقت لاحق وفي ظروف أفضل، إذ ما زالت الأوضاع في عدن، حتى ذلك التاريخ، غير مستقرة سياسياً وعسكرياً وأمنياً، حيث كانت المعلومات المتوفرة دبلوماسياً وإعلامياً تؤكد استمرار القتال بصورة متقطعة وبقاء حياة الناس رهناً للمطاردات والمتابعات البوليسية الأمنية، والاعتقالات الجماعية، غير القانونية، وتزايد أعداد المعتقلات العشوائية، والنشاط المحموم لزوار الفجر والمداهمات المرعبة للمنازل.. الأخطر أن تيار الحسم العسكري عنتر / إسماعيل بالرغم من اكتساحه لتيار ناصر، إلا أن انتصاره حتى تلك اللحظة لم يكن قد ترسخ تماماً، ولم يستطع السيطرة بعد على رعونة ووحشية عساكره وأنصاره المسلحين، الذين عبثوا بالمعتقلين بما فيهم أناس لم يتورطوا في الحرب الأهلية تعذيباً وقتلاً على نحو بشع..

بل إن هناك معلومة خطيرة مصدرها شاهد عيان، مفادها أن الأمين العام الجديد، في اجتماع مع العسكريين وتحت ضغط رموز القبائل المنتصرة المتحالفة معه قد أباح لهم قتل وتصفية من أرادوا، شريطة أن لا ينجم عن ذلك إشكال أو عبء أو إحراج سياسي أو قانوني للسلطة



الجديدة، ولما استشرت عمليات الإبادة الجماعية اضطر الأمين العام الجديد إلى اتخاذ إجراءات للحد منها، إلا أنها لم تكن فعّالة، إذ استمرت عمليات التعذيب والقتل.. حتى أواخر فبراير.

في مطلع فبراير ١٩٨٦م، تلقيت دعوة ثانية للعودة إلى عدن للتشاور بحسب طلب الخارجية، وفي ذلك التاريخ، كانت الحكومة قد شكلت برئاسة الأخ ياسين سعيد نعمان، الذي حاول أن يضغط للسيطرة على هوس القتل عند عسكر وقبائل وأنصار سلطة يناير، كما اتخذت إجراءات عدة لإعادة تطبيع الحياة بصورة معقولة..

كان قراري بالاستجابة والعودة إلى عدن، يحمل الكثير من المجازفة والمخاطرة بحياتي الشخصية، وكان يحمل في جوهرة كثيراً من التحدي للذات وللآخرين وللواقع المستجد... لا أزعم البطولة والبسالة الخارقة للمألوف، إذ كان في داخلي خوف وتوجس ولكني مع ذلك غامرت وحاولت ضبط إيقاع حركتي في التعاطي مع ما اضطرت إلى التعاطي معه...

غادرت برلين إلى عدن ومعني المئونة الأساسية: قميصان وبنطلونان، ملابس داخلية، فرشاة ومعجون أسنان.. متوكلاً على الله ومتوقفاً أسوأ الاحتمالات...

وصلت عدن في مطلع فبراير ١٩٨٦م.. كانت تلك أول زيارة لي بعد كارثة يناير.. احتشدت في ذهني عشرات الصور لمناظر الدمار التي تخلفها الحرب عادة، فهل تكون عدن قد أصبحت حقاً مدينة أشباح، كما أشيع عنها في الإعلام العالمي؟

وصلت مطار عدن صباحاً.. كان هناك بؤسٌ وأجواء أمنية خانقة، مخبرون وعسكر سيمائهم من مناطق يمنية معينة.... كانوا تجسماً مسلحاً للذهنية السلطة الجديدة.

هذه خورمكسر، خراب ... وأطلال ... روائح البارود والحرائق ما  
زالت طرية ... ذهلت ... وانتابني الفرع ...  
ماذا حل بهذا البلد الأمين؟؟ !! هل قام هولاء من موته وغزا  
عدن..؟؟ !!

خورمكسر الحي الراقي ببيوته البيضاء، الرقعة الرومانسية، واجهة  
الدولة الرسمية ... منطقة هامة، أناس يرقدون رقدتهم الأبدية ...،  
أحسست أن عدن لم تعد عدن.. وأن الطوفان القبائلي قد أتى على كل  
جميل ومبهج ...

وفقاً لبرنامج الزيارة الرسمي الذي أعد لجميع السفراء، زرنا أولاً قاعة  
المحزنة لأبرز وأهم خصوم ناصر من أعضاء المكتب السياسي، سردوا لنا  
سيناريو المحزنة، الذي بحسب الرواية، كان بشعاً وخرافياً... كنت أستمع  
للشارح وكأنه يحكي لنا عن آخر أفلام الرعب الأمريكية..

كانت القاعة مخضبة بآثار الذبح الجماعي بل كنا نستطيع شم روائح  
الموتى بالرغم من رش القاعة بالمبيدات الكيماوية..

كان المشهد مرعباً بما يفوق التخيل.. وأصبت بغثيان ورغبة في التقيؤ  
... وهكذا زرنا مواقع المجازر الصغيرة والكبيرة، الفردية والجماعية، التي  
نسبت إلى جماعة علي ناصر محمد ...

لهذا الذي حدث ويحدث معان عميقة.. ويبدو فهمها صعباً، على  
الأقل في تلك اللحظات التي ما زالت الأحداث ماثلة فيها ومازالت  
تأثيراتها شديدة. كان الحديث الرسمي وغير الرسمي من رجال القيادة  
الحزبية السياسية الجديدة يصيبنا بالهلع والدوار.. أية نفسية هذه التي  
أباحت القتل الذي دمر كل شيء في عدن بحقد دفين ...؟؟!

مهما يكن الأمر ... كان وما يزال يستحيل علينا مجرد تصور  
إمكانية قتل أي رفيق أو أي إنسان.. المسألة لا تتعلق بالشجاعة، إذ ما  
حدث ويحدث من قتل وتدمير لا صلة له إطلاقاً بالشجاعة كقيمة وطنية

وأخلاقية.. لكنها العقول والنفسيات المريضة وأي مرض؟! إنها النوايا  
والرغبات والحقد المتراكم المكبوت لعقود من أزمنة التصفيات والثارات  
المتراكمة، التي كانت هامة.. ولكنها كانت حقداً مدفوناً تحت رماد.  
وأحسست أن شيئاً ما ينتظرنى ... إنه الطوفان الذي يجرف الجميع  
فكيف أستثنى منه؟! إنني، لا محالة، جزءٌ ممن ستقرب منهم رحي  
الدسائس العمياء في هذه الأجواء المحمومة بالرغبة في الانتقام من أي شيء  
ومن كل شيء.. وما يحدث من تصرفات بما فيها تصرف الجهات الرسمية  
معي، الذي تمثل بعدم الاكتراث وعدم اللياقة والكياسة الأدبية والكثير من  
الرعونة والطيش، ما هو إلاّ تباشير لما يحتمل أن نعانيه من عذاب واضطهاد  
وتنكيل..!!

### خارج برنامج الزيارة الرسمية

خارج البرنامج الرسمي للزيارات، تفقدت أحوال الأهل والأصدقاء  
والزملاء ... كانت المآسي والأحزان ماثلة في كل بيت.. كنت أستطيع  
قراءة إحساس المواطنين بما حل بهم من خلال ملامح وجوههم... خسروا  
وفقدنا آلاف الأصدقاء.. ماتوا هدرًا.. وغدراً... أو في مواجهات غير  
مشرفة...

كثيرون من الأصدقاء والمواطنين، أخذوا عنوة من منازلهم وسلموا إلى  
معتقلات جماعية غير قانونية، عذبوا من قبل رفاقهم وأصدقائهم.. وربما  
جيرانهم... بعضهم سحل وقتل أمام أعين أسرته... منهم الصديق  
فيصل مكرد الذي سحل في حي عمر المختار... كما سمعت عن  
صنوف من التعذيب مرعبة لم يعرفها التاريخ حتى تاريخ النازية في  
معتقلاتها الشهيرة، إذ كان يفرض على المعتقلين المشي حفاة على مساحة  
غمرت بمادة الزفت (الدامر) الساخن فتسلخ بواطن أقدامهم... وكان

الجلادون غالباً ما يتتهجون ويتشون بتعذيب رفاق وأصدقاء الأمس القريب.. إنه الجنون... بل هو الجحيم بعينه.

وفي معتقلات مثل الصولبان في عريش خورمكسر، كانت مجازر الإبادة الجماعية تبدأ بعد منتصف كل ليلة.. الجلادون مخمورون حتى الشمالة كالعادة.. يفرزون معتقليهم، وبكل برود وسرور يأخذ أحدهم مدفعه الرشاش ليحصد أرواح عشرات وربما مئات من المواطنين ومن كوادر الحزب القيادية والكوادر المدنية من الاعلاميين ومن المثقفين المبدعين.

والأدهى أن كل هؤلاء الذين أُعتقلوا ثم فقدوا لم يُعلن رسمياً عن مصيرهم الحقيقي حتى اليوم، باستثناء مجموعة صغيرة اعتقلت وحوكمت علناً على شاشة التلفاز، وقد حُكم على بعضهم بالإعدام وهم: فاروق علي أحمد، هادي أحمد ناصر، علوي حسين فرحان، مبارك سالم أحمد، أحمد حسين موسى.

كان المرحوم هادي أحمد ناصر، منذ لحظة اعتقاله قد عبث به أينما عبث!! عذب في الطريق إلى معتقل الفتح في التواهي، وهناك تفننوا في تعذيبه. الروايات التي سمعناها عن تعذيب هادي أحمد ناصر وغيره تقشعر لها الأبدان وتصيب المرء بالدوار والغثيان.. وعلى الفيديو شاهدنا أول ظهور متلفز له وهو يعترف ويقر بتورطه فيما حدث...

كان هادي الشاب الوسيم منهاراً ومرعوباً.. يتلعثم فلا يفهم ما يقول. وكان علوي فرحان أقل من نصف حي... وهكذا الحال مع الأديب والشاعر فريد بركات وغيرهم ممن اعتقلوا وعذبوا بقسوة، ولاحظنا آثار ذلك بجلاء عند بعضهم في التلفزيون ليعترفوا مرغمين بتورطهم في مناصرة الرئيس علي ناصر محمد...

أيقنت أن الحزب الاشتراكي اليمني انتهى.. وأن دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية أصبحت أثراً بعد عين... وأن المواطنين إما على عتبة



الجنون أو على مشارف الثورة.. المدهش أنني لمست صلابة اختلطت  
بمرارة واستياء عند بعض الزملاء والأصدقاء، الذين نجوا بمعجزة من الموت  
الأكيد ومن الاعتقال، إذ أنهم اضطروا إلى الاختفاء في منازل وأماكن  
أخرى، أثناء هيجان قبائل وعسكر المنتصرين، وبالتالي الاحتماء برفاق  
وأهل لهم من أنصار تيار عنتر / عبدالفتاح ... وربما كانت مكانتهم  
الأدبية والاجتماعية والإبداعية قد ساعدت على عدم مسهم بعد هدوء  
الأوضاع، وإن لم يستثنوا من انتزاع وظائفهم وتوقيفهم عن العمل  
واستفزازهم بصور مختلفة.

### العودة من عدن إلى برلين

أذن لي بالمغادرة والعودة إلى برلين الشرقية، حاملاً معي ملفاً يحتوي  
على وجهة النظر الرسمية للقيادة الحزبية والسياسية الجديدة في اليمن  
الديمقراطية، حول الصراعات والأحداث في ١٣ يناير المشنومة.  
عرضت وجهة النظر الرسمية تلك على المسؤولين في قيادة الحزب  
والدولة الألمانية الديمقراطية، الذين كانت لهم تقويماتهم وتقديراتهم الخاصة  
حول طبيعة الصراع، وما آل إليه من اقتتال ضار وتدمير غير مسئول، بل  
إنني لمست استيائهم الشديد لما حدث وما يزال يحدث في جمهورية اليمن  
الديمقراطية الشعبية.

كنت قد وصلت برلين وأنا منهك القوى تماماً، كنت في حالة دوار  
دائمة.. كانت مشاهد الحياة وأحاديث الزملاء والأصدقاء ومعاناة كل  
الناس ثابتة في مخيلتي.. كنت أحس بجرح عميق، يتسع في بدني وروحي  
... كسدت أجن وأنا أحاول إعادة قراءة ما يحدث وعلى ذلك النحو من  
البشاعة والإسراف في الوحشية ... وكدت أجن وأنا أحاول استبصار ما  
سيحدث ....

هذا هو بعض حالي ... فما هو حال الناس هناك في عدن في المعتقلات وفي كل محافظات الجمهورية؟!

ويزداد استنكاري وأنا أتابع تصرفات ومواقف العديد من القياديين في الحزب والدولة من تيار علي ناصر، الذين تمكنوا من مغادرة البلد ليعيشوا في دمشق وعواصم أخرى.. ثم يستاعون من عدم انضمامي إليهم. يسألونني عن البلد.. أجيب: وأي بلد تركتم؟! لقد حلت الكارثة الكاسحة في كل شبر من عدن وغيرها من المحافظات، الناس موتى.. أو يموتون من تداعيات الموت ذاته.. عدن كفت أن تكون عدن ... إنه السقوط العظيم والمدوي للحزب والدولة.

عندما نذرت روحي وكل ذاتي للوطن وبنائه وتطويره والحفاظ على خيراته، اعتقدت إمكانية تحقيق ذلك من خلال العمل السياسي، باعتباره الحقل الأرحب لاستيعاب ملكات وفاعليات الفرد، وبالتالي كي ننهض بعمل سياسي فعال ومغاير لواقع ما بعد ١٣ يناير كان لابد من الانضواء في وسط سياسي تنظيمي وطني جديد، يعيد صياغة الفاعلية الإنسانية، فكراً وثقافة وحضارة ... للاضطلاع بمختلف المهام الوطنية التحررية.. وهكذا فإن نخبة من الرفاق منهم الأستاذ الدكتور صالح علي باصرة والأستاذ الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور والأستاذ محمد إسماعيل السروري والدكتور محمد الغزالي.. بحثوا الأمر وتحاوروا، وأصدروا بيان بوتسدام على طريق خلق منبر ديمقراطي داخل وخارج الحزب مكوناً من عشر نقاط ( أعيد نشره لاحقاً في جريدة السفير اللبنانية في ١٩ فبراير ١٩٩٢م، تحت عنوان برنامج مجموعة الحوار الديمقراطي، ثم أنشأنا مجموعة الحوار الديمقراطي سراً.. وقد قابلتها صعوبات جمة لم تحل بينها وبين أدائها لدورها السياسي والوطني في خضم التقلبات السياسية الكثيرة. ... وتأسيساً على هذا الأمل، الذي يبدو أنه مغرق في المثالية، تعاطيت مع القضية الوطنية ... ولطالما عانيت وخسرت، معتبراً ذلك من

لسوازم الكفاح الوطني حيث لا بد له من ضريبة أدفعها بسخاء ومن غير ندم... فكم تعرضت للأذى النفسي وكم تهمّة ألصقت بي، كما ترصد لي الموت في أكثر من لحظة من لحظات الحقد والخصومة... ولم أياس لحظة من إمكانية تحقيق الحلم الوطني بالتححرر من كل صنوف الشقاء، والحرمان والتعسف والقهر والكسبح... ولطالما صدمت بويلات ونكسات ولكن كل ذلك لا يقارن بزلزال ١٣ يناير ١٩٨٦م الذي هز وجداني بصورة بالغة.

أعترف أنني صدمت، وأني كدت أفقد الإيمان بالكثير من القيم، كما أؤكد أنني فقدت احترامي لكثير من الأشخاص، منقطعت هالتهم وقدسيتهم الوطنية والثورية، تلوث تاريخهم الكفاحي، أمسوا عناصر تأمرية... أو مرتزقة سلطة... ومع ذلك فإنهم لا يتوانون عن التستر خلف الشعارات الوطنية، وتسخير القوى الوطنية والسياسية لخدمة صراعاتهم وأهدافهم، فما أن تنقسم القيادة إلى صفين متصارعين حتى يتحول الجميع إلى حطبٍ لذلك الصراع، يتنازع الخصمان على حزم أكبر قدرٍ منه وإحراقه في وجه خصمه!!

فهل علينا أن نبقي مطايا حزبية وسياسية، وأدوات آدمية يطرقون بنا رءوس بعض وما أن يفرغوا من ذلك حتى يسمّروا بنا صور أبطالهم وشهداءهم ولافتات شعاراتهم أو يسمّرونا نحن في أية مراحض سياسية. هل قسدر علينا التصفيق لأي دموي ينط الى عرش السلطة حاكماً علينا، رضينا أم أبينا؟! هل كُتب علينا تلميع وجوه لو وقفنا وقعدنا العمر كله في تبييضها لاسودت أيادي وأقدام كل اليمنيين وما ابيض أي وجه منهم!؟

ومن هم هؤلاء؟! ومن هم أولئك؟! !

لا فرق بين قاتل وآخر إلا بأداة القتل المستعملة، توقيت القتل وطريقته..، عدا ذلك فهم مجرمون بالمعنى العميق والوطني للكلمة... وإن



تستروا بأغلى وأنظف مبادئنا وأحلامنا، وبأجمل وأصدق أغانينا  
وأناشيدنا...

هل غدت دورات الاقتتال الأهلية قضاء وقدر أهل جنوب اليمن؟!  
وهل كتب على أهالي عدن الابتلاء بأدعياء السياسة، وسلطة القبائل  
والعسكر؟! هل بات عليهم العيش في قلق وهلع وخوف، يموتون كالأغنام  
في بيوتهم وحواريهم ومكاتبهم، وعند برك الماء لأطفالهم وحنفيات  
السييل وهم يحاولون توفير شربة ماء لأطفالهم بعد قطع المياه عنهم؟! وهل  
كتب عليهم، قبل كل حرب إبادة وبعد كل حرب، أن يعتقلوا ويهانوا  
ويحرموا من وظائفهم، أو يشردوا في مدن وفلوات الجزيرة والخليج وغيرها  
من بلدان العالم؟! هل عليهم أن يظلوا خدماً أكفاء عند من كانوا غير  
أكفاء لدى الكولونيين، وأن يظلوا كتبة عند جاهل حاكم؟!!

واحسرتاه على وطني...!! واحسرتاه على ما أنفقت من عمر في سبيل  
قيم ومبادئ سحقته في لحظة طيش همجية... واحسرتاه على زملائي  
... وعلى شهداء الكفاح السياسي النقابي، وعلى شهداء حرب التحرير،  
وعلى جميع القتلى، وضحايا القيادات الحزبية والسياسية المهووسة...  
وعلى الأطفال والنساء والشيوخ الذين عانوا من كل ويلات الحرب  
الظروس، ووطأة الحاجة المادية والمعاناة الروحية، واحسرتاه على كل فرد  
وأسرة شردت وفرض عليها الاغتراب فرضاً.

أعرف أن المصائب الوطنية، الجمعي والفردية، أكثر جلاً من أي  
خطاب... وأن المعاناة أفدح من أن تستوعبها اللغة والعواطف... وأنا  
مهما حرصت على القيام بكل ما من شأنه تخفيف آلام وأوجاع البعض  
بما أتيج لي من إمكانيات إلا أنني قاصر عن فعل الخوارق والمعجزات.. بل  
وفي لحظات إنسانية ما، أتمنى مواساة صادقة من أحد...!!

باشرت مهامى المعتادة في السفارة وبالقدر ذاته من الاحترام والاعتزاز  
بالنفس فيما زادت الأنشطة الاستخبارية الأمنية والحزبية المضادة، كاشفة



عن حق عجب. حتى إن بعضهم كان قد تمادى في التعبير عن عدائه لي بتشجيع من عناصر في السلطة الجديدة، وهو ما تجلى بصورة فاضحة في الاجتماع الموسع في برلين في ٢٠ أبريل ١٩٨٦م برئاسة محسن وجران عضوي المكتب السياسي.

وبدون شطح أو ضعف استوعبت العديد من السلوكيات الاستفزازية والانتهازية والهذيان الذي تضمنته تقاريرهم الدورية.

## اللمظات المبرجة

### العودة المفاجئة والنهائية لعن (ديسمبر ١٩٨٦)

كل المعلومات والمؤشرات والدلائل الملموسة، كانت ترسخ اليقين بأنني لا محالة مقصي من وظيفتي الدبلوماسية كسفير، وأني سأعرض حتماً لمواقف وممارسات عدائية علي المستوى الحزبي والإنساني، التي ستشمل بالضرورة أسرتي وأولادي فضلاً عن أخي وكل من له صلة قرابة بي ... وبالتأكيد أصدقائي وربما بعض زملائي ومعارفي ...

إذن كيف السبيل إلى التعاطي مع ويلات ونوائب الأيام القادمة، إذ أن لطيف الذين نصبوا أنفسهم أعداء لي مؤقتة، وأنتظر منهم أن يظهروا لي وجههم الحقيقي ...

خياران فقط أمامي لا ثالث لهما: أولهما أن أرتب أموري الشخصية، بإستغلال مكاني الدبلوماسية، فأحزم حقائي، وأخذ أسرتي وأغادر إلى أي بلد يستهويني وأطلب حق اللجوء السياسي أسوة بمن فعلوها قبلي وهم الأغلبية.. وبالتأكيد فإن العيش كلاجئ سياسي دبلوماسي أرغد وأهنأ من العيش ذليلاً، غريباً، مطارداً في بلدي ... وذلك كان الخيار السهل ... وكان الرئيس علي ناصر محمد قد اتصل بي من أديس أبابا ليرتب لي حق اللجوء السياسي، ولكني اعتذرت وأبلغته بقرار عودتي إلى عدن مهما كانت النتائج.

ثانيهما أن أعود إلى الوطن، وأتحمل برجولة ومسئولية كل تبعات  
قراري، فأكافح مع كل الخيرين كل ما أصاب الوطن من بلاء، مع علمي  
أن مصيري حيثئذ مفتوح على كل الاحتمالات التي تشمل القتل والتعذيب  
بكل أنواعه والكثير من المعاناة لي ولأسرتي وجميع الإعرزاء إلى قلبي..  
ولعمري إن ليس في هذا ذرة من ادعاء أو افتعال لبطولات أو فروسية، كان  
الخوف بالمعنى الإنساني يهزني من رأسي حتى أخمص قدمي، ولكنني كنت  
محكوماً بتكويني التربوي والثقافي والوطني...

تداولت الأمر مع أسرتي، مع أنها ليست عادتي، ناقشتني كثيراً ابنتي  
الكبرى سهير، وتجاوزت كثيراً مع أخي محمد، وفي الأخير حولوني مسئولية  
اتخاذ القرار والرسو على الخيار الذي أراه مناسباً.. كانت واحدة من أصعب  
لحظات حياتي الإنسانية والوطنية، إذ من الممكن جداً أن أوافق على المجازفة  
بحياتي الشخصية، ولكن أن أجازف وأخطر بحياة زوجتي وأطفالي وأخي  
الشاب فتلك مسألة في غاية الدقة والحساسية...

ليال طوالاً لم أتم، عانيت السهر وتأنيب الضمير سلفاً، وكنت أعيد  
صياغة ذات السؤال: ولكن ما ذنبهم؟! ما ذنب زوجتي وأولادي سهير  
وفادي وعبير وباسل؟! وما ذنب هذا الفتى محمد أخي.. وهو لم يزل في  
ربعان الشباب طري العود... يأمل.. يحلم...؟! أحسست برأسي يزداد  
ثقلًا من وطء الأسئلة وكأنه برميل بارود مهياً للانفجار.

حمل الاستدعاء الرسمي ضرورة العودة النهائية إلى عدن وعلى عجل..  
صنف من صنوف الحرب النفسية الاستخباراتية... ولأني توقعته لم أرتبك  
وتعاطيت معه وكأنه قد حدث في السابق.. واعطيت لي فترة أسبوعين  
فقط!!

اجتمعت بأسرتي.. أبلغتهم برسالة الاستدعاء إلى عدن.. ثم أبلغتهم  
مباشرة بقراري وخياري النهائي بالعودة إلى عدن..  
أدهشوني بموافقتهم ومؤازرتهم لي، وقالت سهير: نحن معك.. حياة  
معاناة أو موت. وأضاف أخي برجولة: هل تعتقد أننا سنتركك وحدك

وهل ستطيب لنا حياة بدونك؟! بحساسيتها المعهودة.. بكت زوجتي، وقالت بانفعال: والله ما (أسيك).. ثم فرح ملاً نفسي، ابتهجت بعد طول كآبة وكربة. وأحسست بقدمي تقفان على الأرض بقوة.. وعدنا ثانية إلى عدن.. كان ذلك في نهاية ديسمبر ١٩٨٦م، وكانت تلك هي العودة الثانية والنهائية بعد أحداث ١٣ يناير.

## المفاجأة

تفاجأت القيادة الحزبية والحكومية الجديدة في عدن، ليس بقرار عودتي وإبلاغهم بذلك فحسب بل بوصولي فعلاً إلى عدن.. إذ اعتقدت فيما اعتقدت أنه قرار تكتيكي، ريثما أرتب أموري الشخصية والأسرية وأغادر برلين إلى حيث أشاء، ظانة أن ما لقيته منها ومن صبياتها من عنت واستفزاز وجور أكثر من كاف، ليس بإقناعي بعدم العودة فحسب، بل بإرغامي على ذلك.. خيت آمالهم بالقرار، تحت أكثر الحجج نزاهة ومنطقية، جئت إليهم وإلى مكاتبهم بدمي ولحمي ليروني وجهاً لوجه.. وكنت أشعر بالغبطة والسرور والابتهاج وأنا ألمس وقع المفاجأة عليهم.. إنه نوع من العند والتحدي والجرأة التي فطرت عليها..

وفقاً لنظام العمل في وزارة الخارجية، ذهبت لمباشرة عملي فيها، ومقابلة الوزير الدكتور عبدالعزيز الدالي وزير الخارجية الذي كان زميلاً لي عندما كان وزيراً للصحة العامة، منذ عام ١٩٦٩م حتى منتصف السبعينات، ثم تعين على نحو مفاجئ سفيراً في موسكو.. ثم ارتقي من أسفل السلم القيادي للحزب إلى أعلاه دفعة واحدة، إذ تعين عضواً في اللجنة المركزية وبعدها عضواً في المكتب السياسي، وبالتالي تحمل وزارة الخارجية كاملة كوزير لها... وظل د. الدالي هو د. الدالي رجلاً غير واضح منذ أن كان وزيراً لوزارة خدمية اعتيادية هي الصحة العامة ومجرد عضو حزبي عادي في مديرية المعلا.. حتى تعين عضواً في المكتب السياسي ووزيراً



للخارجية، وقد ازدادت شخصيته غموضاً بعد ترقية الحزب له .. والسمة الأهم أنه لا يتخذ قراراً حاسماً على الإطلاق ...

ومع هذا ذهبت إليه بحكم طبيعة عملي، فالرجل وزير الخارجية وأنا سفير، أثناء مقابلي له بدت عليه ملامح الحرج، وبدت ابتساماته أكثر شحوباً.. وبعد نقاشٍ عامٍ سألته عن ترتيب وضعي.. تغير لونه.. تنحنح كأنه سيليقي خطاباً رسمياً، وقال لي بصوت متهدج إن مسألة ترتيب وضعي في وزارة الخارجية خارج نطاق صلاحيته، لأني عضو في أعلى هيئة قيادية حزبية (اللجنة المركزية)، ولا يفتي في أمري والرفيق محسن، عضو المكتب السياسي، سكرتير العلاقات الخارجية (المشرف على النشاط الخارجي) في المدينة ... وذاك أيضاً كان منطق نائبه السيد شائع محسن.

هكذا إذن كان منطق الحال.. ولم أكذب خيراً.. ذهبت لمقابلة أكثر الشخصيات القيادية الحزبية حسماً، أو هكذا أشيع عنه، وكان الرجل يتمتع بعقلية أمنية من طراز فريد، وتاريخه السياسي تاريخ أمن سياسي في الجوهر.. فهو مؤسس هيئات الاستخبارات الأمنية ووزيرها الفعلي والتاريخي، وحقق نجاحات ساعدته في إدارة أزماته مع خصومه الأمنيين والسياسيين .....

## كسر جدار الصمت

كان قرار إقصائي عن العمل في وزارة الخارجية مبيتاً سواء عدت أم لم أعد، كان وضعي الوظيفي الدبلوماسي قد حسم مبكراً... غير أنني وبدون مبالغة لمست ما سببته عودتي إلى عدن من إرباك لبعض القياديين في الحزب والدولة، وما سببته من ضيق وعدم ارتياح للرئيس الأمين العام السابق (علي ناصر محمد) وبعض من أصحابه. ذهبت لمناقشة ترتيب وضعي مع قيادة وزارة الخارجية، الوزير ونائبه، فأحالاني إلى الرفيق محمد سعيد عبدالله، المعروف باسمه الحركي محسن كما اسلفت، وقد حاول محسن أن يفهمني أنه مستوعب لطبيعة وضعي السياسي والدبلوماسي الحرج والصعب وأعرب لي عن تطلعه إلى حل هذا الاشكال بواقعية وبأسرع وقت ممكن... مشيراً إلى أنه تم ترتيب وضعي سكرتيراً عاماً لمجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب.... جاء هذا التعيين في ظل استضافة البلاد لعقد مؤتمر دولي للتضامن، وكنت سكرتيراً لهذا اللقاء الدولي بحكم التعيين الجديد.

لم أجد صعوبة في إدراك أسباب ودواعي تعييني سكرتيراً عاماً لمجلس السلم والتضامن والصداقة، الذي جاء بهدف إقصائي عن وزاره الخارجية، مع توفير قدر ضئيل من اللياقة، يعين على تقبل القرار، الذي لم يكن في الحقيقة سوى بداية معاقبة تنبئ بالخطوات القادمة.

تعاطيت مع أمر إقصائي غير العادل وغير الموضوعي عن وزارة الخارجية، وتعييني سكرتيراً عاماً لمجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب على أنه إجراء احترازي أمني وسياسي، وإن كان ظالماً ومبالغاً فيه!

كنت قد نُصحت بحب وإخلاص من جميع الأهل والأصدقاء بعدم العودة ثانية إلى عدن، إذا أُخلي سبيلي وعدت سالماً إلى برلين الشرقية، بعد أول زيارة لعدن في الثاني من فبراير ١٩٨٦ م...، بل إنني حذرت من مغبة ائتمان من لا يجب ائتمانهم.. وحذرت من الاطمئنان إلى من لم يملكوا مثقال ذرة من رأفة وهم يقتلون بعضهم بعضاً ويدمرون الوطن والإنسان بهوس وحقد دفين...

أخذنا تلك التحذيرات على أنها من باب العطف والخوف علي، مع تقديري لأصحابها الذين أحبهم كثيراً وأعترف مدى حبهم لي وحرصهم على حياتي وأسرتي.. فلم أرضِ الإلتحاق بزملائي، الذين أخذوا حق اللجوء السياسي في الإمارات العربية ودمشق وغيرهما، وعادوا إلى الوطن في أوقات لاحقة، مكرمين معززين أشبه بالفاتحين.. وأعلنت للرئيس السابق علي ناصر محمد موقفي صراحة. وهكذا عدت إلى عدن رافضاً الكفاح من غرف وصالات الفنادق أو فيلات دمشق و (حدة) في صنعاء، مع معرفتي الأكيدة بأن مئات من الزملاء في قواعد الحزب الذين تمكنوا من الوصول بسلام إلى صنعاء، كانوا في ظروف معيشية ونفسية ضئيلة..

عدت ليس بهدف الكفاح ضد سلطة البيض وصحبه بالمعنى الدون كيشوتي للكلمة.. وإنما عدت لإيماني الراسخ بأن حركة التاريخ لن تقبل بديمومة الواقع الطارئ، الذي تصنعه الإرادة المعارضة لتطلعات الشعوب والأمم. فالتغيير لازم لجدلية الأحداث الفاعلة حتماً باتجاه التطور والتجاوز لكل المعوقات. وبهذا الوعي والإيمان عدت مراهنناً على أجمل ما في الناس مواطنين ومثقفين ومبدعين... من طاقات وإمكانات خلاقية لتغيير الواقع

الناشئ، وأن الخيرين وإن فرقتهم سبل وضغوط الحياة هم أكثر عدداً من السيئين وأن أصواتهم لا بد أن تعلو يوماً وإن خفت عقوداً.. لقد كنت أراهن على المستقبل.

ولأن الفرصة لا تأتي دائماً وإنما ينبغي أحياناً أن نصنعها، فقد استحسننا الآراء القائلة بضرورة اختراق ما تراكم من عوازل نفسية، وبالتالي إيجاد مبادرة شجاعة لتفتيت جدران الجفاء السياسي والإنساني، والعمل على فتح حوارات رحبة وموضوعية مع بعض قيادات الحزب والدولة، بالرغم من التصرفات والشطحات لبعض الذين حملتهم الظروف القبلية والمناطقية والقروية إلى سدة الحكم وقيادة الحزب والدولة.

كان لا بد لي من الاتصال بأكبر عدد من العناصر الفعالة في الساحة السياسية، وكانت (المقاييل) تلعب دوراً في هذا المجال. ولكن كانت مشكلتي المزمسة أنني لست من منظمي أو رواد المقاييل.. فأنا لا أتعاطى القات لأسباب ذوقية وصحية، ربما بسبب ذلك لم أستطع تكوين علاقات سياسية واجتماعية على أساس مقاييلي، كما أنني لا أميل إلى جلسات الثرائات، إذ أنني قد عرفت عن نتائجها غير الحميدة الكثير، ومع هذا فعلاقتي الإنسانية الاجتماعية والصدقية والرفاقية واسعة جداً إلى درجة أنني لا أجد متسعاً من الوقت للإيفاء بالتزاماتها.

حاولت البدء من حيث تتوفر الشروط الطبيعية للحوار، أي مع النخبة القيادية التي تجمعنا بها علاقات عمل، والتي لا تستفزها مبادرة ولا ترهب الحوار الجريء. أرتأيت أن أبدأ الحوار مع محمد سعيد محسن عضو المكتب السياسي، سكرتير العلاقات الخارجية، وهو شخصية أمنية يتطير الجميع من مجرد الاقتراب منها، وهناك اعتبارات وظيفية، فالرجل مشغول عن المجلس اليمني للسلم والتضامن والصدقة مع الشعوب وهو المجلس الذي عينت سكرتيراً عاماً له وفي هذا الإطار تكون العلاقة طبيعية معه، وتوفر هامشاً للحوار..، ولكن الأحاديث والحوارات معه ظلت ذات



طبيعة وظيفية وعملية صرف، ولا تخلو من الشد والجذب.. وعلى الرغم من تقديره لي إذ كان يحترم ويشمن جهودي في المجلس اليمني للمسلم والتضامن والصدقة مع الشعوب، ولكنه كان استفزازياً في تعليقه على تقديمي كتاب استقالتي إلى البيض دون التشاور معه.. وكذلك عندما حاولت لفت انتباهه إلى الإجراءات التعسفية للرقابة الحزبية تجاه عدد من الأخوة من خريجي ألمانيا الديمقراطية، ومن الذين يواصلون دراستهم هناك حيث كنت أتصدى للممارسات الأمنية المستهدفة عدداً واسعاً من طلاب الدراسات العليا في ألمانيا الديمقراطية الذين يحضرون الماجستير والدكتوراه، بمراجعة التقارير الأمنية الكاذبة عنهم وتفنيد مزاعم كتابها وتلفيقاتهم، فرد متسائلاً باستفزاز، بحضور نائبه الأستاذ عبد الجليل غيلان: ما القصة يا سروري؟! هل تريد كسب الناس على حسابنا؟ أجبته بهدوء: أنا أيضاً مشغول معكم في هذا الحزب أم إنني ابن السوداء (ابن الخالة)؟! عموماً.. كان الحوار معه ممكناً إلى حد ما، وفي بعض الحالات كان تعاونه إيجابياً وإن لم يسع على الإطلاق إلى تصحيح وضعي وتمكيني من استحقاقاتي الوظيفية وغيرها، وهو قادر، إذا شاء ذلك، في ضوء قرارات المكتب السياسي التي تقضي بترتيب أوضاعي، كما إنه لم يرتب لي أي وضع عند الوحدة المباركة ولا قبلها، وكان بمقدوره أن يعمل الشيء الكثير.

وكان الأخ فضل محسن، عضو المكتب السياسي، سكرتير العلاقات الاقتصادية، شديد العداوة لنا.. فكثيراً ما أساء لي دون مبرر. وقد علمت أنه كان وراء عدم تعييني وكيلاً للسياحة، حيث عارض بقوة ذلك المقترح، وهو ما ألح إليه الأخ (محسن) في تعليقه لعدم التعيين بقوله: إن مسئولاً كبيراً قد اعترض على ذلك. أنا في الحقيقة لا أبرئ أحداً من القيادة من عدم الحرص على نجاح ذلك المقترح. والحقيقة أن الرجل قد اتخذ مني عدواً له، دون أن تجمعني به خصومة ما أو أية علاقة أو صلة حزبية أو وظيفية مباشرة. فظل يقيمني سلباً ويسيء جزافاً أثناء

الاجتماعات الحزبية ولاسيما الموسعة منها، وأشير هنا إلى ما حدث في اجتماع كلية ناصر الزراعية في لحج عندما زعم بثقة عجيبة، أنني أمارس تأثيراً على الموقف السياسي لألمانيا الديمقراطية من سلطة يناير. وقد اكتشفت من خلال حواراتي اللاحقة معه، أن الرجل تعامل معي على قاعدة (إذا لم تجد الغريم فابن عمه)، بمعنى إن للرجل خصومات وعداوات مع بعض رموز فصائل العمل الوطني سابقاً، ولأن هؤلاء قد اختفوا من المسرح السياسي للحزب الحاكم بعد يناير، ولم يعد بإمكانه أن يطأهم بسوء، فما عليه إلا أن يشفي غليله من العبد لله الذي شارك بعضهم في يوم ما الانتماء إلى حزب البعث ثم إلى حزب الطليعة الشعبية.. وبسبب هذه القاعدة الخاطئة، عانى الكثير من الأخوة الذين جرى اضطهادهم وسجنهم وقتلهم...، كما كشف لي فضل محسن عن التقرير الذي كتبه ورفعهُ الأستاذ حيدر العطاس إلى المكتب السياسي عن نشاط وموقف السفير والسفارة في برلين، وتأثيري على القرار الألماني في التعاطي مع الوضع الجديد، وإبلاغي الألمان بعد الأحداث أن عبد الغني وباذيب مكلفان بالحوار مع القيادة السوفيتية نيابة عن علي ناصر، وأنهما يملكان كل التفاصيل عن الأحداث وتطوراتها. وسألني إن كانت قد تمت مناقشة هذا التقرير معي، فأبدت دهشتي وأجبت بالنفي. وتدرجياً بدأ الود الحذر يسود نقاشاتنا، التي كشف خلالها عن وجهة نظره ومواقفه من عبد الفتاح وعلي ناصر والصراع وأحداث ١٣ يناير... وعن تقويمه للوضع بعد مرور عام على الكارثة، وتحدث عن مشكلة عبد الكريم شمسان.. مشيداً به ومؤكداً على أن خلافه ليس مع عبد الكريم شمسان وإنما مع أنيس حسن يحيى، وطلب مني العمل على إقناع عبد الكريم بتسليم نفسه للسلطات الأمنية بضمانته الشخصية لحياته، كما وعد بدعمه شخصياً.. أبلغته عدم معرفتي بمكان اختبائه، فأشار عليّ بإقناع عائلته بالتأثير عليه لتسليم نفسه للسلطة.. فقلت له ليس لي معرفة حتى بأهله.. وسألني إن

كنت على علم بالمكاملة التلفونية التي تمت بين عثمان عبد الجبار راشد وزير العمل والخدمة المدنية في ذلك الحين وعبد الكريم، وما إذا كان عبد الكريم قد اتصل بي.. فنفيت علمي بتلك المكاملة مؤكداً عدم اتصال عبد الكريم بي. وكانت نصيحته الطيبة لي: احزن رأسك للعاصفة حتى تمر. كانت لقاءاتي أيضاً بالأخ الدكتور ياسين سعيد نعمان، عضو المكتب السياسي، رئيس مجلس الوزراء ودية، إذ كان الرجل يتعامل معي بلطف وكياسة وأدب جم.. وكنت أحس بتعاطفه وتفهمه لوضعي ولكن الوشايات - لا سامحها الله - أوقعت في قلبه الضغينة، فأساء إلي في مرحلة رئاسته للوزارة قبل الوحدة. ولم يكن مصدر هذه الوشايات، سوى أشخاص انتهازين تقوّلوا علي ليخطبوا وده وهو في السلطة، ولم يترددوا، حين فقد سلطته، في توجيه سهامهم إليه من على منابر الصحافة، بحديث يندى لذكره جبين الحر.

وكانت تجمعني بالأخ محمد حيدر مسدوس، عضو المكتب السياسي، سكرتير دائرة الأمن والدفاع، علاقة ود منذ كان سفيراً في بلغاريا، وكنت على اتصال دائم معه أثناء الأحداث فقد كان متفهماً لوضعي. وبحسب إفادته، إنه حاول عدداً من المرات إقناع الأمين العام شخصياً والمكتب السياسي بتصحيح وضعي، ولكن الاستجابة لم تكن مشجعة على الإطلاق. أما الأستاذ حيدر أبو بكر العطاس، عضو المكتب السياسي، رئيس هيئة الرئاسة، فقد بات من المؤكد أن تقاريره وتقويماته غير الدقيقة والمتحاملة، لعبت دوراً حاسماً في تنامي عدااء الأخ / البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني لي.. (المصدر الأخ / فضل محسن عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية حينها).. ومع هذا نُقل إلي إشاداته بما أنجزته في مجال مسؤولياتنا الوظيفية في مجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب، كما نقل جلساؤه قوله: يتمتع السروري بقوة تحمل غير عادية، ذلك بأنه، على الرغم مما لقيه من متاعب، قد صمد



وأثبت مصداقية وجدارة وثقة عالية بنفسه.. وفي معظم لقاءاتي الرسمية مع العطاس، كنت غالباً ما أصطحب معي الأخ خالد باراس، وهو مناضل قديم، فصل من عضوية اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في مطلع عام ١٩٨٧م تعسفاً، وقد كان يعمل عندما انفجرت الأحداث في ١٣ يناير ١٩٨٦م ملحقاً عسكرياً في سفارتنا في موسكو.. ومصنف ضمن جماعة علي ناصر محمد..، ولكن له علاقة ود حميمة مع العطاس، لهذا لم يتعرض إلى كثير من الأذى، وقد نقل إلى مجلس السلم والتضامن نائباً للرئيس كنوع من العقاب.

وظل المرحوم سعيد صالح، عضو المكتب السياسي، وزير أمن الدولة، في حواراتي معه مقتنعاً بتقارير مشبعة بالافتراءات والتلفيقات، وطالما حاول الحصول على أن أسلم بصحة ما أوردته تلك التقارير الأمنية. كنت أقابل تلك المحاولات برحابة صدر مؤكداً له أنني لم أرتكب أي خطيئة وطنية، وأن الصراع السياسي وما تولد عنه من أحقاد ومؤامرات ودسائس، وما أدى إليه من أحداث دامية، قد جرى وأنا خارج الوطن، وكلما قيل وكتب عني ما هو إلا مجرد هراء.

أما الأمين العام للحزب علي سالم البيض، فظلت العلاقة معه فاترة.. بل إن بغضه وجفائه لي باتا واضحين، ومع هذا فاجأني بزيارة سريعة الى مكثي في مجلس السلم والتضامن والصدقة مع الشعوب في خورمكسر، في عام ١٩٨٧م بصحبة الأخ محسن.. ولم أفهم غرض تلك الزيارة غير المستوقعة.. ولكنني أستطيع أن أتكهن أنها محاولة لتخفيف حدة العداء والجفاء الطويل. وأثناء زيارتهما، أبديا رضا وارتياحاً لما شاهدها من عمل وجهد مبذول، كما أثنيا على ما حققته من نجاح في عقد أول مؤتمر وطني لحركة السلم والتضامن، وتشكيل لجان أنصار في كل محافظات الجمهورية، ومنح الهيئة الدولية ميدالية (أحد رسل السلام) في العام الدولي للسلام في عام ١٩٨٦م لمجلس السلم والتضامن في بلادنا، وتنظيمي



فعاليات دولية وإقليمية مختلفة من أجل تأمين السلام في المنطقة، وإبقائها خالية من السلاح النووي.

أحترم كثيراً الأخ المناضل المرحوم صالح أبو بكر بن حسينون، عضو المكتب السياسي، وزير الطاقة والمعادن، رجل دمث الأخلاق، متزن وواقعي، كريم الخلق، وناضج الرؤية والمواقف...، تعاطف معي كثيراً وآزرني قدر استطاعته.. ووقف لأكثر من ساعتين في مناقشة الأمين العام، عندما قرر طردي من عضوية اللجنة المركزية، قبل عقد دورة اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، التي تقدمت الكونغرس الحزبي الذي عقد في ٢٠ - ٢١ يوليو ١٩٨٧م، حيث جاءني الأخ / البيض بتقرير مطوّل مذيّل بتوقيع رئيس لجنة الرقابة الحزبية العليا حينها يحمل جملة من الاتهامات الملفقة التي رفضتها شكلاً ومضموناً... وكان يهدف إلى اتخاذ قرار الطرد من اللجنة المركزية ورفع الحصانة عني، ليتم اتخاذ إجراء الاعتقال، فرحمة الله على رفيقنا العزيز بن حسينون، وأسكنه الله فسيح جناته...

وللتاريخ أقول، في ذروة الغليان التأمري على حياتي عام ١٩٨٧م، جاعني الزميلان ناصر جعسوس وفضل عبدالرب، اللذان كانا يعملان برفقتي في مجلس السلم، وهما مصنفان ضمن جماعة علي ناصر وعرضا عليّ الهروب إلى صنعاء لأن هناك خطراً حقيقياً على حياتي من قبل بعض عناصر المكتب السياسي وأمن الدولة، وأبدى جعسوس الاستعداد التام لترتيب الموضوع.. فرديت عليهما بأني باق في مكاني.. وليكن ما يكون. هل كان ذلك فخاً أم حقيقة؟ لا أدري، لكني شكرت الرفيقين عليّ موقفهما الطيب، وقلقهما النبيل على حياتي، التي أصبحت قصداً للمؤامرات المحمومة منذ عودتي من برلين إلى أرض الوطن.

## صور من التجربة المرة

لم يكن من العسير عليّ التعرف على طبيعة السلطة الجديدة بعد يناير ١٩٨٦م وموقفها من الذين لم يدينوا لها بالولاء السياسي في مرحلة الصراع السابقة، ولا سيما بعد قرار إقصائي عن العمل في وزارة الخارجية بعد عودتي إلى عدن في أواخر عام ١٩٨٦م. فقد أخذت صورة الواقع السياسي الجديد تتضح أكثر، فالسلطة ترتاب في الكثيرين، وهي لن تتوانى في تكتيف أيديهم، ولو كان في ذلك تعسف وظنم لتاريخهم الوطني. وقد تم إقصائي عن وزارة الخارجية في أجواء سياسية وأمنية عدائية، إذ كانت الحملة السياسية والأمنية الشعواء قد بدأت ضدي وأنا مازلت في ألمانيا الديمقراطية سفيراً...

وكان ما يحدث لي في عدن، امتداداً سافراً لبداياته الأولى في برلين الشرقية، فقد أصبحت هدفاً للمتابعة البوليسية الدقيقة والتقارير الأمنية المنظمة.. وضع بيتي، وجميع أفراد اسرتي، وكل زواري من الأهل والأصدقاء والزملاء، تحت الرصد الأمني على مدار ٢٤ ساعة، بما فيه مكالماتي الهاتفية. وبسبب مباشر من رعونة المتلصصين الأمنيين ووجودهم الثقيل على مقربة من سكني وحركاتهم المكشوفة، أثاروا إهتمام وقلق الجيران، الذين اعتقدوا خطأ أنهم هنا من أجل حمايتي، وعندما سئلوا، صرّحوا لأحد الجيران، من ذوي الصلة السابقة بالجهاز الأمني، أنهم مكلفون بمراقبة منزل السفير عبد الوكيل السروري وحركته وزواره،

ولفت جاري الطيب انتباهنا للأمر. وقد تكرر هذا التنبيه من أكثر من زائر لبيتي، ومنهم المناضل الراحل محمد بن محمد المخاوي، الذي كان في كل زيارة لمتري يتابع بسيارة بيجوت حتى قرب منزله. ويبدو أنها كانت قد أعطيت لهم توجيهات بتصعيد حربهم النفسية، وإن تطلب الأمر إشاعة ملاحقتهم لي بين الناس، فضلاً عن شعورهم بالنشوة والغرور وهم يقدمون أنفسهم للناس بصفتهم رجال أمن دولة.

في أول تعميماتها الحزبية، أعلنت القيادة الحزبية الجديدة، إيدانها الواضحة لي، فوصفتني بأحد أقطاب زمرة الرئيس علي ناصر، كما ادعت أنني مازلت حتى لحظة إصدار ذلك التعميم الحزبي أعمل ضدهم مناصراً لزمرة الرئيس علي ناصر محمد... كان التناول صريحاً وبالأسم، والإدانة مؤكدة لاريب فيها... وأني مؤثر بشكل عجيب على القيادة الألمانية الديمقراطية (أول تعميم حزبي على منظمات الحزب في الداخل والخارج بعد دورتي اللجنة المركزية المنعقدتين الأولى في ١٩٨٦/١/٢٤ م والثانية في فبراير ١٩٨٦ م).

حدث ذلك وأنا ما زلت سفيراً لدى ألمانيا الديمقراطية، بل ما زلت عضواً حزبياً قيادياً في أعلى هيئة حزبية قيادية شرعية (اللجنة المركزية) الأدهى من ذلك، تجنبهم إفادتي أو إطلاعي رسمياً على ذلك التعميم الحزبي، إذ عرفت بصدوره ومضمونه وتعميمه على قواعد الحزب في ألمانيا الديمقراطية وموسكو والمجر وبلغاريا... فضلاً عن منظمات وقواعد الحزب في الداخل، من خلال اتصالات كثيرة من الأصدقاء في أكثر من بلد. وكنت قد توقعت ذلك حين لم توجه لي الدعوة لحضور أي دورة من دورات اللجنة المركزية بصفتي عضواً فيها.

لم يكن الأمر، هيناً، ولكني كنت مستوعباً لطبيعة تقويم وموقف السلطة الجديدة العدائي، وما هي دوافعه الحزبية والسياسية والشخصية.

تفانم الموقف ووصل ذروته في الاجتماع الحزبي الموسع الذي ترأسه السيد سيف صائل في القاعة الكبرى في معهد باذيب للعلوم الاشتراكية (عام ١٩٨٧م) حين طالب المدعو صالح حسن المعروف بـ (ابن حبيب)، السذي نط بعد يناير إلى كرسي نائب وزير الزراعة، بضرورة اعتقالي ومحاكمتي على اعتبار ذلك الإجراء أضعف الإيمان. كما أصر المدعو سالم عبدالله ياسين، في اجتماع حزبي موسّع في مسرح وزارة الثقافة والإعلام في التواهي (عام ١٩٨٧م) برئاسة السيد جرهوم، وزير الثقافة والإعلام، على ضرورة إعدامي، قصاصاً وثأراً لقتل كوكبة من صف الحزب المبدئين وقد لقي الأول حتفه في حادث مروري، وابتلي الثاني بالعبث بالمال العام، ووضع رهن الاعتقال لمحاكمته، ثم تمكن من الهروب.

المدعو باجنيد، المدعي العام للدولة، وعضو الرقابة الحزبية العليا بعد الأحداث الدموية، أجهد نفسه بالمطالبة بضرورة رفع الحصانة الدبلوماسية عني، كمقدمة قانونية لاعتقالي.. بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية، وأصحاب النفوذ في المكتب السياسي.. ورئيسة لجنة ضمير الحزب.. (لجنة الرقابة الحزبية العليا).

كما رفع تقرير مالي كيدي، يفتقر إلى الذكاء في حبك الأكاذيب إلى المكتب السياسي أهتمت فيه بإنفاق المال العام في سفارتنا في ألمانيا الديمقراطية لكسب أنصار لصالح الرئيس الأمين العام السابق علي ناصر محمد، وتقديم الدعم للمستشار في السفارة والمستشار التجاري، تمهيداً لمغادرتهم برلين والحقاق بجماعة علي ناصر.

كان مستوى من مستويات الإصرار على التآمر وحبك المؤامرات، وكان مضمونه أبعد من أن يتجانس مع أسلوب إدارتي لمال السفارة العام، وقد شهد بذلك بعض صقور النظام الجديد.. كما إن السفير البديل لي ومحاسب السفارة، أكدا قانونية وسلامة إدارتنا لأموال السفارة، بل إنني



تركت ورائسي أموالاً إضافية أخرى جرى تخصيصها وتوريدها رسمياً من فارق صرف العملة، وهي تكفي لفتح ثلاث سفارات جديدة. (المحاسب والسفير ما زالوا حين يرزقان) علماً بأن هذه الأموال الناجمة عن فارق صرف العملة ليست محسوبة من أموال السفارة العامة، وكان يجري سابقاً تقاسمها من قبل المتنفذين في السفارة، دونما أية مساءلة.

وعندما اجتمع المكتب السياسي لمناقشة ذلك التقرير وما فيه من اتهام، انبرى لهم أحد الأخوة من المكتب السياسي ذاته، مفنداً تلك التهمة الوضعية مرهناً على نزاهتي وبراعة ذمتي.

وفي سياق التهم المكاللة لي، التي كان بعضها مضحكاً على اعتبار أن شر البلية ما يضحك، اتهمت ببناء حزب بعد عودتي إلى عدن يتبع علي ناصر محمد، وقد ورد ذلك في التحقيقات التي تزعمها بعض الصقور في لجنة الرقابة الحزبية العليا والمكتب السياسي وأمن الدولة، وعندما اكتشفوا سذاجة تلك التهمة، تداركوها بإدعاء إعادة تأسيسنا لحزب الطليعة الشعبية، واستئناف نشاطه السري بهدف الإطاحة بسلطة الحزب الاشتراكي اليمني، وبدعم خارجي (تقرير وزير أمن الدولة الذي عرضه علينا الأمين العام علي سالم البيض).

كانت هذه التهمة تصوراً ساذجاً من عناصر أمن الدولة لحقيقة لقاءاتنا المستمرة ببعض ممن تبقوا من أشرف المكافحين الوطنيين، سواء من حزبنا سابقاً حزب الطليعة الشعبية أو من تنظيم الجبهة القومية ذاتها، أو من الأخوة في اتحاد الشعب الديمقراطي، حيث كنت ألتقي ودياً مع كل الأخوة في الحزب الاشتراكي اليمني، الذي كنت مازلت عضواً قيادياً فيه... وكانت تهمة بائسة كشفت عن تشوه العقلية السياسية الأمنية التي سادت وسببت قلقاً ورعباً للجميع.

ولم تتوقف ألاعيب عناصر أمن الدولة... إذ قام بعضهم وهم من العاملين معنا في مجلس السلم والتضامن والصدقة مع الشعوب، بعمل آخر

تمثل في العبث بصور قتلى العنف في الحزب عبدالفتاح - عنتر - شائع -  
مصلح... حيث تم طمس عيوتهم فبدوا في الصورة كأنهم عميان.  
كان المراد من تلك التصرفات الغريبة، أن توجه لي مهمة العبث بصور  
الشهداء. على الفور، وبكل هدوء وضغط على أعصابي، ذهبنا لمقابلة  
محسن عضو المكتب السياسي، سكرتير العلاقات الخارجية في سكرتارية  
اللجنة المركزية، أبلغته رسمياً بهذه المكيدة التي ترمي إلى تشويه موقفنا  
السياسي والنيل مني، مؤكداً له تصاعد المكائد الأمنية، ثم قمنا بتسليمه  
مفاتيح مكتبنا في مجلس السلم والتضامن والصدّاقة مع الشعوب، تعبيراً عن  
رفضنا العمل في أجواء بوليسية وممارسات أمنية عدائية، ستقود حتماً إلى  
عواقب وخيمة للغاية. وللحقيقة كان للرجل موقف إيجابي حيث استدعى  
عناصره إلى مكبه وعثفهم، ويبدو أنه طلب منهم الكف عن القيام بأية  
حركات مشابهاة.

ومن التهم التي وجهت لي ما ورد في تحقيقات اللجنة العليا للرقابة  
الحزبية، واللجان المصغرة للتحقيق من اتهامي بالتستر على إرهابي هارب  
من العدالة، كانت سلطات أمن الدولة تبحث عنه، وهو عبد الكريم  
شمسان، عضو اللجنة المركزية، نائب سكرتير الدائرة الاقتصادية، الذي  
استطاع الإفلات من الأسر والاعتقال، وظل مختفياً في مدينة عدن منذ أن  
حسم القتال الأهلي، فقد ظل الرجل يتنقل من بيت إلى آخر، ومن مديرية  
إلى أخرى، ويجري اتصالاته مع بعض رفاقه القياديين في السلطة الجديدة،  
بغرض تأمين خروجه من عدن إلى شمال الوطن ليلحق بركب علي ناصر  
محمد.

لم تكن لدي معلومات دقيقة حول مصير عبد الكريم شمسان، قيل إنه  
قتل أو صفّي أثناء القتال في مبنى سكرتارية اللجنة المركزية أو خارجها،  
كما قيل إنه تمكن من الفرار إلى صنعاء وقيل أيضاً إنه في عدن مختفياً في  
مكان ما.

وقد استطاعت سلطات واستخبارات أمن الدولة الحصول على معلومات حول مكان وجوده، حيث قامت باعتقال زوجة أحد الزملاء القياديين السابقين في الحزب الاشتراكي اليمني، وعند استجوابها رفضت الاعتراف بإيواء عبد الكريم شمسان، وترتيب خروجه من عدن، وبالتالي أنكسرت علمي باختفائه لديهم. ولكنها في المرة الثانية من الاستجواب، تحت ضغط الخوف والإرهاب النفسي انهارت واعترفت بإخفائه وترتيب إجراءات تهريبه من عدن ... مضيعة علمي بذلك. وللحقيقة فقد كان للمرأة سجل طيب في التعاون مع أشخاص آخرين، اختفوا بعد الأحداث الدامية خشية بطش المنتصرين، وتم تهريبهم إلى الشطر الشمالي من الوطن بسلام، بالتعاون مع جماعة الرئيس السابق. ولم يكن إقرارها باطلاعي على مكان اختفائه ادعاءً وكذباً، ذلك إن في يوم من أيام تخفي عبدالكريم شهد الموقف تطورات عدة كان من نتائجها اطلاعي على مكان وجوده (وثيقة رقم (٣)). ولكن كان من الصعب جداً علي بل من المستحيل، الإدلاء بأية معلومات تضر بحياة إنسان وتعرضه للمهانة والتعذيب وربما القتل، خصوصاً وأنا أعرف طبيعة الصراع، وأعرف نتائج اعتقال أي زميل بل أي شخص، فضلاً عن معرفتي بأن أغلب زملائي إن لم نقل جميعهم ليسوا دمويين ... بل هم شجعان بالمعنى الرجولي والأخلاقي للكلمة.. مما يعني عدم إمكانية تورطهم في القتل. وهكذا لم يكن لائثاً وطنياً وأخلاقياً المساهمة وإن كان بحسن قصد، بإزهاق حياة أي زميل لمجرد اختلافه حزبياً وسياسياً مع زملائه الآخرين. لقد كنت دائماً - أو هذا ما أعتقد - عاملاً إيجابياً في حياة الآخرين لإيماني بالأخوة الوطنية والقيم الإنسانية التي غدت جزءاً من تكويني الأخلاقي والثقافي والسياسي، وبالرغم من جميع المحن السياسية والأمنية التي مرت بها، وكدت أحياناً أن أفقد فيها حياتي، إلا أنني لم أفرط بالثوابت الأخلاقية التي أعتز بها مهما كانت التضحيات ... لقد آليت على نفسي أن لا أزرع الشوك في باحة أحد، بل حاولت



أن أزرع الورد دائماً في القلوب.. فإذا كان هذا هو منهجي الذي وازلت عليه في علاقاتي بكل من حولي، فكيف يمكن لي أن أتخلى عنه حين يتعلق الأمر بحياة إنسان شاركني معاناة النضال الوطني، وكثيراً من قيم ومثل الحياة... هذا ما توهمه نفر ممن حرصوا على العثور على عبدالكريم شمسان، وحين يؤسوا من الوصول إليه عبري، كان هناك من مات ضميره وقبل أن يشي به بعد أن مثل الود والحرص عليه.

اعتقل عبدالكريم شمسان، المناضل الشجاع والرجل الهادئ، وزج به في معسكر الفتح وتعرض كغيره ممن أدخلوا ذلك السجن الرهيب، لأبشع أنواع التعذيب الذي يندى لذكره الجبين.. وذهب إليه المحققون مراراً، وفي مقدمتهم المدعي العام للدولة باجنيد، يسألونه عن عدد المرات التي زرته فيها أو اتصل بي وهو في مخبئه، كانوا مصرين أن يعترف فاستخدموا كل الوسائل غير الإنسانية، ولكنه ظل صلباً فلم يمنحهم غايتهم لأنه يعلم أنهم سيتخذون من اعترافه ذريعة للإيقاع بي. كان هذا بعض ما حكاه لي بعد خروجه من السجن... لقد كان عبدالكريم، وأنا، ومعنا آلاف الذين اعتقلوا وعذبوا حينها أو أعدموا، ضحايا للترعة الانتهازية والنفعية المؤقتة والقوة الجاهلة الجائرة التي سادت الحياة السياسية بعد يناير ١٩٨٦م.

سلسلة التهم هذه غدت مادة خصبة بين يدي وزير أمن الدولة، سعيد صالح، الذي جمعها في تقرير مقدم إلى الأمين العام علي سالم البيض، الذي اجتمع بي وعرض علي محتواه محاولاً أن يثير مخاوفي، وأن يحصل على اعترافات يستثمرها في المطالبة بإسقاط عضويتي في اللجنة المركزية.. كان ردي حاسماً وصريحاً، فنفيت كل ما تلاه على مسامعي من مزاعم وزيره، وطالبت بتحقيق رسمي يضع حداً لهذه المسرحية الهزيلة. وهكذا بدأت اللجنة العليا للرقابة الحزبية تحقيقاتها المطولة معي، التي اتسمت بعدم التراحم، والنية المبيتة للإذلال، ومارست شتى ألوان الإرهاب والتخويف وانتهت إلى اتخاذ قرارها الجائر بطردي من الحزب، بالرغم من



ارتفاع بعض الأصوات التي اعتبرت القرار مجحفاً.. لكن لا حول لها ولا قوة في التحالفات العصبوية والسياسية.

ازدادت معاناتي، وشعرت بالحزن والألم وأنا أرى الظلم الفادح يقرر مصري دون هوادة، في ظروف غابت عنها كل قيم العدالة الإنسانية... وفيما كنت أعاني الأمرين في عدن كان أتباع الرئيس علي ناصر محمد ينهالون علي نقداً وتجرّيحاً دون مبرر ويأولون عودتي إلى عدن بما شاعوا من مبررات وأسباب، هي جزء من طبيعتهم. لقد كنت في قم (الطاهش)، بين أنيابه الحادة المتسخة، وكانوا في نعيم غرف وصلات الفنادق العربية والعالمية الراقية يرحمون بالغيب السياسي ويلومونني... أرادوا مني السقوط وكأن ما نحر من أضاح آدمية، في معارك ١٣ يناير ١٩٨٦م، في مجازرها الجماعية الرسمية وغير الرسمية، لم يشف غليل قادة الحرب.

\* \* \*

لم يكن عداء سلطة يناير للعناصر المخلصة التي أبت أن تناصرها، ووقفت موقفاً رافضاً لمبررات الصراع والتناحر على السلطة، يقف عند حد ولكن تعددت وسائله وأشكاله. فبنهنية ونفسية سياسية مريضة، جرى ترتيب قدوم وفد الحزب الاشتراكي إلى برلين في أبريل ١٩٨٦م، مع سفير دولة ألمانيا الديمقراطية في عدن. في حين يقتضي البروتوكول الدبلوماسي أن يتم ذلك مع سفير بلادنا في ألمانيا الديمقراطية. وكان ذلك تجاوزاً بروتوكولياً كبيراً أربك الدبلوماسية الألمانية وأخرجها..

ودون اكتراث باللياقة الدبلوماسية، وصل الوفد الحزبي برئاسة البيض إلى ألمانيا الديمقراطية... ولم يتصلوا بي إلا عندما واجهوا بعض الصعوبات، فاضطرت إلى التدخل لتذليلها.. كما إني تدخلت تمهيداً أيضاً لمعالجة الحرج السياسي والأدبي الذي وقع فيه البيض نفسه، عندما لم يسمح له بإلقاء كلمة الوفد في المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الألماني الموحد، إذ

اضطرت إلى تمكينه من القاء كلمته من غرفة جانبية لأغراض إعلامية  
صرف ، لأن للقيادة الألمانية وجهة نظر في تقويم الصراع وأحداث ١٣  
يناير ١٩٨٦م، تتناقض كلية مع وجهة نظر المكتب السياسي للحزب  
الاشتراكي اليميني... ومع ذلك استمر الأمين العام وتعهد إظهار عدائه  
السياسي لي بأسلوب غير مناسب ولم يستطيع أن يفرق بين عدائه وبين  
كوني سفيراً حتى تلك اللحظة لسلطته وحكومته الجديدة... إذ التقى  
بالرئيس الألماني أريش هونيكر بحضور سفير ألمانيا الديمقراطية في عدن،  
مستبعداً إياي من حضور هذا الاجتماع الرسمي، مما ترك انطباعاً سلبياً لدى  
الرئيس هونيكر والدبلوماسية الألمانية وكشف عن موقف وسلوك غير لائق  
لا يمت بصلة للكياسة في معالجة الخصومة السياسية، وهو ما تكرر في لقاء  
الوفد مع سفير جمهورية أثيوبيا الاشتراكية في برلين في ٢٠/٤/١٩٨٦م..  
لكنه اصطحبني معه في اللقاءات الثنائية مع الأحزاب والتنظيمات وحركات  
التحرر المشاركة في المؤتمر قائلاً لهم: نحن لسنا ضد أحد.. وها هو السفير  
من فصيل حزب الطليعة الشعبية سابقاً ما يزال سفيرنا في برلين. كلمة حق  
أراد بها باطلاً!!

التقيت الأخ البيض في مكان إقامته في دار الضيافة مساء يوم ٢١/٤/  
١٩٨٦م، كنت واضحاً في حديثي النقدي معه، وسألته: ما حاجتكم لكل  
هذا السلوك المعادي لي؟! لم يكن من اللائق تجاهلي في بلد أنا ما أزال رسمياً  
سفيراً فيه لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ما لم تقدموا على فعل العكس  
رسمياً أيضاً.... أما أن تستعرضوا عداءكم السياسي، بإهمالي وعدم  
الاكتراث بوضعي الدبلوماسي والأدبي، فهذا لا يجوز ولا يليق.. ثم على  
ماذا تريدون أن تبرهنوا للألمان ولأنصاركم؟!

طبعاً لم أتوقع من البيض اعتذاراً أو تبريراً، فالرجل له طريقته الخاصة في  
التعامل فكيف الحال، وهو زعيم وأمين عام للحزب الاشتراكي اليميني؟!  
فكان رده أن عزا كل ما حدث لعدم حسم القيادة الحزبية والسياسية أمري  
بعد!! أعربت له عن عدم قدرتي احتمال هذا الوضع، وأن العمل في مثل

هذه الأجواء وهذه العلاقات غير مشرف، وأنني مستقيل منذ اللحظة على أن أسلمه كتاب إستقالي الرسمي في صباح الغد. وفعلتها... وانتابني شعور بالراحة النفسية، حيث تخلصت من حمل ثقيل طال زمنه أكثر مما ينبغي... (انظر وثيقة رقم (١)).

وقد لامني الأخ سالم صالح محمد، الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني، بعد عودتي إلى عدن، عاتباً عليّ تقديم استقالي إلى البيض قائلًا: لماذا منحته هذه الفرصة؟! قلت له: المسألة ليست بهذا التبسيط... سواء منحته الفرصة أو لم أمنحه فإن الأمر قد حسم مبكراً... وذلك ثابت منذ أواخر يناير.

\* \* \*

لم تكن آثار الصراع السياسي في قمة السلطة، ثم اندلاع المعارك في يناير، قاصرة على أبناء الوطن في الداخل، بل امتدت إلى خارجه، فاصطلى بحرها الكثيرون من العاملين في السلك الدبلوماسي والمجال الطلابي الذين نالهم التصنيف السياسي للصراع بين (زمرة) علي ناصر محمد و(طغمة) علي سالم البيض.

كانت الأوضاع في ألمانيا الديمقراطية جزءاً من هذا الواقع، بالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها للحد من امتداد حمى الصراع إلى هناك وقد تفاقمت الإشكاليات بعد حسم الصراع، بوجود عناصر قيادية في السلطة على قناعة بتصنيفي ضمن تيار علي ناصر، فأخذت تدعم بعض الطلبة من رعايا السفارة المشهود لهم بسوء الصيت، وتحرضهم على إثارة المشاكل ومهاجمة السفير وابتداع الشائعات. وقد وصل التعاون بين الطرفين درجة عالية من التنسيق المكشوف، ثقة من العناصر القيادية في أن الساحة السياسية غدت طوع يمينهم يصرفون أمورها كيفما شاعوا ومتى شاعوا، دون رقابة من أحد، ودون وازع من حياء من مخالفة ذلك للتقاليد

---

\* عرضنا لجانب من هذه الجهود في الفصل الثاني من هذا الكتاب



والمبادئ الحزبية التي طالما تغنوا بها. ففي الاجتماعات الموسعة التي شهدتها منظمة الحزب في عموم ألمانيا في عام ١٩٨٦م، بحضور عدد من القيادات الحزبية، أعدت رسالة للترول في هذه الاجتماعات تتضمن في قسم منها تقييماً لمواقف الأحزاب الشيوعية والدول الاشتراكية من أحداث يناير. كانت الرسالة مغلقة، فحاولت أن أطلع عليها بصفتي عضواً في سكرتارية اللجنة الحزبية لمجال ألمانيا، ولكنني فوجئت بمنعني من ذلك من قبل السكرتير الأول، في حين مكثت هذه الرسالة أسابيع عند شخص لا تتجاوز درجته عضوية لجنة حزبية، وهو عبد الباري دغيش، الذي اطلع عليها وأشاع محتواها، ولا سيما التقييم السلبي لموقف سفارتنا في برلين، بقصد التشفي. وعندما أنزلت الرسالة إلى الاجتماعات وقُرأت، كان هناك حضر على قراءة القسم الخاص فيها بمواقف الدول الاشتراكية وموقف السفارة في برلين. وفي الاجتماع الذي عقده الأخ محمد سعيد عبدالله (محسن)، مع القيادات الحزبية اليمنية في ألمانيا بحضور الرفيق سالم جبران، في أبريل ١٩٨٦م، فوجئت بسيل من الانتقادات والملاحظات المتعلقة بأداء السفارة، ذات صلة مباشرة بما ورد في الرسالة المغلقة، وقد كتبت بعبارة دقيقة نسقت باتقان، مما يدل على أنها أعدت بعد الاطلاع على الرسالة المغلقة، وقبل الاجتماع الذي قرأت فيه بوقت كاف يهيئ لها الصياغة المتقنة، وهذا يدل على التنسيق المسبق بين القيادة والمنتقدين، الذين لم يكونوا سوى أعضاء في اللجنة الحزبية، لا يتجاوز عددهم أصابع اليد الواحدة في خضم العدد الكبير للمجتمعين. والمدهش أنهم تحدثوا في قضايا تقع ضمن الشؤون الداخلية للبعثة الدبلوماسية، رغم أنهم يدرسون بعيداً عن برلين. فأني طريق يمكن أن يسلكوها للوصول إلى ما يزعمون ١١٩٩ أم إنها خبرتهم المهنية التي يتفانون في تنميتها وعرض خدماتها؟! وقد كان للمنظمة القاعدية في السفارة التي تراقب سير العمل السياسي وجهة نظر مخالفة، فلم تكن راضية عن تلك الافتراءات والأكاذيب، ولكنها أثرت



الصمت في ذلك الاجتماع، خشية أن تمتد إليها خيوط التآمر والدسائس التي سادت أجواء الاجتماعات، ثم بادرت لاحقاً إلى تسجيل رأيها كتابياً وإقراره في اجتماعها المنعقد في ٥/٥/١٩٨٦م، وبعثت به إلى الجهات المعنية داخل الوطن. ويتفق مع وجهة النظر هذه رأي البعثة الدبلوماسية بكل طاقمها حزبيين ومستقلين، الذي سجلته كتابياً، في جميع الإجراءات والمواقف التي اتخذتها السفارة منذ أحداث يناير ١٩٨٦م. في حين ظلت سكرتارية منظمة الحزب لمجال ألمانيا الديمقراطية ملتزمة الصمت، بالرغم من معرفتها بزيف تلك الإدعاءات، وقد طلبت شخصياً أثناء الاجتماع من السكرتير الثاني، حسن حسين، المكلف بأعمال السكرتير الأول أن يبين موقفه من تلك الانتقادات، ولكنه لم يفعل!! لأنه أحد الذين كانوا يقفون وراء تلك الادعاءات.

ولم يكن مقدراً للإساءات أن تقف عند حد، فقد تمادى هؤلاء الطلاب في ابتداء الإشاعات وإذاعتها في جلساتهم الخاصة، وقد وصل الأمر ببعض الأدعياء أن يبلغوا الألمان أن السفير قد أصبح عمره قصيراً، وأهم لن يسمحوا له بالبقاء سوى بضعة أسابيع ثم يطردونه من السفارة والحزب!! ومثل هذه الأقاويل تفتح الباب لسؤال كبير: هل الحالة المتردية، التي آلت إليها الأوضاع السياسية بعد قتال يناير ١٩٨٦م، قد بلغت من سوء درجة أن يتوهم أمثال هؤلاء الطلبة، الذين لا يتجاوز عمر الواحد منهم حزبياً أصابع اليد، أنهم قد أصبحوا مؤثرين في القرار السياسي!!؟.

عندما لم تفلح كل المحاولات المخبرانية والمهستيرية في النيل مني، ابتدعت سكرتارية منظمة الحزب في عموم ألمانيا، ومعظمها من الطلاب، استمارة (تطهير) تستهدف الكثير من العناصر الحزبية والقيادية بما فيها طاقم السفارة. حملت الاستمارة عدداً كبيراً من الأسئلة التي تقيم نزاهة كل عضو في منظمة الحزب، ثم وزعت مع استمارة أخرى أعدت فيها

الإجابات المطلوبة، على جماعات من المنظمات القاعدية تم اختيارها بعناية وفق الولايات الشخصية والمناطقية، وقد رفض معظم أعضاء المنظمات القاعدية العمل بهذه الاستمارة، واشترطوا لقبولها أن تكون صادرة عن المكتب السياسي أو اللجنة المركزية، وأن تملأ من قبل أعضاء المنظمات القاعدية بدلاً من قصرها على المشرفين، كما أخذوا على الاستمارة كثرة أخطائها الناتجة عن الاجتهادات الذاتية لبعض الطلاب. وبالرغم من موضوعية هذا الطرح، إلا أن اللجنة الحزبية أصرت على العمل بالاستمارة، مدعية أن هناك توجيهات بذلك من المكتب السياسي. ولم يكن ذلك صحيحاً، حيث جاءت التوجيهات بإلغائها، ولكنها تجاهلتها لتحقيق مآربها، فكانت النتيجة أن نبشت الأحقاد الدفينة، وتحولت الاجتماعات إلى مشاجرات وصراعات شخصية، ونحيت وثائق الحزب جانباً ليحتكموا إلى القيل والقال وإلى شهادة الطلبة الألمان، الذين زج بهم ليصبحوا شهوداً بين المتخاصمين.

بعد فتور العلاقات اليمنية الألمانية وجد هؤلاء الطلاب في القيادة السياسية أرضاً خصبة أكثر من ذي قبل، لاستقبال تقاريرهم التي غدت تصنف في باب تحليل إشكالية العلاقات بين البلدين. والحقيقة، أن تقييم القيادة الألمانية لأحداث يناير كان يتعارض كلياً مع رؤية السلطة في عدن، فالألمان يرون أن ليس للصراع أي بعد سياسي أو أيديولوجي، إنما هو صراع قبائل تتنازع على السلطة. وبناء على ذلك لم يتحمس الألمان للقيادة الجديدة فأصبحت العلاقات بين البلدين بالوهن والفتور، مما أزعج القيادة في عدن وأثار حيرتها!! فنشط الانتهازيون من الطلبة في تقديم اجتهاداتهم، التي لم تتجاوز التشنيع على السفير وكيل التهم له، فادعوا، أن السفارة غررت بالألمان فأخفت عنهم المعلومات وضللتهم، فتبنا موقفاً سلبياً من أحداث يناير. وقد وجدت هذه التهم آذاناً صاغية من السلطة، فظلمت بعض الجهات تردها ردحاً من الزمن. وتتملكني الدهشة، كيف

يمكن أن يعلل موقف دولة بحجم ألمانيا، بهذا التعليل الساذج؟! ومتى كانت السدول تبني مواقفها على آراء السفارات الأجنبية؟! وهل كان الألمان حقاً يجهلون طبيعة الصراع وينتظرون من ينير لهم وجه الحقيقة؟! ألم تكن لهذه الدولة سفارة في عدن، ومستشارون في أغلب المرافق الأساسية في الدولة والحزب؟! أليست هذه الدولة جزءاً من المنظومة الاشتراكية ولها علاقة مميزة بنظامنا وتجربتنا، تتيح لها التعرف على أبعاد الصراع، الذي لم يكن بأي حال صراعاً مستتراً؟! وعدا هذه الحقائق الكبيرة فإنني لم أكن أتعمد إخفاء أي معلومات رسمية عن الألمان، بالرغم من ضالة ما تبعثه الجهات الرسمية إلي، حيث ظللت طوال ثلاثة عشر يوماً، منذ بداية الأحداث الدامية، لا أعرف شيئاً عن أوضاع بلادي سوى ما تتناقله وكالات الأنباء. لقد استلمت أول رسالة من وزير الخارجية بالتلكس يوم ٢٥ يناير ١٩٨٦م، وبأشرفنا بترجمتها إلى الألمانية، وسلمناها إلى الجهات المختصة يوم ٢٧ يناير ١٩٨٦م، وأشعرتهم بكل البرقيات والتوجيهات الأخرى في حينها، ومراسلاتي البريدية والبرقية شاهد على ذلك، كما كنت أحرص على أن أسلم ما يصلني من معلومات بمذكرات رسمية، بالرغم من خطأ ذلك بروتوكولياً. فإذا كان هذا هو حجم معلوماتي، فلا ريب أن الألمان كان لديهم معلومات أكثر لكون سفارتهم ومستشاريهم على أرض الواقع يوافقونهم بما يغيب عني من الحقائق. فضلاً عن تنسيقهم مع السوفيت الذي يضعهم ضمن شبكة كبيرة من الاتصالات والمعلومات.

لم تكن القيادة السياسية في عدن تتعاطى مع هذه الحقائق بجدية، فظلت على تقديرها لتقارير ومزاعم أولئك الطلاب، فارسلت إلى السفارة ممثلاً لأمن الدولة، بل وتبني مواقفها على تلك التقارير. فأثناء التحضير لاجتماع اللجنة المركزية في دورتها الاعتيادية الثالثة، وجهت دعوة للحضور إلى جميع أعضاء اللجنة المركزية العاملين في الخارج، واستثيت



من هذه الدعوة دون مبرر، وتكرر ذلك في دورة اللجنة المركزية الرابعة المنعقدة في أواخر مايو ١٩٨٦م، كما بُعث عدد من الوفود الرسمية إلى ألمانيا الديمقراطية، دون أن أشعر بذلك، مما سبب حرجاً كبيراً لي ولهذه الوفود مع البلد المضيف.

كان ذلك خلافاً في موقف القيادة لم تقتصر مساوئه على حالة واحدة، بل اتسعت حدود خارطته لتشمل مرحلة كاملة من العمل السياسي. إن تحديد موقف أي إنسان وبالتالي تقييمه، يكون من خلال تاريخه النضالي والعملي، ومدى كفايته المهنية والسياسية، وليس من خلال تقارير يفبركها طالب مونتور. كان ينبغي الاحتكام إلى النظم واللوائح، وإلى وثائق الحزب وأدبياته وليس إلى مزاعم وافتراءات من طلاب ما زالوا صغار السن. وقد طالبت في برقيتي إلى القيادة في ٢٥/٢/١٩٨٦م بالإعفاء من مهامي، إذا كان هناك أدنى شك في أدائي لمهام عملي ووفائي بالثقة الممنوحة لي، على أن يعين في محلي أحد هؤلاء الطلبة، أو من تجد فيه القيادة كفاية وثقة أكبر. وكررت ذلك في رسالة أخرى موجهة إلى كل من الأمين العام للحزب ووزير الخارجية.

أما الطلاب الذين تمادوا في أكاذيبهم، فإني لم أتخذ أي إجراء تجاههم ولم أ استدعهم أو ألفت انتباههم إلى تصرفاتهم، حتى لا أشعرهم بشرف الخصومة مع شخص السفير وهم مجرد طلاب.

\* \* \*

منذ ١٣ يناير ١٩٨٦م وحتى انقضاء ثلاثة أعوام على عودتي إلى عدن، لم يهنا لي بال ولم أطمئن إلى متغيرات المرحلة الجديدة، كنت مضطراً إلى البقاء يقظاً وحذراً مع شيء من المرونة والصبر.

تتكاثر المشاكل، تتعدد ألوانها، وتتفاقم على نحو مقلق ومزعج... محاصر بمئات الصيادين الحزبيين والسياسيين والأمنيين.... ملاحق في خطراتي وحركاتي، مراقب في وظيفتي وعلاقاتي، مستفز في الاجتماعات



الحزبية والوظيفية... قلق على مدار الساعة... قلق مما يعاني أطفال في حياتهم اليومية... قلق على أخي الشاب محمد السروري الذي لا يتردد عن المجاهرة بمواقفه وآرائه. كما كنت قلقاً على أوضاع ومصائر أعز زملائي وأصدقائي، ولا سيما من تبقى منهم يقارع رجال سلطة ما بعد ١٣ يناير ١٩٨٦م.

كان بعض الزملاء يقصدونني في منزلي أو مكثي، للتوسط لهم عند القيادة الحزبية والسياسية... كانت لهم بعض المطالب الصغيرة، التي لا تليق بعناصر كانت قيادية وذات شأن، كنت آمل أن تكون مطالبهم الصغيرة مشفوعة بقضايا جوهرية.. كنت آمل منهم مثلاً أن يشكّلوا اصطفاً وطنياً ديمقراطياً يدعوا قيادة الحزب إلى حوار ديمقراطي تقويمي... أو أن يبادروا بتقلم قراءة سياسية تقويمية لما حدث ويحدث، ويقترحوا معالجات منطقية ومنصفة لإعادة صياغة العلاقات والحياة السياسية، بما يؤمن تقوية وتأصيل الوحدة الوطنية في الحياة الداخلية للحزب والمجتمع، وبما يسمح بتصحيح بُنى الحزب والدولة والمجتمع.. كان هؤلاء الزملاء، الذين لم أكن أملك لهم غير العطف عليهم، يظنون أن لي حظوة كبيرة لدى قيادة الحزب والدولة، كانوا ينظرون إلي بعيون الناظر إلى انتفاضة الطير المذبوح من شدة الألم، فيحسبونه يرقص فرحاً.

لا أتجاوز الحقيقة إذا قلت إنني لم أستغل موقعي الحزبي القيادي ولا وظيفتي الدبلوماسية، لتحقيق مصالح ومكاسب ذاتية، وبالتالي تمكين أسرتي وأصدقائي وزملائي من تحقيق مكاسب مادية، بل لم نكترث حتى بمتابعة حقوقنا المشروعة قانوناً.

ولأننا تربينا وتكوّنا، تعليمياً وثقافياً، وسياسياً على أن لا نمايز بين ذوي القربى والآخريين، إلا بمدى إنجاز المسؤوليات والمهام الوطنية والوظيفية، بأخلاص واتقان وتضحيات، فلم تتكون لدينا قبائل أو شلل، أو مناطق وأقاليم، تدين لنا بالولاء وتدفع عنا غدر الأيام ومضرات التحولات والتوازنات، وتحملنا إلى سلة الحكم أو تمنع عنا بلاعه إن هزمنا...

دعكم من أسرتي... أخلص أصدقائي وزملائي، ممن زاملوني وعاشوا معي السراء والضراء وعانوا معي وبسيي ومن أجلي... وخسروا ما كان يفترض ان يربحوه شرعاً وقانوناً... واحتملوا ما تعرضوا له من قهر وكبح واستفزاز، برجولة وشجاعة وإخلاص لعلاقتنا الرفاقية والإنسانية، هؤلاء الأعزاء نظيفو الأنفوس والأيدي والجيوب، لم ينالوا مني أو معي إلا حيي واحترامي وإجلالي الشخصي لهم، لم يتكسبوا من مواقفي الحزبية والدبلوماسية... ولم يحظوا حتى بزيارة مجانية لي أثناء وجودي في بلدان عملي...

أعطيتهم بحب كما أعطوني بحب أعظم... كرست أغلب وقتي وجهودي من أجل أن يكونوا رجالاً يعتد بعملهم وثقافتهم وإدارتهم الحكيمة لحياتهم الشخصية والوظيفية والسياسية... وفي سبيل ذلك وفرت لهم ما استطعت من شروط النجاح بجهود شخصية صرف، لا تعتمد على موقعي الحزبي والدبلوماسي وامتيازاتهما..

وإنني أقر بتشرفي واعترازي وإعجابي وحي غير المحدود لهؤلاء الاعزاء، الذين يتمتعون بحضور شخصي ووظيفي وسياسي مستقل.. ذممهم السياسية والمالية بريئة.. صيتهم مسك.. وصفحاتهم بيضاء.

## الفصل الخامس

# العلاقات اليمنية الالمانية

## صداقة وتعاون

كانت خطوة التغير السياسي في الثاني والعشرين من يونيو ١٩٦٩م، التي جاءت بالتيار اليساري إلى قمة السلطة، مفتاح الصداقة والتعاون بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية، فعلى إثرها تم رفع مستوى العلاقة بين البلدين إلى مستوى السفراء، بعد أن كانت هناك علاقات قنصلية بموجب اتفاق أولي في ١٨ فبراير ١٩٦٨م، كما تم التوقيع على أول اتفاقية للتعاون في ١٨ أكتوبر ١٩٦٩م. وهكذا خطت العلاقات بين البلدين خطوات هامة ومتسارعة، بالاستناد إلى النهج السياسي الجديد، الذي أخذت ملامحه تتضح بعد ما سميت بالخطوة التصحيحية.

وقد ورد في تقرير مقدم إلى دورة التنظيم السياسي الموحد للجهة القومية، في دورتها الاعتيادية المنعقدة صباح الاثنين ٢/١٠/٧٩م في ص ( ٢١ )، حول علاقات التعاون التجاري مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ما يلي:

إجمالي مبالغ القروض ٨,٧٩٠,٤١٠

إجمالي المبالغ المتعاقد عليها ٢,٨٠٢,١٩٣

إجمالي المبالغ المستخدمة فعلياً ٥٧٠,١٤٥

نسبة التعاقد إلى القروض ٣١,٩ %

نسبة الاستخدام إلى القروض ٦,٥ %



وقد أشار التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الخامسة للجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية في ديسمبر ١٩٧٦م، في ص(٤) إلى أن ((زيارة الرفيق فيلي شتوف، رئيس مجلس الدولة السابق، رئيس مجلس الوزراء الحالي بجمهورية ألمانيا الديمقراطية الزيارة التي مثلت بالنسبة لنا دعماً سياسياً في ظروف اشتداد الهجمة الإمبريالية على منطقتنا، إلى جانب ما ترتب عليها من نتائج على مستوى تدعيم العلاقات الثنائية والتعاون الاقتصادي بين البلدين)).

وخلال فترة العلاقات الإستراتيجية بين البلدين، قام الرئيس الراحل أريش هونيكر، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي الألماني الموحد، رئيس مجلس الدولة، بزيارة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، على رأس وفد حزبي وحكومي رفيع المستوى في ١٠ / ١١ / ١٩٧٩م، وقد توجت تلك الزيارة بمعاهدة صداقة وتعاون بين البلدين دخل بها البلدان في مرحلة جديدة من العلاقات تميزت بعمق التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعلمي والأمني وغير ذلك، كما أنبثق عنها تشكيل اللجنة السياسية المشتركة بين الحزبين القائدين في كلا البلدين، وكذلك اللجنة الاقتصادية المشتركة كأساس للتعاون في الميادين الاقتصادية والتجارية حتى عام ١٩٩٠م.

وقد أعطت زيارة الرئيس علي ناصر محمد، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى، في نوفمبر من عام ١٩٨٤م، دفعة جديدة لهذه العلاقات على المستويات الحزبية والحكومية والجماهيرية، من خلال قمة الرئيسين علي ناصر محمد وأريش هونيكر، التي أنهت بتوقيع عدد من الاتفاقيات، وإقرار بقاء الخبراء والعلماء والمستشارين الألمان في عدن، لمساعدة اليمن الديمقراطية في حلعضلات البناء الوطني في مجالات الصناعة والزراعة والتربية والتعليم والصحة وغيرها من المجالات، كما نصت على أهمية

استمرار المؤسسات التعليمية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية، في تأهيل الكوادر اليمنية في شتى التخصصات، وهنا يمكن القول، أن جمعيتي الصداقة في البلدين قد لعبتا دوراً إيجابياً في التأثير والدفع بعجلة التعاون خطوات إلى الأمام.

وقد اعتمدت علاقات التعاون بين البلدين على الأسس الآتية:-

- (١) برمجة وتنظيم التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي، على أرضية المصالح والمنافع المشتركة، حسب ظروف وإمكانيات كل بلد.
- (٢) تعميق معاني الصداقة والتعاون، بما يخدم ويدعم سياسة البلدين من أجل تأمين السلام العالمي.
- (٣) تعزيز الصلات والتعاون بين المنظمات الجماهيرية والاتحادات المهنية والإبداعية، بما يخدم الأهداف الإستراتيجية المتفق بشأنها.
- (٤) زيادة وتطوير كافة أشكال التنسيق والعمل المشترك، الذي يهدف إلى تبادل الخبرات والتجارب وتأهيل الكوادر.
- (٥) تعزيز وتقوية دور جمعيتي الصداقة في كلا البلدين، من أجل أن يلعبا دورهما المطلوب.
- (٦) تبادل الزيارات العملية والاستطلاعية، والعلمية، والودية، وإبرام اتفاقيات صداقة بين محافظات البلدين حسب الأهمية.
- (٧) توسيع التعاون بين أجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمقروعة، بما يخدم الأهداف المشتركة.
- (٨) التنسيق في ميدان السياسة الخارجية.

## فتور العلاقات

بعد أحداث ١٣ يناير الدموية، سحبت جمهورية ألمانيا الديمقراطية كل خبرائها، وأوقفت المشاريع تحت الإنشاء، وجمدت كل أوجه التعاون الثنائي، تعبيراً عن الموقف السياسي من الأحداث وما أفضت إليه من مأس ومصاعب مختلفة.. وأرسلت الحكومة في عدن وفوداً إلى برلين، لتلميع صورة السلطة الجديدة ومحاولة رأب الصدع في العلاقة بين البلدين.. وبالمقابل ذهبت وفود إلى عدن، للتباحث حول مصير عدد من العناصر القيادية، التي شاء حظها أن يزج بها في سجون المنتصرين، فأصبحوا في حكم المعلومين وفي مقدمتهم د. حسن السلامي، وزير التربية والتعليم، رئيس جمعية الصداقة اليمنية - الألمانية. في تلك الظروف تضاعفت مسؤولياتي، فعملت على إجراء الاتصالات الدبلوماسية مع وزارة الخارجية ووزارة التجارة الخارجية في ألمانيا، وبالرغم من التعقيدات المختلفة فقد استطعت إنجاز سلسلة من اللقاءات الثنائية الصعبة، التي هدفت إلى نزع فتيل التوتر، وترميم ما أفسدته الأحداث الدموية فضلاً عن مواقف النظام بعد فبراير ١٩٨٦م، وإنعاش العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. لقد ظل الألمان ينظرون بأسف للنتائج المؤلمة للأحداث على الرغم من انزعاجهم الشديد مما آلت إليه الأوضاع الداخلية في اليمن الديمقراطية، ولم يكن فتور العلاقات الثنائية على مختلف المستويات على إثر ذلك، إلا نوعاً من الضغط مارسه الألمان للدفع بالأمر باتجاه خلق أرضية للانفراج النسي

وحماية أرواح بعض السجناء وتخفيف حدة التوتر الداخلية وإيجاد شكل من أشكال التصالح بين الفرقاء. وفي سياق جهودي مع الألمان جمعي يوم ١٥ مايو ١٩٨٦م اجتماعٌ مشترك مع نائب وزير التجارة الخارجية الدكتور غيل وبمشاركة مدير عام الوزارة والمستشار التجاري الألماني في السفارة الألمانية بعدن، وكان ذلك بهدف التهيئة لاجتماع الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية المشتركة، التي كان مقرراً لها أن تجتمع بعد المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الألماني الموحد. وقد أثرنا مع الجانب الألماني القضايا الآتية:-

١ — عقد اتفاق حول الاستفادة من قرض الـ (١٥) مليون دولار أمريكي، الذي أقرت الاتفاقيات السابقة منحه لبلادنا، ثم حالت الأحداث دون الاتفاق على أوجه الاستفادة من ذلك القرض.

٢ — عودة الخبراء إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٣ — نتائج زيارة وفد وزارة الإنشاءات، والإشكاليات التي برزت على إثر الأحداث الأخيرة.. والنتائج التي افضت إليها زيارة الوفد العسكري لبرلين، وكذلك قضية الخبراء في ميدان التعليم العالي، والخبراء التابعين لوزارة التعليم الشعبي، وغيرهم من الخبراء الذين تدعو الحاجة البالغة إلى عودتهم إلى عدن.

٤ — المشاركة في معرض لبيزج الدولي، ومباحثات نائب وزير الطاقة بالوكالة ووزير المواصلات.

وكانت ردود فعل الجانب الألماني الديمقراطي على النحو الآتي:

١ — أشار إلى اللقاء المطول مع نائب وزير الطاقة والمعادن، والآفاق المحتملة للتعاون في هذا السياق، لأن مؤشرات الخطة الخمسية مشجعة والتحويلات المالية مؤمنة.

٢ — سوف تعمل الحكومة الألمانية الديمقراطية على اتخاذ قرار بعودة الخبراء في شتى مجالات التعاون، بشكل تدريجي.



٣- أكد على أهمية انعقاد الدورة الخامسة للجنة الاقتصادية المشتركة بشرط تحديد الموعد المناسب لانعقادها، وهيئة كل الظروف والشروط الضرورية لتأمين نجاح أعمالها، وكذلك التحضير المسبق لأعمالها، مشيراً إلى قضيتين رئيسيتين هما:

### القضية الأولى:

الاتفاق حول المشاريع التي يمكن أن تستفيد من القرض.. مشيراً إلى أهمية التركيز على مشاريع صناعية، مثل إعادة تصميم مصنع الغزل والنسيج.. ومعبراً عن عدم الرغبة في توظيف أي قسط من القرض في بعض المشاريع، مثل مزارع الدولة... وأشار إلى ضرورة مناقشة هذه المسألة مع الدكتور شن، المستشار التجاري بالسفارة في عدن، وسعادة السفير.

### القضية الثانية:

أصر الجانب الألماني على أهمية حل مسألة دفع أقساط القروض العائدة لأعوام ١٩٦٩م و ١٩٧٤م و ١٩٧٨م، مشيراً إلى مذكرات كان قد تم تبادلها في هذا الشأن بين المسؤولين في البلدين، وكان آخرها مذكرة الأمين العام، الرئيس أريش هونيكر، الموجهة إلى أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني... ووافق الجانب الألماني على تأجيل أقساط قرض عام ١٩٨٠م و ١٩٨٣م، على أن تبدأ اليمن بتسديد القروض العائدة، لأعوام ٦٩، ٧٤، ١٩٧٨م بدءاً من ١/١/١٩٨٦م. وأشار إلى أن ألمانيا لم تلمس حتى تلك اللحظة أي مؤشر إيجابي من طرف بلادنا بهذا الخصوص، واشترط حل هذه الأمور لكي تتوفر الشروط الضرورية لنجاح عقد دورة اللجنة المشتركة، واقترح أن يقوم المستشار في السفارة بعدن الدكتور شن بمناقشة هذه الأمور مع المختصين بعدن، قبل موعد الاجتماع المقبل للجنة المشتركة.

هكذا أثرت أحداث يناير الدموية، تأثيراً سلبياً وخلفت أزمة في لعلاقات السياسية والتعاون الثنائي مع الجانب الألماني الديمقراطي. وقد بذلت شتى الجهود من أجل ترميمها من خلال الاتصالات والحوارات التي أجريتها مع الألمان وكذا من خلال محاولة إيجاد تفهم لمقترحات الألمان من قبل قيادة الحزب والدولة في عدن. ورغم ذلك لم تعد العلاقات إلى ما كانت عليه من قبل بسبب موقف السلطة الجديدة السلي من بعض القضايا التي تقدم بها الجانب الألماني.

## خلاصة التعميم الحزبي الداخلي للحزب الاشتراكي الألماني الموحد حول (أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م)

١ - إن تحليل التطور الحاصل في اليمن الديمقراطية، نتيجة للحرب الأهلية التي وقعت في ذلك البلد خلال الأسابيع الأخيرة، غير ممكن في الوقت الحاضر.

٢ - إن انفجار الوضع العسكري، الذي أخذ شكل حرب أهلية قصيرة الأمد، كان نتيجة خلافات سياسية طويلة الأمد داخل قيادة الحزب الاشتراكي اليمني.

٣ - إن المؤتمر الأخير للحزب الاشتراكي اليمني، الذي انعقد في أكتوبر ١٩٨٥م، تعرض لضغط ومماحيكات واحتمال انفجار عسكري بين المجاميع المختلفة داخل الحزب.

٤ - إن النضال المتعاضد التأثير في قيادة الدولة والحزب، لم يكن له أسباب طبقية بالدرجة الأولى، ولكن أسبابه تكمن، في الأغلب، في التأثيرات القبلية والمناطقية والشخصية للمجاميع المختلفة في قيادة الحزب والدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

٥ - إن مشاكل التناقضات التي نشأت خلال فترة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بتوجهها الاشتراكي، لم يتم التغلب عليها ببناء الحزب الاشتراكي اليمني، المكوّن من التنظيم السياسي الجبهة القومية، واتحاد الشعب الديمقراطي، وحزب الطليعة الشعبي.

٦ — خلال عام ١٩٧٨م حدثت محاولة انقلابية على جماعة سالم ربيع علي. وبعد فشل المحاولات التوحيدية غير الواقعية مع الجمهورية العربية اليمنية، حدثت استقالة الأمين العام عبدالفتاح إسماعيل في عام ١٩٨٠.

٧ — في المؤتمر الاستثنائي (المؤتمر الثاني للحزب الاشتراكي اليمني) تم انتخاب علي ناصر محمد سكرتيراً عاماً له. وبعد ذلك نازعه علي السلطة علي عنتر، الذي كان في ١٩٧٧م - ١٩٨١م وزيراً للدفاع، وبعد ذلك نائب رئيس وزراء ونائب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى.

٨ — أكد الطرفان خلال هذا التنافس على إنجاز أهداف الثورة الوطنية الديمقراطية باتجاهها الاشتراكي، وأكدوا على التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى.

٩ — ظهور هذه الخلافات قبل تحقيق أهداف طريق التطور الوطني الديمقراطي أدى إلى استخدامها وسيلة في الصراع السياسي السلطوي.

ملحوظة: للنص الكامل للتعميم الداخلي للحزب الاشتراكي الألماني الموحد باللغة الألمانية.



الملاحق

## وثائق خاصة

بسم الله الرحمن الرحيم  
وثيقة رقم (١)

التاريخ : ٢٢/٤/١٩٨٦م

سري جداً

لرفيق / العزيز / الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ... المحترم  
لرفيق / العزيز / عضو المكتب السياسي وزير الخارجية ..... المحترم

تحية رفيعة صلوة ...

الموضوع / عدم استطاعتي الاستمرار في مهمتي الحالية

حيث أنني سفير فوق العادة لجمهورية اليمن الديمقراطية لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية فإنه من المهمات الأولى لي في هذا المجال تطوير العلاقات الثنائية المختلفة بين البلدين الصديقين من خلال تلك الثقة التي تضعها القيادة السياسية في شخصي لتمثيلها خير تمثيل ولقد كنت حقاً عند تلك الثقة التي منحني إياها حزبي عند تعييني سفيراً فوق العادة لدى جمهورية ألمانيا الديمقراطية، إلا أن ما حدث في اللقاء الذي تم في برلين بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٦م بين وفد حزبنا برئاسة الرفيق / الأمين العام والرئيس هونيكر يعطيني الحق في تقلص عرضي هذا.

لقد أستثيت من اللقاء الذي تم بين الوفدين وأنا عضو الوفد إلى المؤتمر وسفير البلد بالرغم من حضور السفير الألماني لدى بلادنا في اللقاء وتم الإعلان عن ذلك في أجهزة الإعلام للبلدين، إن هذا في العرف الدبلوماسي يعطي مدلولات عديدة ويقلل من هبة وتكافؤ العلاقات بين الدول.

لقد تم إبلاغ الألمان عبر سفارتهم بأمور لا نعرف مضمونها ولا يتم إشعارنا بها مما يسبب لنا كثيراً من الحرج كما حصل في ترتيب وصول وفدنا الحزبي المشارك في المؤتمر ولم نشعر إلا في اللحظات الأخيرة والحرجة. إبلاغ سفير بولندا غير المقيم في عدن برغبة الرفيق / وزير الخارجية بزيارة بولندا الشعبية وقد فوجئنا بهذه الرغبة منقولة إلينا من الرفاق البولنديين دون علمنا المسبق بها.

كل هذا يؤكده بما لا يدع مجالاً للشك أن القيادة السياسية لم تعد تعطينا الثقة الكاملة بتمثيلها هنا في برلين وهذا يعيقني عن متابعة مهمتي الرسمية كسفير ، ويخرجني كممثل دولة أمام الجهات الرسمية في ألمانيا الديمقراطية ، وبولندا الشعبية .

لهذه الأسباب وأسباب أخرى عديدة أسجل الآتي :

- ١ - استيائي الشديد من ذلك.
  - ٢ - طلي الملح بأن يتم نقلي على الفور لعدم استطاعتي الاستمرار في مهمتي الحالية .
- وتقبلوا فائق تحياتي الرفاقية وتقديراتي الشخصية

**عبد الوكيل المروري**  
السفير - برلين ووارسو

ملحوظة للقارى :  
سلمت هذه الرسالة للأمين العام علي البيض صباح يوم ٢٣/٤/١٩٨٦م في مطار برلين الدولي .. وهو يغادر برلين في طريق العودة إلى عدن بعد مشاركته على رأس وفد حزبي في المؤتمر الحادي عشر للحزب الاشتراكي الألماني الموحد .. بصحبة عضوي المكتب السياسي محمد سعيد عبدالله وسالم جبران.

## وثيقة رقم (٢) الاصرار واللامبالاة

برلين ...

الرفيق العزيز سالم صالح محمد المحترم  
أجمل التحيات .. وأطيب التمنيات لشخصكم ولجميع أفراد  
أسرتكم الكريمة مصحوبة بدوام الصحة والسعادة والتقدم .. أحوالنا  
العملية سائرة بخطى حثيثة إلى الأمام .. وكذا أحوالنا الخاصة نتطلع إلى  
اللقاء بكم في أواخر يونيو ١٩٨٦م عند قدومكم على رأس وفدنا الحزبي  
 للمشاركة في المؤتمر العاشر لحزب العمال البولندي الموحد حسب علمي  
من خلال وفد حزبنا الذي شارك في أعمال المؤتمر الحادي عشر للحزب  
الاشتراكي الألماني الموحد وكنت قد بعثت ببرقية قبل فترة استفسر عن من  
سيصحبك في الوفد وعن أية رغبات أو توجيهات مصحوبة بمقترح من  
قبلنا لكننا لم تسلم أي رد حتى كتابة هذه الرسالة .. أرجو أن تضعونا في  
الصورة والتوجيهات في وقت مبكر .. وهل ستمرون ببرلين؟ وهل  
يمكن أن نقوم بأي ترتيبات مع الجهات المعنية لدينا؟ أعتقد أنه سيكون  
مفيداً .

أملّي أن تكون لديكم صورة عن نتائج زيارات كل الوفود إلى ألمانيا  
الديمقراطية والنتائج المختلفة التي حققناها منذ عودتنا من عدن بعد  
أحداث ١٣ يناير المشؤومة .

انتظرت في عدن عودتكم من موسكو ، فاضطرت أن أصل إليكم  
في موسكو للقاء بكم والرفاق الآخرين ولأطلع على نتائج لقاءكم بوفد  
الحزب الاشتراكي الألماني الموحد برئاسة الرفيق هونيكر ولكن للأسف  
الشديد فور وصولنا موسكو كان موعد مغادرتكم في طريق العودة إلى



عدن .. وغياب أرضية النتائج سبب لنا بعض الإحراجات أثناء لقاءاتنا بالمسؤولين الألمان من ذلك لقاءنا بالرفيق ايسكارفيشر وزير الخارجية لتسليمه رسالة من الرفيق الدالي .. وأخرى من الرفيق رئيس الوزراء إلى نظيره الألماني الديمقراطي . وقد عاد الوفد الحزبي من عدن وعبر عن ارتياحه الكبير عن الحفاوة والرعاية الكبيرتين اللذين حظي بهما والوقت الذي اتيح له لتبادل الآراء ووجهات النظر مع عدد من أعضاء المكتب السياسي ومعكم شخصياً.

وعلى العموم لنا طلب شخصي إذا كان ممكناً ودون أي إحراج ، لقد كان مقررأ أن أذهب للعلاج في براغ في عام ١٩٨٥م وكان هناك تفويض من اللجنة المركزية للحزب لأني أعاني من مرض الروماتيزم وعلاجه بالمياه المعدنية ، وبسبب الشتاء لم أذهب وكنت أنتظر صيف ١٩٨٦م .. أرجو اتخاذ ما تراه مناسباً واشعارنا إن كان القرار ساري المفعول أو ملغياً مع سفارتنا في براغ عبر الخارجية .

على كل حال أرجو المعذرة إن كنت قد أطلت الحديث معكم .  
ومرة أخرى تفضلوا بتقبل فائق تقديرنا واحترامنا ...

**السفير عبدالوكيل السروري**

برلين ٢٥/٥/١٩٨٦م

ملحوظة للقارئ : حتى العلاج لطبي الذي كان قد نُقِر في عام ١٩٨٥ جمد دون أي مبرر موضوعي!!

## وثيقة رقم (٣)

### الغريم أو ابن عمه

الرفيق / رئيس لجنة الرقابة الحزبية العليا

رئيس لجنة التحقيق ..... المحترم.

الرفاق / أعضاء لجنة الرقابة الحزبية العليا

وأعضاء لجنة التحقيق ... المحترمون

تحية رفاقية صادقة .. وبعد ..

الموضوع / ردي بشأن ما نسب إليّ في قضية عبدالكريم شمسان

في البدء أود أن أوضح بأني كنت قد كلفت من قبل الرفيق / عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية فضل محسن عبدالله للتأثير على أسرة عبدالكريم شمسان وأقناعها بأهمية ظهوره إلى النور ، خاصة وأن المعلومات المتوفرة لديه تؤكد بأنه موجود في البلاد، وأن محاكمات المتورطين في مؤامرة ١٣ يناير ٨٦م قد بينت أنه لا توجد عليه قضية، وأنه عقل اقتصادي يمكن تكليفه بمهام حكومية، وأضاف الأخ فضل أن حرم عبدالكريم قد زارته في مكتبه وطلب منها أن تحت زوجها على الخروج إلى النور فلا توجد عليه أي قضية .. ولكنها أنكرت معرفتها بمكان زوجها .

فأجبتة قائلًا :

أنا لا أعرف أسرته ولا سكنه ، ولكني سوف أبذل جهداً عبر أسرة (ن) لصلتها الحميمة بأسرته وقد كان رد فعل (ش) وهي قرية أحد القياديين عنيفاً ، حيث اهتمتني بالتواطؤ على قريبها واعتبرت ظهور عبدالكريم مؤامرة على حياته ، لاسيما وأني قد كلفت أيضاً بالتأثير على أسرة عبداللطيف ( سائق قريبها ) لإقناعها بمراسلته وحثه على العودة إلى

أرض الوطن بضمانة فضل محسن الذي سيؤمن له وظيفة عنده بسكرتارية اللجنة المركزية .

وبذلك شنت (ش) حملة عنيفة مدّعية أن ظهور عبدالكريم وعبداللطيف سيؤدي إلى القبض عليهما وتحويلهما إلى شاهدين في المحكمة على قريها ، وبذلك قطعت علاقتهما بي كلية .. استمرت جهودي مع (ن) ووعدت بأنها ستعمل على الاتصال بأسرة عبدالكريم شمسان بشأن الموضوع ، وإن كسان سيأخذ وقتاً لأنها لا تعرف أين هو ، وحسب ما كان يشاع بأن عبدالكريم شمسان يمكن أن يكون هرب أو قتل .

في يوم الجمعة صباحاً الموافق ٢٦/٦/٨٧م كنت على وشك الذهاب مع أسرتي إلى الشيخ عثمان كما جرت العادة .. وأثناء ذلك جاء ابن (ن) وقال لي: بأن أمه مريضة، وتريدني أن أمر عليها عاجلاً، تحركت إلى مقر سكنها ومعني أسرتي التي تركتها في السيارة وطلعت إلى المنزل، فوجدت بوجود (ش) تفتح الباب مبتسمة وعرفتني بحرم عبدالكريم التي كانت إلى جانبها ورفقتهم (ن) التي لا تبدو مريضة، أدخلوني إلى الغرفة المجاورة للاستقبال وفوجئت أن عبدالكريم هناك، سلّمت عليه وأنا منهول، سألته عن حاله ورأيه على اعتبار أن نصيحة الرفيق فضل قد نقلت إليه، فلاحظت أنه خائف ومتضايق، استمر هذا الحديث المفاجئ معه لدقائق معدودة فقط ... اعتنرت عن الجلوس لأن عائلتي في السيارة خارج المنزل وأنا مستعجل، فخرجت منهولاً من هذه العملية، وكانت نيتي بعد خروجي أن أجري اتصالاً به لاقتناعه بالظهور في وقت لاحق .. هذه حقيقة ما حدث بشأن عبدالكريم شمسان وأني بكل ثقة أوكد لكم، رداً على ما نسب إليّ ، الحقائق الآتية :

١. لم اكن على الاطلاق أعرف مكانه، ولم أسأل عنه إلا بعد تكليفي بذلك.

٢. لم أكس على معرفة بأنه متواجد في منزل (ن) عندما استدعتني حرمه لزيارتها إلى المنزل بحجة أنها مريضة، ولم أتصور مطلقاً أن ذلك يمكن أن يحصل .

٣. لا توجد لي أي صلة به، ولم أطلب اللقاء به قط .. ولم يطلب مني أحد ذلك أيضاً .

٤. لم أسلم أية وثيقة له، ولم أطلب منه أي ملاحظات، ويمكن العودة إلى ملاحظاتي المكتوبة المقدمة إلى الرفيق / الأمين العام للجنة المركزية للتأكد والمقارنة .

٥. لم أطلع مطلقاً على أي ترتيبات لخروجه من البلاد .

وإذا كان هناك تقصير تنظيمي من قبلي في هذا الموضوع وهو عدم الإبلاغ السريع فأنا أعترف به ولكن ذلك يعود إلى الأسباب الآتية:-  
أولاً : تابعت تنفيذ التكليف كسياسي في القيادة، وليس كمخبر .. فضلاً عن أن التعامل مع الآخرين والتأثير فيهم وصولاً إلى ثقتهم ليس من السهل وقد جددت الاتصال بـ (ن) فوعدت بأنها ستعمل على اقناعه برأي الرفيق فضل محسن وستبلغني النتيجة، إلا أنني وبعد فترة علمت أنه قد تم اعتقاله.

ثانياً: إن أسلوب استدراجي للذهاب إلى منزل (ن) بتلك الطريقة ومفاجأتي بلقائه كان مذهلاً، وهزّ مشاعري، وقد تبين لي مؤخراً أنه فخ قد رسمته (ش) بقصد الانتقام بدليل أن مغادرتها البلاد قد تم بعد اعتقال عبدالكريم في اليوم التالي.

ثالثاً : مرض (ن) المزمن، وقلقها بشأن زوجها المسجون في الفتح كجانب إنساني .

رابعاً : فكرت بمتابعة تنفيذ التكليف ومحاولة التأثير كوي لم أصل إلى أي نتيجة تقتضي الإبلاغ فأنا لم أتمكن من طرح التكليف على عبدالكريم



شدة المفاجأة، وما تولد لدي من ردود فعل حينها من تلك الطريقة التي لم أعرف أبعادها، وكذا الحالة النفسية التي كانت مرسومة على وجه عبدالكريم حينها .

هذا ما أريد أن أقوله رداً على ما نسب إلي في هذه القضية .  
مع بالغ تحياتي الرفاقية

رفيقكم / عبد الوكيل السروري

#### ملاحظات للقارئ :

١- خلاصة التهمة الكيدية الجديدة للموجهة لي من قبل الأخ / قاسم عبدالرب رئيس لجنة للرقابة الحزبية :

- إخفاء الحقيقة
  - عقد لقاءات مع عبدالكريم
  - إنكاري له أمام الأمين العام
  - حاصلاً على اسم سري .
- ٢- هذه الرسالة هي مرفعتنا للمسجلة في آخر حلقة من سلسلة الادفات الكيدية ضدنا أمام اللجنة للمصغرة للتحقيق في مكرتارية اللجنة للمركزية للحزب ، وأمام اللجنة العليا للرقابة .
- ٣- قرار اللجنة العليا للرقابة الحزبية هو الطرد من الحزب الاشتراكي اليمني .. ومثلت أمام اللجنة للمركزية في دورتها التي تقدمت عقد للكنفرنس الحزبي التي خففت العقوبة إلى لوم مسجل .. هكذا كان آخر سيناريو معاناتنا مع للقيادة .. دون أي حجة .. بل مجرد مواصلة للإستفزلات والعداء غير المبرر موضوعياً ...

## وثيقة رقم (٤)

### الحق الضائع

مايو ١٩٩١م

فخامة دولة رئيس مجلس الوزراء - عضو المكتب السياسي للحزب  
الاشتراكي اليمني

الأستاذ / حيدر أبوبكر العطاس المحترم

بعد التحية والاحترام ...

هذه رسالتي الرابعة الموجهة إليكم بشأن بعض حقوقي المشروعة من  
سلسلة الحقوق التي حرمت منها دون أي مبرر .. كانت آخر رسالة  
مؤرخة في يناير ١٩٩٠م وللأسف الشديد لم يتخذ أي إجراء أسوة  
بالعشرات من المسؤولين والكوادر الذين حسمت كل أمورهم دون عناء ،  
وأنا لم يرد عليّ لا بالإيجاب ولا بالسلب كما لم يسمح لنا حتى بمقابلتكم  
ولم يتخذ أي إجراء في المسائل ( الآنية والسابقة ) .

فلا بأس ولكن إذا توليتم فاعدلوا . وكلكم راع وكل راع مسئول  
عن رعيته بغض النظر عن أي موقف شخصي إن وجد . وإذا كان الفيتو  
قائماً بحقنا حتى اللحظة فأرجو المذرة عن أي نوع من الأزعاج .

والله ولي التوفيق ( من كثرة ترددنا على مكتبكم لعشرات

المرات شعرنا بالمرارة )

مع تقديرنا العالي

عبد الوكيل المروري

المستشار برئاسة الوزراء

المكرتير العام للمجلس اليمني للسلم والتضامن

عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

بسم الله الرحمن الرحيم  
وثيقة رقم (٥)  
( همزات الشياطين )

التاريخ : ١٤ / ١١ / ١٩٩١ م  
الرفيق علي سالم البيض  
الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني  
نائب رئيس مجلس الرئاسة - صنعاء  
بعد التحية ،،،

الموضوع / استقالتي من منصب السكرتير الأول لمنظمة

الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة ذمار

لقد فكرت بعمق ودرست الأمر جيداً وبروح مسئولة من كل الجوانب قبل أخذ قراري النهائي بالتخلي عن منصب السكرتير الأول لمن هو جدير بهذه المكانة الرفيعة من أبناء محافظة ذمار .. أو من تراه القيادة مناسبة، وسيحظى بدعمها وثقتها اللازمين.

أنا لا أريد أن أقع في شرك حسابات خاطئة في ظروف بالغة الدقة كما حدث لي في الماضي ، وكما تعلمون فقد قبلت تكليفكم لنا في ظل ظروف صعبة ومعقدة للغاية - في وقت رفضه الجميع واعتبرنا الأمر تكليفا وليس تشريفاً ولم يكن لنا من ورائه لا ناقة ولا جمل ، ولا مصلحة ولا امتياز .

لقد بذلنا كل جهد ممكن ليل نهار .. من أجل إعادة صياغة الأوضاع الحزبية باعتبارها عملاً تأسيسياً لبداية عمل صحيح يثمر في المستقبل نتائج صحيحة ، ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، وللمؤسف له أنه في الآونة الأخيرة ونحن في سياق التحضيرات النهائية لعقد مؤتمر المحافظة برزت إلى السطح جملة من الممارسات والظواهر الغريبة والعجيبة وبشكل هستيري وغير مسئول مصحوباً بتكتلات قبلية، ومناطقية وشللية ، سوف تقود دون ريب إلى تمزق العمل الحزبي والإضرار بوحدة الحزب إجمالاً. وقد غطلت كل الجهود الحرة ، وبعد محاولات عدة للتصحيح لم تحدث أية استجابة ، وبعد أن نفذ صبرنا ، رأينا أن من اللازم علينا أن نحدد موقفنا بالاستقالة، لأنه لا يشرفنا أبداً البقاء في هذا المنصب في ظل هذا الواقع المرير المشحون بالرغبات الذاتية والأمراض المختلفة

التي تتعارض تماماً وسياسات الحزب وأهدافه ومبادئه، وتفوح منها روائح مقرزة وكريهة لا نقبل بها أبداً كونها تغذى من خارج المحافظة.

وأننا لا نريد أن نكون مشاركا أو حاضرا في سياق ما يفتعل داخل الأوضاع من ممارسات وتصرفات مشينة.

وقد وافيناكم منذ اللحظات الأولى لعملنا بالتقارير أولاً بأول ، وللأسف لم تحظ بالرعاية والاهتمام اللازمين .. ناهيك عن عدم توفير كل المستلزمات الضرورية لاستقرارنا ورغم كل ذلك تابعنا مهمتنا في ظل ظروف معقدة وصعبة منذ يونيو ١٩٩١م.

وعلى العموم ، أنا على ثقة تامة من تفهمكم لظروف استقالتنا .. وتقبلوا والرفاق في القيادة تمنياتي الطيبة والنجاح التام في مهامكم الحاضرة والمستقبلية.

مع تقديرنا العالي

عبد الوكيل المروري  
عضو اللجنة المركزية

السكرتير الأول لمنظمة الحزب م / ذمار

نسخة مع التحية للأخوة المحترمين :

- يحيى الشامي عضو المكتب السياسي رئيس لجنة الرقابة والتفتيش المركزية.
- د. سيف صائل عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية للعلاقات التنظيمية.
- محمد أحمد سلمان عضو اللجنة المركزية وزير الإسكان والتخطيط الحضري، عضو لجنة الإشراف .
- محمد حيدرة معدوس عضو المكتب السياسي رئيس لجنة الإشراف .

ملحوظة للقارئ :

لم نعمم الاستقالة على المكتب السياسي ، ولم نتخذ أية إجراءات . وكان ذلك بداية مؤامرة على شخصي كشفت خيوطها عند اللقاء مع الأمين العام وبحضور الأخ / صالح محسن الحاج في مكتبه في دار إقامته في صنعاء بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩١م .



بسم الله الرحمن الرحيم

ديسمبر ١٩٩١م

## وثيقة رقم (٥)

### جحد الرفاق

الرفيق العزيز / سالم صالح محمد  
عضو مجلس الرئاسة الأمين للعام المساعد  
للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني  
تحية رفاقية ،،،

### الموضوع / منكرة

هذه مذكرتي أسجلها لكم تحت أي اعتبار أو كمواطن يمني أعطى الثورة والحركة الوطنية اليمنية من عمره ثلاثة وثلاثين عاماً في عطاء منقطع النظير دون أن يطلب أبداً جزاء ولا شكوراً.

واليوم في ظل الواقع الصعب يطالب بظروف الحد الأدنى من الاستقرار والحقوق المشروعة والقانونية المعطاة لغيره من زملائه ورفاقه .. باعتباره عضواً قيادياً في أعلى هيئة سياسية في الحزب أو سفيراً سابقاً، أو كادراً قيادياً في الدولة. وفي الحقيقة أنا لا أغبط أحداً أبداً كان ، ولا أريد أن استعرض كل ما يفتعل على أرض الواقع لأن لديكم تصوراً عن كل ذلك ، ولكن أنا في الأول والأخير إنسان أيضاً لي ما للآخرين وعليّ ما عليهم ، أدت ضريتي الوطنية أكثر مما يجب في كل منعطف ولم يبق لي اليوم إلا كرامتي ولا أعتقد أنكم ستسمحون بأن يختل ميزان العدل تماماً أكثر مما هو عليه وأعتقد أنكم أكثر من عايشني ، وأكثر من يعرف كل الظروف التي رافقتني على أقل تقدير خلال ثمان عشرة سنة معكم في القيادة .

وفي الوقت الضائع لا أطالب بأكثر من حقوقي المنصوص عليها بالقرار الرئاسي رقم (١) لعام ١٩٩٠م الصادر في عدن بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٩٠م (صورة مرفقة) وكذا قرار مجلس الرئاسة بعد وحدة الوطن الصادر في العاصمة صنعاء بتاريخ ٤ فبراير ١٩٩١م .

وعلى كل حال لترك كل ظروف ما قبل الوحدة .. ولكن ظروف ما بعد تاريخ ٢٢ مايو ١٩٩٠م ألخصها لكم في التالي :-

أولاً : قرار هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى بشأن لائحة حقوق ومزايا المناصب القيادية العليا في الحزب والدولة رقم (١) لعام ١٩٩٠م الصادر بتاريخ ٢٥ أبريل ١٩٩٠م لم يشملني كغيري من القياديين ؟ .

ثانياً: قرار مجلس الرئاسة "بعد الوحدة" في جلسته بتاريخ ٤ فبراير ١٩٩١م الصادر بتوجيه إلى الأخ / رئيس الوزراء من قبل الأخ / رئيس مجلس الرئاسة ذات الرقم (٤٤٤) بتاريخ ١١/٢/٩١م لم يشملني كغيري من القياديين.

ثالثاً : قرار المكتب السياسي بإعادة كل موظف إلى الوزارة الأم التي كان يعمل بها لم يطبق علينا بعودتي إلى وزارة الخارجية مقر عملي السابق " سفير " حتى من باب إعادة الاعتبار على أقل تقدير ( صورة من توجيهات الأخ / الأمين العام نائب رئيس مجلس الرئاسة المؤرخة ١٩/١٢/٩١م (مرفقة) لأن اسمي لم يدرج في إطار الترتيبات المتفق عليها قبل الوحدة .

رابعاً : القيادات والكوادر المنقولة إلى العاصمة صنعاء بعد إعلان الجمهورية اليمنية لم يدرج أسمي ضمنهم .. وكنا في حركة السلم أول من توحد .. وهذا سبب لي كثيراً من المتاعب وادخلت في دوامة لا تنتهي .. من فندق للإقامة .. ومن سكن .. الخ وبقيت تحت رحمة من لا يرحمون بسبب غياب اسمي في قائمة المنقولين إلى صنعاء .. وهذا أمر ما زال مثار استغراب لدي !!

خامساً : لم يدرج أسمي في قائمة القياديين ولا في إطار الترتيبات الوحدوية الأخرى ، فلا وظيفة رسمية ، ولا تسكين وظيفي .. وهلم جرا من المتاعب حتى توسط لنا الأخ مسدوس لدى الأخ نائب الرئيس نذكره بالخير ولم نسكن وظيفياً منذ مايو ١٩٩٠م .

سادساً : أصدر الأخ / رئيس الوزراء قراره بمعاملي كنائب وزير وهذا القرار سبب لي من المتاعب والمشاكل ما أعجز عن وصفه .. في ظل التعقيدات والروتين واللامبالاة التي تسود أجهزة الدولة المعنية ( صورة طبق الأصل مرفقة ) .

سابعاً : عدم حصولي على سكن مناسب في عدن كغيري من القياديين .. على الرغم من توجيهاتكم المؤرخة ٢/٥/١٩٩٠م المتكررة لعدد من المرات .. وتوجيهات وزير الإسكان المؤرخة ٤/٩/١٩٨٣ . "مرفق صور منها" فقد ظللت

حتى هذه اللحظة أتابع رئيس الوزراء ومحافظ عدن ، ووزير الإسكان دون جدوى!! ولم أفلح في شيء من تلك وبعدها حصلنا على توجيهات جديدة من الرفيق / الأمين العام نائب رئيس مجلس الرئاسة بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩١م وأشر عليها كل من يعينهم الأمر وأخبروني أن هناك لجنة خاصة ستنظر في التوزيع وحتى اليوم سكن المواطن ، والكادر والمسئول .. الخ ، وأنا في دوامة الروتين ولم ينصفني أحد رغم التوجيهات والفر والكر الدائم..!! (صورة طبق الأصل مرفقة توجيهات الوزير ، والوكيل ، ومدير عام التسكين ، وصورة من رسالتي الموجه للأخوين رئيس الوزراء ومحافظ محافظة عدن المؤرخة ٢٨/١/١٩٩١م ، التوجيهات من قبل الوحدة) .

ثامنا : عدم حصولي على سكن في مشروع مدينة الوحدة في صنعاء فلم تشملني قائمة التوزيعات وأنا مقيم في العاصمة صنعاء منذ مايو ٩٠م باعتباري مستشاراً في رئاسة الوزراء وسكرتيراً عاماً للمجلس اليمني للسلم والتضامن الذي مقره الرئيسي العاصمة صنعاء ، فضلاً عن كوني أحد القياديين المنقولين إلى صنعاء .. لماذا ؟ لا أعرف سبباً وجيهاً لكل ذلك !!

تاسعاً : لم يقدم لي الحزب أي عون في إطار عملي في مجلس السلم رغم تقاريرتي التي رفعت إلى القيادة في فترة سابقة ومعاناتي الكبيرة وحرمانني من الحقوق التي تمنح لغيري من العاملين تحت إمرتي في المجلس ، وهذا واضح لي لأنه يدخل في إطار إدارة الصراع السياسي وعليّ أن أقبل وأتحمل ، وقد وجهت لكم رسالة بتاريخ ١٠/٩/١٩٩١م حسب طلب مدير مكتبكم حول مجلس السلم لتناقش في إطار اللجنة المشتركة للحزبين ، وأما التقارير الموجهة للدائرة المعنية خلال العاملين المنصرمين من الوحدة فحدث ولا حرج!! (أي قبل إعادة تشكيل الدائرة الجماهيرية) ولم ندع لأي اجتماع للدائرة الجماهيرية!! من قبل الأستاذ سيف صائلي.

عاشراً : لقد وصلت المضايقات حتى إلى أخي " محمد إسماعيل السروري " مدير عام تفتيش العمل ، بوزارة العمل والتدريب بسبب أنه أخي حيث يلقي متاعب جمّة ابتداء من عدم توفير سكن له في عدن وهو متزوج وله ثلاثة أطفال، وبسبب أنه (سروري) أيضاً لم ينصف ويعاني نفس معاناتي لا لذنوب

أقترفه إلا أنه أخي كما أن عنده تعليمات بتوفير مسكن له ولأسرته في عدن ولكن لا حياة لمن تنادي !

حادي عشر : يعاتبني بعض الرفاق على تركي لمنظمة الحزب في ذمار، وما تركتها إلا حينما وصل الأمر إلى دائرة الخطر الشخصي ، وغياب دعم القيادة لي وتسهيل مهماتي هناك وحتى لا يتكرر معي في ذمار ما حدث في إب ... كان الحل هو تقديم الاستقالة .. ويبدو أن الاستقالة لم تقرأ .

لقد استعرضت فيما سبق أبرز الهموم والمعاناة والملابسات التي واجهتني خلال الفترة الانتقالية وتحملت أثارها بقناعة المناضل الصبور والصادق مع نفسه ومع حزبه .. وما زلت أبحر عنها حتى اللحظة لعدم حسمها وقد ترددت كثيراً في تسجيل هذه المذكرة ورفعها إليكم لأنني قد طرقت كل الأبواب ولم تتفاعل معي أي جهة أو رفيق .

لقد اخترت الكتابة إليك لعلمي اليقين بأنك سوف تولي مذكرتي هذه اهتماماً كبيراً لما عرف عنكم من مواقف في معالجة مثل هذه القضايا المتعلقة بالكادر القيادي أو غيره .

وتفضلوا بقبول فائق تقديرنا واحترامنا

**عبدالوكيل السروري**

عضو اللجنة المركزية للحزب - المستشار برئاسة الوزراء

السكرتير العام لمجلس السلم والتضامن اليمني

ملحوظة للقارئ : ارفق ملف بخصوص كل القرارات والتوجيهات المدرجة في مذكرتنا هذه ولم تجد أننا صاغية .



بسم الله الرحمن الرحيم

## وثيقة رقم (٧)

### بداية الطريق الآخر

فبراير ١٩٩٢م

الأخ رئيس مجلس الرئاسة

تحية طيبة ...

أنا عبدالوکیل السروري - المستشار برئاسة الوزراء السكرتير العام لمجلس السلم والتضامن والصلقة مع الشعوب السفير السابق ، تبأت مناصب قيادية مختلفة في وزارة الصحة في الجنوب سابقاً وغيرها ..

أتقدم إليكم بهذه المذكرة التي تین بوضوح إلى أي مدى هضمت حقوقي المكتسبة والقانونية ، والتي أخصها فيما يلي :-

صلى قرار رئيس رئاسة مجلس الشعب الأعلى في الشطر الجنوبي سابقاً بشأن لائحة حقوق ومزايا المناصب القيادية العليا في الحزب والدولة رقم (١) لعام ١٩٩٠م بتاريخ ٢٨ أبريل ١٩٩٠م ، الذي حدد الحقوق والمزايا المتمثلة في الأجور والعلاوات والإجازات ومنح وسائل اللواصلا ، والعلاج ، وبجانية الكهرباء .. والسكن .. والماء وغيره .

ولم تشملني تلك الحقوق والمزايا التي أشار إليها القرار أعلاه ، وذلك لأسباب سياسية

صلى قرار مجلس رئاسة الجمهورية اليمنية بتاريخ ٤ - فبراير - ١٩٩١م الذي أكد منح أعضاء اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ، وأعضاء اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام راتب وزير مع التأكيد على الاحتفاظ بالحقوق المكتسبة لكل منهم عندما قامت دولة الوحدة .

- ومازلت لا أتمتع بهذه الحقوق والمزايا كاملة كغيري .

عدم حصولي على مسكن مناسب لدرجتي السياسية والوظيفية سواء في صنعاء (مدينة الوحدة) ، أو عدن .

اعادة الاعتبار لي كسفير سابق في وزارة الخارجية في الشطر الجنوبي قبل الوحدة،  
لأني ضحية لأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م للمشئومة .

### الخلاصة :

إن شغلي للمراكز الحكومية والسياسية المذكورة أعلاه في هذه المذكرة - تؤكد  
بأنني كنت موظفاً أخضع لقوانين الخدمة المدنية سواء في الشطر الجنوبي سابقاً - أو حالياً  
في الجمهورية اليمنية واستناداً الى المادة ( ١٣٤ ) من قانون الخدمة المدنية رقم ( ١٩ )  
لسنة ١٩٩١م التي تنص على أنه (( لا يترتب على نفاذ هذا القانون سقوط مستحقات  
الموظف القانونية عند خدمته السابقة على نفاذ هذا القانون ، كما لا يترتب على نفاذه  
أي مساس بالحقوق والمزايا القانونية المكتسبة للعاملين في القطاعين العام والمختلط قبل  
صدور هذا القانون إذا كانت تتجاوز ما ورد في هذا القانون )) .

وبناءً عليه يرجى التكريم بالأمر بإعادتي سفيراً في أي بلد ترونها مناسبة ، ومنحي  
كل الحقوق والمستحقات والمزايا المكتسبة لي وفقاً للقرارات والقوانين المشار إليها أعلاه .  
أنا على ثقة تامة من تفهمكم الإيجابي والعاقل وتفضلوا فخامة الرئيس بقبول فائق  
تقديرنا واحترامنا .. ودمتم ذخراً للوطن .. ونكون سعداء إذا حظينا باللقاء بكم شخصياً  
إذا سمح وقتكم بذلك .

### مرفقات :

قرار هيئة الرئاسة .انظر صورة من القرار في الصفحة التالية .  
توجيهاتكم لرئيس الوزراء بقرار مجلس الرئاسة ذات الرقم ( ٤٤٤ ) .  
وثائق أخرى .

ملحوظة للقارئ : كنت قد قررت رفع قضية قضائية إلى المحكمة .. ونصحتني  
المحامى المكلف بالترافع عني ان أوجه هذه المذكرة قبل أي إجراء قضائي .. وقد  
سلم الملف عبر مكتب رئاسة الجمهورية في فبراير ١٩٩٢م .

## وثيقة رقم (٨) قرار لارجعة فيه

التفكير الجاد بالاستقالة بدأ منذ أحداث يناير ١٩٨٦م وأشارت إلى مثل ذلك في مذكرتي للوجهة إلى الأمين العام ووزير خارجيته حينها بتاريخ ٢٢/٤/٨٦م مسدوفة برسالة أخرى بتاريخ ٣٠/٨/٨٦م . البقاء أملته اعتبارات وطنية وإنسانية وكان للبقاء ضررته الباهضة ، وقد عبرت عن بعض هذه المعانات في لقاءات ثنائية وفي رسالة الاستقالة في منتصف عام ١٩٩١م من منصب السكرتير الأول للحزب في محافظة ذمار التي وجهت إلى الأمين العام ومذكرتي الأخرى الموجهة إلى الأمين العام للمساعد بتاريخ ٥/٤/١٩٩٣م .

الواقع إن الحزب هو وعاء لعدد من فصائل العمل الوطني ولكن هذا الوعاء لم تتوفر فيه الشروط اللازمة لنوبان تلك الفصائل فيه لتشكيل حزباً ملتحمًا ، فبقيت خارطة القبائل والمناطق ، والتمييز في التعامل بمعنى آخر ظل يسود فيه مبدأ للمواطنة غير للتساوية .. إضافة إلى التجاوزات والقرارات غير الشرعية وغياب الثقة والمصداقية وللزاجية في العمل والتعامل .

الآن وبعد كارثتي الحرب والانفصال وما تراكم من أخطاء خلال سنوات الوحلة الماضية وحتى اليوم ، وجدت أنه لم يعد هناك ما يبرر الاستمرار في موقع يتعارض وجودي فيه مع قناعاتي.

لهذا ، ودون الخوض في التفاصيل التي ربما نتحدث عنها في وقت آخر ، وفي ظروف أخرى غير هذه الظروف وصلت إلى قرار الاستقالة من موقعي كعضو لجنة مركزية وعضو في الحزب الاشتراكي اليمني .

عبدالوكيل السروري

عضو للجنة المركزية للحزب الاشتراكي

١٢/٩/١٩٩٤م

**ملحوظة للقارئ :** نشر الإعلان من على منبر جريدة الشرق الأوسط ، وصعب تكرار نشره في صحيفة ١٤ أكتوبر اليومية ، وجريدة حزب التجمع الوحدوي ، لامتناع رؤساء تحريرها عن النشر .



## وثيقة رقم ( ٩ )

موقف فرع منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب القطر

اليمني من مؤتمر لندن الدستوري في عام ١٩٦٤م

مما لا شك فيه أن الحكومة البريطانية (العمالية) تواجه تركة ثقيلة من الأعباء والمشاكل في المستعمرات ، خلفتها لها حكومة المحافظين السابقة التي اتسمت سياستها بقصر النظر والالتقاء مع اليمين ، وكانت بعض القوى تأمل أن يطرأ تغيير كبير على السياسة البريطانية الخارجية على إثر استلام العمال الحكم ، وما أبعد هذا التصور عن الصواب ، لأن شيئاً من ذلك لم يحصل ، فالمصالح البريطانية وحدها هي التي تملّي السياسة الخارجية سواء على العمال أو المحافظين ، من هذه النظرة المعبرة عن المصالح الرأسمالية البريطانية تنطلق بريطانيا في معالجة أزماتها ومشاكلها في المستعمرات ، وطالما أن الاحتكارات الكبرى في بريطانيا هي التي تقرر سياستها الخارجية فلن يطرأ أي تغيير جذري على السياسة الخارجية لبريطانيا سواء حكم المحافظون أو العمال.

إن أسلوب بريطانيا في مواجهة القضايا العديدة في جنوبنا لم يتغير حتى بعد استلام العمال الحكم ، فوزير الدولة لشئون المستعمرات لا ينجح من تصريح له في مجلس العموم يؤكد فيه تعهد حكومته بالقيام بالتزاماتها وافية تجاه حلفائها التقليديين ، ويقصد بهم السلاطين الإقطاعيين أعداء الشعب وسارقي خيراته .

وما الحادثات الدستورية الأخيرة التي لم يكتب لها النجاح إلا حلقة في سلسلة من المحاولات التي قامت بها بريطانيا مؤخراً بقصد الوصول إلى حلول مرضية لا تضيف إلى أعبائها أعباء جديدة ، بل تحتفظ لبريطانيا بمصالحها الأساسية في المنطقة، كما تبقى أيضاً على مصالح حلفائها التقليديين ، وقد التزمت بريطانيا في كل محاولاتها السابقة هذا الخط المناقض بالأساس لخط جماهير الشعب الكادحة ، فلم تستطع حتى التفاهم مع القيادات البرجوازية في المنطقة بسبب تحالفها مع الرجعية التي ترفض وتعادي كل تقدم يهدد مصالحها.

ونسلم اليوم أن بريطانيا قد قبلت تعديل معاهدة الصداقة والحماية التي تربطها بما يسمى بحكومة الاتحاد الفيدرالي ، وعمقتضى ذلك التعديل تنازلت بريطانيا عن حقها في إبداء النصيحة اللازمة حول الشؤون الداخلية للاتحاد ، وهذا لا يعني سوى إطلاق العنان للرجعية لقمع كل انتفاضة شعبية ترمي إلى تصفية الإقطاع الركيزة الأولى للاستعمار في بلادنا .

### أهداف الدعوة ...

كانت بريطانيا تريد من هذه الدعوة أن تخفف من أعبائها ومشاكلها المتزايدة في المنطقة ، فهي لا تفكر أبداً في التخلي عن مصالحها وهذا واضح من معارضتها لمقررات هيئة الأمم المتحدة التي تقر أسساً ومبادئ متعارفاً عليها ، ومستمدة من وثيقة حقوق الإنسان والتقاء بريطانيا مع اليمين الإقطاعي في معارضتها لتلك المقررات ليس فيه غرابة البتة طالما أن هذه الحفنة من الإقطاعيين تعادي النظام الجمهوري في الشمال وتمنع عنه الاستقرار ، وهو أمر ينسجم مع المخطط الامبريالي الرامي إلى القضاء على كل حركة تحريرية في الوطن العربي تتطلع إلى الانعتاق من التسلط الغربي ونفوذه ، وتنهج منهجا اشتراكيا في التنمية الاقتصادية . وعلى الرغم من التقاء بريطانيا الفاضح مع اليمين الإقطاعي ، وعلى الرغم من تعهداتها المستمر بالحفاظ على مصالح ذلك اليمين الشرس ، فإنها تدرك بحكم خبرتها الطويلة أن هذا اليمين غير قادر في المدى الطويل على خدمة إستراتيجيتها في المنطقة .

إن ما ترمي إليه مخططات بريطانيا في المنطقة هو قيام حكومة مركزية للعناصر المعتدلة تنال نصيب الأسد فيها ، وهذا مخطط ذكي وخطير لأن هذه العناصر أقدر على اللعب بشعارات الجماهير ومخادعتها ، فتصبح الوحدة في ظل قيادتها البرجوازية أمراً يتعارض مع رفاهية المنطقة ، إن لم تكن مستحيلة ، ويصبح التقدم أمراً مرهوناً بارتباط المنطقة بعجلة الغرب الرأسمالي .

ولكن يبدو أن الضغط الذي تمارسه القوى اليمينية الإقطاعية أكبر مما تستطيع منه بريطانيا فكاً لاسيما وأن العناصر المعتدلة لم تقدم بعد أية تعهدات ثابتة مضمونة تطمئن إليها بريطانيا .

وتشترط بريطانيا في أية حكومة مقبلة ما يلي :-

١ — محاربة النظام الجمهوري في الشمال وتصفيته نهائياً أو على الأقل العمل على الحيلولة دون استقراره وتوسعه فيشمل مناطق الجنوب: — وهذا الشرط الآن هو محور السياسة البريطانية في المنطقة ، وهي سياسة بعيدة المدى ويخطط لها من وراء الكواليس ، وقد لا يهم بريطانيا أن تمارس الحكومة المقبلة هذا العناء للنظام الجمهوري في الشمال علناً ، بل لا تمنع أن تدعي الحكومة المقبلة التعاون مع النظام الجمهوري في الشمال في شتى المجالات ، على أن يظل ذلك التعاون حبراً على ورق .. مع التخطيط المستمر لتصفية ذلك النظام بشتى الوسائل غير المعلنة.

٢ — أن تتعهد الحكومة المقبلة بالتزام الطريق الرأسمالي في التنمية الاقتصادية، وهو أسلوب أثبت فشله في كل دول العالم الثالث: — وهذا يعني أنه قد لا تبدو أن هناك مصالح حقيقية لبريطانيا في المنطقة ، ويدعى بالفعل بعض الكتاب الإنجليز أن مصالح بريطانيا الحقيقية ليست في الجنوب اليمني وإنما في إمارات الخليج ، حيث يتوفر البترول بكميات هائلة ، وفي أقطار الشرق الأقصى ، التي تمد الصناعات البريطانية بالمواد الأولية ، وحسب هذا الزعم فإن انسحاب بريطانيا من عدن باعتبارها قاعدة عسكرية يسمح لها بالتحرك السريع لضرب أية حركة تحررية تهدد مصالحها في تلك المناطق. وهذا يجزنا إلى الحديث عن القاعدة ومصيرها ، يبدو أن السياسة البريطانية لم تستقر بعد على رأي قاطع ونهائي بحمد مصر والقاعدة، وبالرغم من أن مصر القاعدة أمر يقرره شعبنا في المنطقة بنضاله وكفاحه الدائمين وبالرغم من أن زوال هذه القاعدة هو مطلب أساسي لا مساومة فيه ، نجد أن السياسة البريطانية تتأرجح بين اتجاهين :

تلدعي وزارة الدفاع البريطانية أن القاعدة تكلف للميزانية مبالغ طائلة وأن زوالها أمر مرغوب فيه.

في حين تزعم وزارة الخارجية أن القاعدة العسكرية في عدن هي مفتاح السياسة في الشرق الأوسط والأقصى .

ومما لا شك فيه أن الاتجاه الأخير سيلعب الدور الأكبر في أية مباحثات دستورية أخرى ، ويعزز هذا الاتجاه تطور الأحداث في اتحاد ماليزيا وانفصال سنغافورة عن ذلك الاتحاد.

أطراف التفاوض ومدى شعبيتها وتعبيرها عن مصالح الشعب:



بالرغم من أن الدعوة هذه المرة قد شملت أطرافاً كانت بريطانيا تتجاهلها في الماضي (المحادثات الدستورية الزائفة) ، ونقصد بها حزب الشعب والرابطة ، إلا أن هذه الدعوة قد جاءت متأخرة لأن كلا من هذين الحزبين قد أخذ يتقلص رصيدهما الشعبي، وأصبحت الجماهير تفتش عن أساليب أكثر جدية وأكثر فعالية في النضال ، وهذا ما عجزت عن تقديمه هاتان الهيئتان في الماضي ، وبالتالي فإن القاعدة الشعبية التي كان يؤمل أن تستند إليها أية نتائج لم تكن متوفرة ، وهذا يعني فشل المباحثات مسبقاً.

ولكن ما الذي حدا بكل من حزب الشعب والرابطة إلى قبول تلك الدعوة مهما رافقتها من أخطاء جسيمة ؟ لقد ظل حزب الشعب في الماضي يرفض أي لقاء مع السلاطين وما يسمون بوزراء عدن ، بحجة أن هؤلاء عملاء ولا يمثلون الشعب وأنهم صنائع يخدمون المصالح البريطانية بأمانة ، وقد قاد حزب الشعب نفسه مظاهرة شعبية كبيرة أعلنت فيها الجماهير الغاضبة احتجاجها على دخول عدن الاتحاد المزعوم ، ولكن حزب الشعب اليوم غيره بالأمس ، فقد خسر رصيده الشعبي وأصبح واجهه يستخدمها بعض هواة الحكم والطامعين في السلطة.

أما الرابطة ، فبالرغم من شعارات الوحدة والتحرر ، إلا أنها موغلة في علاقاتها مع الرجعية العربية وأصبحت لها صلات قوية مع السعودية ، رأس الأفعى في المنطقة العربية ، وهي - أي الرابطة - اليوم أكثر بعداً عن جماهير الشعب ولم يعد لها رصيد شعبي يذكر .

فلا شك أذن أن ثمة دوافع عديدة وراء قبول كل من حزب الشعب والرابطة دعوة وزير المستعمرات للتفاوض حول مستقبل المنطقة ، ومن بين هذه الدوافع نذكر ما يلي:

تزايد الضعف الذي تشعر به هاتان الحركتان داخل صفوفها ، وابتعاد الجماهير عنها أكثر فأكثر ، لاسيما بعد أن طرحت الجبهة القومية على جماهير الشعب أسلوباً جدياً في النضال.

بيد أنه من الإنصاف أن نذكر لحزب الشعب بعض المواقف المشرفة في هذا الاتجاه وهو الاتجاه الجاد في مواجهة العدو وبأسلوب جديد أكثر فعالية ، ونقصد به النضال المسلح ، وكان هذا الاتجاه مسيطراً على تفكير حزب الشعب عندما كان للجناح العمالي التأثير على سياسة الحزب والقدرة على توجيهه ، ولو استمر ذلك



الانسجام بين جناحي الحركة السياسية العمالية ((حزب الشعب والمؤتمر العمالي)) لاستطاع هذا الحزب أن يلعب دوراً آخر غير هذا الذي نشهده اليوم. ومنذ أن ابتعد حزب الشعب عن تأثير العناصر العمالية وهو يتعد أيضاً عن الوسائل الثورية ويفضل أسلوب المناورات والمفاوضات والنضال عن طريق المكاتب.

ومهما قيل عن العوامل الخارجية التي ساهمت في عزل حزب الشعب وكذا الرابطة عن الجماهير وفي الحيلولة دون وصول الأسلحة إليهما ، تظل العوامل الذاتية وهي التكوين النفسي والطبقي لهذين الحزبين سبباً هاماً في التخلف عن الثورة.

### ١ - التلهف للحكم والاحتراف السياسي:-

أن شعور هذين الحزبين بأن بريطانيا تنوي بالفعل منح للمنطقة استقلالها قبل نهاية عام ١٩٦٨ م ، لعب دوراً كبيراً في تحريك نوازعهما للحكم والسلطة ، فيجب في اعتقادهما انتهاز الفرصة قبل فوات الأوان ، إن ابتعاد هذين الحزبين عن المعالجة الثورية لقضايا جماهير شعبنا ، وتلهف قادته للحكم أغرق هذين الحزبين في الانتهازية، فقبلا الدعوة في جو تنعدم فيه الديمقراطية.

### رضى القاهرة عن المحادثات

ليس من الصعوبة بمكان التأكيد على رضى القاهرة عن المحادثات الدستورية فالقاهرة أصبحت طرفاً في التراع لا يمكن تجاهله ، واللغة الجديدة التي سمعها هيكل مؤخراً تردد في لندن أثناء زيارته لها ، أو بالأصح حسب تصورنا وقناعتنا ، اللغة الجديدة التي حملها هيكل معه إلى لندن ، تشير بوضوح إلى اهتمام القاهرة المتزايد بالمنطقة ، وتدعو صراحة إلى ضرورة التفاهم مع بريطانيا حول مصالحهم المشتركة وهذا ما عبر عنه هيكل بسياسة ((منع الضرب تحت الحزام)).

ورضى القاهرة عن هذه المحادثات نابع من رغبتها في إيجاد حل معقول لمشاكلها في الشمال الذي لم يستقر ولم يهدأ بعد أخطاء السياسة المصرية المتكررة هناك ، وتأمل القاهرة من هذه المحادثات الضغط على بريطانيا بكلا الأسلوبين :

أ - من جهة تستخدم العملاء الجدد لها في التفاوض مع بريطانيا بقصد الوصول إلى نتائج مقبولة لدى القاهرة.

ب - أما في حالة عدم التوصل إلى نتائج مقبولة وإصرار بريطانيا على موقفها ، تلجأ القاهرة إلى الجبهة القومية لأحداث متاعب وإرباكات للإدارة البريطانية في عدن ومحمياتها.

#### ١ - غيبة الشعب:

لا يملك أحد من الوفود الادعاء بأنه يمثل قطاعاً واسعاً من الشعب، وإذا سلمنا بأن حزب الشعب والرابطة قد يمثلان قطاعات الشعب وهي قطاعات صغيرة جداً بعد تقلص شعبيتها ، فإن معظم الوفود الأخرى ذات سمات إقطاعية. وهي الركيزة الأولى للاستعمار في بلادنا ، فضلاً عن كونها تكن العداء لكل تقدم يهدد مصالحها وهي بحكم تركيبها الإقطاعي - البرجوازي - تقف في صف معاد للشعب.

#### ٢ - إجراء المباحثات في جو لا ديمقراطي :-

لم تسمح بريطانيا للشعب بكافة قطاعاته التعبير عن رغباته ، فالحريات مقيدة وحالة الطوارئ لا تزال معلنة ودوريات الجيش لا تزال تملأ الطرقات والشوارع بصورة مستفزة جارحة للمواطن ، والمعتقلات يحشد فيها عدد كبير من المعتقلين. إن جوا كهذا تنعدم فيه الديمقراطية لا يصلح البتة لإجراء المباحثات ، وإصرار بريطانيا على إجراء المباحثات في مثل هذا الجو الخانق، يؤكد أنها تود الوصول إلى حلول بعيدة عن آماني الشعب وعما يتوق إليه من اعتناق وتحرر كامل من سيطرتها.

#### ٣ - استمرار عداء بريطانيا للنظام الجمهوري في الشمال :-

إن أية مفاوضات أو مباحثات مقبلة ستعثر وسيقاومها شعبنا طالما استمرت بريطانيا في عدائها للنظام الجمهوري في الشمال ، ولن يكتب النجاح لأية محادثات دستورية مقبلة تتناول مستقبل المنطقة ومصيرها في ظل هذه السياسة الجحمة ، التي تنتهجها بريطانيا تجاه النظام الجمهوري الذي صنعه جماهيرنا في الشمال بدمائها. ومما لا شك فيه ، أن عداء بريطانيا للنظام الجمهوري في الشمال ليس وليد الصدفة أو وليد رغبات ونزوات شخصية ، كما أن ذلك العداء ليس نابعا من بعض الخلافات السطحية التي لو حلت لأدت إلى نتائج حسنة ، إن عداء بريطانيا للنظام الجمهوري في الشمال أمر يخدم الإمبريالية العالمية من جهة ، وتنسجم تماماً ومخططات الحلف المركزي (الستو) الرامية إلى التصدي للمد الثوري في المنطقة

العربية بقصد إجهاض هذا للد من جهة أخرى ، إن وعينا الكامل لهذه الحقيقة يفتح أمامنا آفاقاً واسعة للعمل الشعبي الثوري الذي يستمد فلسفته وقيمه من معطيات هذا الواقع.

#### ٤ - تصدع القوى الوطنية وعلم ارتباطها بميثاق ثوري موحد:

إن التصدع الذي تشكّو منه الحركة الوطنية داخل قواها المتعددة أمر يستوجب منا الوقوف عنده طويلاً ، لم ينشأ التصدع داخل الحركة الوطنية بفعل الصلابة أو الرغبة البلهاء في التنافر ، وإنما نشأ ذلك التصدع بفعل عوامل خارجية وذاتية لعبت دوراً كبيراً في تمزيق الحركة الوطنية وأضعفت فعاليتها.

وتعزى العوامل الخارجية إلى الأساليب الخبيثة التي لجأت إليها بريطانيا منذ احتلالها للمنطقة ، تلك الأساليب للتعارف عليها بسياسة ((فرق تسد)) ولم تنج أية حركة وطنية في جميع دول العالم الثالث من الوقوع في أسار هذه السياسة ، وهي سياسة خبيثة تمكنت من تمزيق صفوف الوطنيين وزرع الخلافات داخل قواهم وإهائهم بمعارك جانبية.

#### العوامل الذاتية في التصدع :-

وإلى جانب تلك العوامل الخارجية كانت هناك عوامل ذاتية كان لها في نظرنا أبعد الأثر في ذلك التصدع وأبرز هذه العوامل هي :-

#### أ- طبيعة تركيب بعض الأحزاب وارتباطها بالإقطاعيين وبالرجعية العربية :

وحزب الرابطة خير من يعبر عن هذا التركيب الإقطاعي المتحالف مع الرجعية العربية، وقد لعب هذا الحزب في السنوات العشر الماضية دوراً مخجلاً في إلهاء الجماهير عن معركتها الحقيقية بطرحه شعار ((الجنوب العربي)) ، الذي أخذ حدوداً جغرافية فكان ينكمش تارة ويتوسع تارة أخرى كمشروع الهلال الخصيب.

كما أن الوحدة العربية في طبيعتها ومحتواها الثوري تهدد مصالح البرجوازية والإقطاع في الوطن العربي، كذلك فإن وحدة المنطقة كشعار طرحته الجماهير في المنطقة كانت تخافه الرابطة وتحاربه ، لأنه يهدد مصالح وطموح الرابطة كقيادة إقطاعية وبرجوازية.

ونسلم اليوم عن إيغال الرابطة في علاقات فاضحة مع السعودية ، رأس الأفعى في الوطن العربي وركيزة الاستعمار والإمبريالية العالمية ، إن ارتباط الرابطة



باليمين الإقطاعي في المنطقة ، وتحالفها مع الرحعية العربية خارج المنطقة سيدفعانها في النهاية إلى المساومة بحقوق الشعب.

ب- أسلوب المناورة السياسية والابتعاد عن الأسلوب الثوري :-  
حضعت كل مواقف حزب الشعب في الماضي - ولا تزال - لهذا الأسلوب الذي يعتمد المناورة والتكتيك في العمل السياسي ، وتمشياً مع هذه الأساليب غير الثورية وجد حزب الشعب اليوم حليفاً جديداً كان في عدااء العملاء في الماضي ، ويتمثل هذا الحليف فيما يسمى بوزراء عدن بقيادة عبد القوي مكاوي.  
قد تنطلي هذه الأساليب على الجماهير رديحاً من الزمن ، ولكنها ستصاب بفشل ذريع عندما تنضج الجماهير نضجاً كافياً وتصحو على واقعها الفاسد والذي يزداد فساداً يوماً بعد يوم .

ج- الانفراد بالعمل الوطني وانغلاقه وتبعيته العمياء للمقاومة وعدم انفتاحه على كل الأطراف لاسيما الثورية منها :

إن انفراد أية فئة وطنية دون غيرها من القوى الثورية بالعمل المسلح ، وقفل كل مجالات المساهمة أمام القوى الثورية الأخرى أمر لا ينسجم ومعطيات هذا الواقع ، الذي يفترض قيام جبهة من كافة القوى الوطنية المؤمنة بضرورة تصفية الوجود الاستعماري من المنطقة وإرساء المجتمع الجديد.

إن الأسلوب الذي طرحته الجبهة القومية على الجماهير هو وحده الذي يقودها إلى الخلاص من براثن الاستعمار الذي يمهّد أمامها الطريق إلى المستقبل المنشود. بيد أن الإدارة التي ستقود تلك الجماهير إلى المستقبل الأفضل لا تقل أهمية عن هذا الأسلوب ، وهي مسألة لا يجوز تغافلها بأي حال من الأحوال وإلا استحال ذلك الأسلوب إلى مناورة أخرى عقيمة تضعف إمكانيات هذا الشعب وتعطل طاقاته.

إن للجبهة القومية بفضل أسلوبها الجديد الذي طرحته على الجماهير أنصاراً دخلوا المعتقلات ، وهم لذلك محل تقدير وإكبار كل الفئات الثورية . ولكن للثورة جماهير أوسع لا تزال خارج إطار الثورة ، ولكي تؤدي الثورة مهمتها تجاه الجماهير الكادحة يجب الانفتاح على كل القوى الثورية بدون تحفظ و يأتي على رأس هذه القوى البعثيين والشيوعيين . إن الانفتاح الكامل على جميع أطراف



اليسار في المنطقة وبدون تحفظ أمر يخدم إستراتيجية الثورة ويدفع إلى مواقع أمتز وأصلب.

### الموقف الثوري الصحيح:

بقي علينا الآن أن نحدد الموقف الثوري الصحيح الذي يجب أن تقفه مختلف قوى الحركة الوطنية تجاه الخصم المشترك - الاستعمار البريطاني ، فالحركة الوطنية سواء في الماضي أو في المستقبل القريب وهي تواجه مخططات بريطانيا الاستعمارية ستسجل على نفسها مواقف ستحاسب عليها في المستقبل ، ولا تزال الفرصة مواتية كي تفهم مختلف قوى الحركة الوطنية مسؤولياتها التاريخية فتلتزم مصلحة جماهير الشعب الكادحة وتبتعد عن جو المناورات السياسية العقيمة.

إن ما هو مطلوب اليوم من مختلف قوى الحركة الوطنية أن تعي طبيعة المرحلة القائمة ومتطلباتها وأن تتصرف بمقتضاها، وأن تفهم التناقضات الرئيسية الراهنة ، ولكي نكون واقعيين وعلميين ينبغي علينا ألا نتوقع من بعض أطراف الحركة الوطنية، بحكم تكوينها الاجتماعي الطبقي والتي اعتمدت ولا تزال تعتمد المناورات في العمل السياسي، أن تصدر العمل الوطني لأن هذه القوى بطبيعتها وبحكم تركيبها لم تعد قادرة على قيادة الجماهير في جبهة وطنية متحدة للوصول بها إلى الاستقلال المنشود.. إن القوى الثورية هي وحدها القادرة على قيادة الجماهير نحو غاياتها المثلى ومستقبلها الأفضل، ولا يضير الثورة في شيء أن تلحق بها بقية أطراف الحركة الوطنية .. وتقترب القوى الثورية من النصر ومن الغايات المنشودة بقدر توافر الشروط الآتية:

١ - وحدة القوى الثورية والتفافها حول ميثاق وطني اشتراكي وإيمانها بأن العدو الحقيقي هو الاستعمار وحلفاؤه من الإقطاعيين والبرجوازية النامية ، وأن ما بينها من خلافات يجب أن تبقى ثانوية وأن لا تؤثر في سير الثورة.

٢ - استقلال الحركة الوطنية بقيادة القوى الثورية عن كل تدخل خارجي، وأن تستفيد من تجربة الجزائر الرائدة ، فقد مدت ثورة الجزائر يدها إلى كل المعسكرات وإلى جميع الدول العربية ، للحصول على مزيد من التأييد والدعم المادي والمعنوي للثورة، شرط أن لا يرافق الدعم أية مساومات على مستقبل الثورة ، وبهذا الأسلوب وحده استطاعت الجزائر أن تصبح بالفعل رائداً للثورات.

إن استقلال الحركة الوطنية عن كل تدخل خارجي ، يُخدم بالأساس إستراتيجية الثورة ويمنع عنها أي انحراف أو تسلط ، واستقلال الحركة الوطنية من أي تدخل خارجي لا يعني بالضرورة الانغلاق على نفسها ، إن ثمة مجالات واسعة أمام الحركة الوطنية ، عربية ودولية ، يمكنها أن تستفيد منها لمصلحة استمرار الثورة وتوسيعها ، على أن تحتفظ الحركة الوطنية بشخصيتها المستقلة.

ملاحظة للقارى : أوردنا هذه الوثيقة لعل الجاهلين لتاريخ البعث في الجنوب يصححون مواقفهم .

## وثيقة رقم ( ١٠ )

موقف حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني  
على إثر نكسة الأمة العربية في المعركة المقدسة  
على الحدود من فلسطين .. وبداية مؤثرات الاحتراب بين رفاق  
المصالح في جنوب الوطن المحتل  
حزيران ( يونيو ) من العام ١٩٦٧ م.

أمة عربية واحدة  
ذات رسالة خالدة

حزب البعث العربي الاشتراكي  
للقطر اليمني

## أصلبوا العار

و

## مرغوا وجه أمريكا بالوحل

أيها الجماهير العربية المناضلة  
أيها العمال، أيها الفلاحون  
إن النكسة التي أصابت الأمة العربية في المعركة للقدسة على الحدود من  
فلسطين المحتلة، لا يمكن أن تعطينا في نضالنا إلا مزيداً من الوعي القومي ، مزيداً  
من التأكيد على تنظيم الجماهير للمسحوق والمغلوبة على أمرها ، مزيداً من التهيئة  
الجماهيرية لصنع الوحدة بتضحيات أكبر وأعظم ...

أيها الكادحون العرب، يا جماهيرنا المناضلة الصابرة، إن معركة التحرير لن  
تتوقف بمجرد وقف القتال التقليدي الذي تقوده الجيوش العربية النظامية. إن  
مساهمة جماهيرية واسعة وعريضة تغطي ساحات الوطن العربي ، تتبنى حرب  
التحرير الشعبية وتخلق طلائعها الثورية، لابد وأن تكون ضرورة ملحة من  
ضرورات نتائج المعركة المقدسة.

إن الاستعمار الأنجلو أمريكي في مؤامراته المجرمة ، والتي تستهدف إسقاط  
النظام الاشتراكي التقدمي في القطر العربي السوري وإضعاف الطاقة الثورية

وتقليص امتدادها في القاهرة، علينا أن ندرك أبعادها بدقة، ونوصلها للجماهير العربية بحقائقها وحطوطها القدرة، لكي نقطع الطريق على الاستمرار في تنفيذها. لقد أدركت الإمبريالية العالمية حقيقة النظم التقدمية العربية، والتي بدأت في مسيرتها الثورية تتمركز وتطوق شواطئ بحيرة البترول العربي، وعرفت بدقة حقيقة خطر هذه النظم على مصالحها البترولية وقواعدها العسكرية، وخاصة بعد انتصار القطر العربي السوري في معركته الكبرى مع شركة نفط العراق، والتي أجبرها على إعادة النظر في طرق الحسابات المتعلقة بالعائدات، ومن ثم استدعاء شركة، أرامكو، الأمريكية للجلوس على مائدة المفاوضات فوراً مستثمراً بذلك النصر الذي حققه على شركة نفط العراق. هذا إلى جانب الدور التقدمي الذي تلعبه الجمهورية العربية المتحدة في اليمن — شماله وجنوبه — مستهدفة الالتفاف حول السعودية، بغية محاصرتها كقلعة رئيسية للقوى الرجعية وذلك عبر الشواطئ العربية بدأ من الجنوب وحتى الخليج.

لهذه الأسباب وأسباب أخرى مرتبطة بالإستراتيجية الأمريكية على مستوى العالم، عمدت إلى العدوان بعد أن مهدت له مع إسرائيل اللقيطة. فقد أوعزت المخابرات المركزية الأمريكية إلى إسرائيل بأن تهدد دمشق لإسقاطها بغزو جوي وأرضي عسكري. وإزاء هذا التهديد القذر الذي مهدت له إسرائيل في المعركة الأرضية والجوية في ٧ أبريل ١٩٦٧ بادرت المتحدة بتكنيس آثار العدوان الثلاثي سنة ١٩٥٦م، بسحب قوات الطوارئ الدولية وإغلاق مضائق تيران على خليج العقبة أمام السفن والبضائع الإسرائيلية، ولتسمح لقواتها أن تدخل المعركة منذ لحظاتها الأولى، وكان من النتائج المترتبة على ذلك أن هاجم الاستعمار الأنجلو أمريكي متواطئاً مع إسرائيل بقواته الجوية، مستفيداً من طرائق تدخله سنة ١٩٥٦م في حرب القنال.

لقد هدفت المؤامرة القدرة إلى جر الجيش العربي المصري الضارب بقواته البرية والجوية إلى صحراء سيناء المكشوفة، وهناك وعلى هذه الأرض مستم مسرحية التآمر الأنجلو أمريكي بتحطيم هذا الجيش الذي سيجد نفسه بدون غطاء جوي يحميه، ومن ثم الانعطاف إلى ساحات دمشق التي تتفجر ثورة



وغضباً على المصالح الاستعمارية لإسقاطها وإسقاط النظام الثوري فيها، بالغزو العسكري الجوي والأرضي.

إن المخطط الأمريكي الذي يهدف إلى إسقاط الثورة في سوريا وإضعاف النظام الثوري في القاهرة قد كشف عن أبعاده التآمرية الكامنة في المدركات المستقبلية التالية:-

١ - إن تحطيم الجيش العربي المصري في صحراء سيناء وما يتج عن إعادة بنائه لمتطلبات دفاعية ووطنية، لسوف يحد من قدرة للتحدة على التحرك العربي الإستراتيجي على مستوى الوطن العربي الأمر الذي يفسح المجال أمام المخطط الأمريكي في الجزيرة العربية والذي يستهدف إسقاطها نهائياً بأيدي الرياض، العاصمة الكبرى للرجعية العربية والتي بدورها واقعة تحت النفوذ الأمريكي ، وهذا يعني بالضرورة إسقاط النظام الجمهوري في شمال اليمن بأيدي الملكيين، والجنوب بأيدي السلاطين . وبذلك تكون الشواطئ العربية لشبه الجزيرة ((وبحيرة البترول العربي)) قد وضعت تحت القبضة الحديدية القنطرة للإمبريالية الأمريكية والتي تقود الهجمة الاستعمارية المضادة في أفريقيا، والفيتنام، وأمريكا اللاتينية، والوطن العربي بمختلف الأساليب العسكرية والتآمرية، إنها تغامر بكل إمكانياتها العسكرية والاقتصادية والسياسية ، بغية إسقاط العالم الثالث ودوله للتحرة تحت سيطرة احتكاراتها الكبرى.

٢ - إن ضرب المؤسسات العسكرية والاشتراكية في المتحدة لا يعني سوى جعل الاتجاه العربي الاشتراكي فيها ينحني عن سياسته العربية ويعود لمصروف حلودها، ولذلك فإن إصرارنا وإصرار الجماهير العربية الواسعة على بقاء الرئيس عبدالناصر في الحكم لا يعني بالضرورة التمسك به كفرد، وإنما التمسك بالاتجاه العربي الاشتراكي الذي يتبناه ويقوده.

إن قوى المعارضة للسياسة العربية التي ينهجها عبدالناصر داخل مصر أصبحت قوية، ذلك لما كان من نقاط فشل كثيرة نتجت عنها، والتي ساهمت فيها عوامل متعددة خارجية وداخلية، منها الضغوط الاستعمارية المستمرة على القاهرة بغية إيقاف ثورتها وسلوكها المتردد من تحديد لموقف جدي ومتين مع

قوى الرجعية وقوى التقدم، إلى فقدان القاعدة الشعبية المنظمة على أسس علمية واضحة.

إن الاتجاه العربي — بحكم ضغط الأحداث — أصبح يضعف مع الزمن، وقاد ذلك (البعض) إلى اليأس، الأمر الذي عزز قوى المعارضة ودفع بها إلى الأمام مستفيدة من الجوانب السلبية للاتجاه العربي الذي يقوده عبدالناصر :-

أ — فشل العمل الوحدوي الذي تم بين القطرين الشقيقين، سوريا ومصر.

ب — المدة الطويلة التي بقيت فيها القوات العربية في الشمال اليمني، دون الوصول إلى مستوى يجعل الشمال يعتمد على قواه الذاتية.

ج — المعركة الأخيرة والتي قادها عبدالناصر للدفاع عن الحكم التقدمي الاشتراكي في سوريا، بواجب قومي في سوريا لابد وأن ينعطف على القاهرة لإسقاط نظامها التقدمي أو إضعافه.

إن الذي نخشاه أن يأتي إلى الحكم في المتحدة عناصر عرفت بميولها المصرية والتي تنادي ببناء مصر وصنع مجدها، داخل حدودها دون الاهتمام والمشاركة الجدية في القضايا العربية وحركتها القومية التحررية .

إن الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق ذلك من خلال الهجمة المضادة التي شنتها ضد قوى التقدم، وما على القوى الثورية والجماهير الكادحة في الوطن العربي إلا أن تقطع عليها الطريق.

٣ - إن اشتراك الأردن — كنظام — في المعركة لم يأت عن طريق الإيمان بقضية التحرير الفلسطينية، وإنما جاء ليحقق الغرضين التاليين :-

١ — أولهما تخاشياً لسقوط النظام الملكي الرجعي من الانهيار تحت أقدام الجماهير.

٢ — ثانيهما لكي يبدو للجماهير العربية أن الهدف الرئيسي من الهجمة الاستعمارية هي السنط العربية ككل، وليغطي الإستراتيجية الأمريكية في مهمتها لإسقاط مراكز الثورة، كل من المتحدة وسوريا، وليسمح للاستعمار من استخدام هذه الرجعية بحجة اشتراكها في المعركة، داخل العمل العربي الذي سينشأ بعد المعركة.

٤ - إن النظام الاشتراكي في القطر السوري والتي تحميه السواعد العمالية والفلاحية، وتقوده طلائع ثورية ثمرست في النظام لن يسقط أمام الهجوم الاستعمارية المسعورة. إن إرادة الكادحين العرب ستصمد وستصلب هذا العار الذي لحق بأمتنا.

### المهمات الملقاة على عاتق القوى التقدمية العربية

إن مناخاً جديداً يجب أن يفرض نفسه على مجموع القوى التقدمية العربية ونشاطاتها العملية، فالنكسة الأخيرة ما هي إلا نتيجة ، وما النتيجة إلا مجموع النشاطات العملية التي ولدتها. فمتطلبات الواقع المعطى للمجتمع العربي ، والواقع الراهن لنتائج المعركة، ومستقبل العمل العربي الذاتي يجب أن يتجه باتجاه آخر. إن على القوى التقدمية العربية أن تترع وإلى الأبد الغشاوة التي كانت تغطي فكرها ومنطلقاتها في النضال الاشتراكي القومي. إن أولى المتطلبات تكمن في قراءة علمية وواقعية سليمة، وأن تفسر الظواهر السياسية والاجتماعية بالرجوع إلى أسبابها.

أيها المناضلون ، يا جماهيرنا الكادحة ، يا طلائع حرب التحرير : إن القوى التقدمية العربية لا تزال في مواقع مشددة فيها إلى الحذر والتردد إن عليها أن تضع أمامها للمتطلبات التالية :-

١ - إن لقاء القوى التقدمية على أسس أمتن هي خطوة إلى الأمام نحو مستقبل عربي وحلوي. وإن الوحدة العربية بالرغم من أنها حاجة تاريخية واقتصادية، وقضاء على التجزئة والتخلف ، عليها أن تأخذ اليوم أبعاد دفاعية ليست خارجة عن فعل الإرادة الثورية وحركتها المتطورة . إن الحاجة إلى وجود الدفاع العربي الشعبي لسوف يلغي بالضرورة استقلالية الجيوش العربية التقليدية، ورفض ربطها في قيادتها العليا. إن الوحدة العربية المصنوعة بالسواعد العمالية والفلاحية لسوف توحد الانتماء الطبيعي لهذه الجيوش التي تتحمل مسؤولية الدفاع والتحرير.



٢ — إن حرب التحرير الشعبية أصبحت حاجة ملحة ، تفرضها وتوفر مناخها الملائم لتوسيعها وانتشارها المعركة الراهنة والمفتوحة مع الاحتكارات الكبرى وثكنتها العسكرية (( إسرائيل )) .

إن طلائع التحرير التي شكلت في بعض الأقطار العربية قبل المعركة يجب أن تغطي مجموع الساحات الجماهيرية الكادحة في الوطن العربي .  
إن نشوء منظمة حرب التحرير الشعبية في كل من الجزائر ودمشق بشكلها العلني أخذ بالوضوح . لقد برهنت المأساة الأخيرة — من خلال المعركة — صدق وجدية هذه الطريقة في معركة التحرير .

لقد عجزت الجيوش النظامية من أن تؤدي دورها التي أنشئت من أجله . فلقد خسرت القتال ، إلا أن حرب التحرير لم تنته . بمعنى أننا لم نخسر الحرب ، فهي لا تزال مفتوحة أمام الكادحين العرب لكي يؤدي كل دوره تحت لواء منظمة حرب التحرير الشعبية . أن أرضها الصلبة هي المراكز الثورية في الوطن العربي وحدودها ، أما بحمل نشاطها العملي والتنظيمي والعسكري ستكون الأرض العربية من محيطها إلى خليجها . إن معركتها لن تقتصر على الحدود الفلسطينية بل ستعدها إلى النظم الكرتونية والإطاحة بها :

إن حزب البعث العربي الاشتراكي يعتبر نشوء مثل هذه المنظمة ليس بعيداً عن الإدارة العربية التقدمية ، وهو يعتبر نفسه منذ الآن وقودها البشري الذي يمدّها بالزخم الثوري .

إننا لا نريد غسل دماغ الرجعية والرأسمالية العربية بإيقاظها على القضية الفلسطينية والنكسة ، بل الذي نريده هو أن تضع الجماهير العربية الكادحة ثقلها وقوتها البشرية والإنتاجية في مصب التحرير ، وأن ترفده بعنصرها البشري المسلح والواعي لحركة التاريخ الصاعدة .

٣ — إن البترول العربي سيقى سلاحاً مفلولاً إن لم تسيطر عليه قوى التحرر وأن لم تمتلكه الجماهير العاملة ، فلقد آن الأوان لنسف كل ما من شأنه أن يؤدي دوراً تأخيراً لإبقاء هذا السلاح بأيدي الرجعية العربية والاحتكارات



العربية. إن بقاءه بأيدي الرجعية يعني بالضرورة سوء استخدامه كسلاح هجومي في معركة التحرير ضد إسرائيل والإمبريالية.

إن الكادحين العرب مطالبون اليوم بأن يضعوا الصيغة الملائمة للسيطرة على موارد البترول العربي ووضع عائداته للتسليح الشعبي، وإيجاد صناعة حربية متطورة تكون أساساً لنسف كل ادعاءات التوازن العسكري في منطقة الشرق الأوسط. إن السواحل العربية الممتدة مسافات طويلة ، لا بد لها من حماية عسكرية قوية. لذلك لا بد وأن يدخل هذا في حسابان التسليح العربي وإلاً ل بقيت الشواطئ العربية مهددة بالغزو المباشر من قبل الأساطيل الاستعمارية. يأخذ على عاتقه قيادة ثورة تحرير البترول العربي وتوعية الجماهير على أن هذا السلاح أصبح أمراً ضرورياً.

إن الإسقاط الكلي على هذا السلاح من قبل الكادحين العرب وبقيادة منظماتها الثورية أمر تفرضه نتائج المعركة ومتطلباتها المادية والتحررية.

٤. إن تظاهرة عربية جديدة على مستوى ((القمة)) تلوح في الأفق العربي وإن مبررات تواجدها أصبحت قوية للأسباب التالية :-

أ — إن بعض القوى التقدمية التي خاضت للمعركة خرجت منها منهوكة القوى.

ب — وهنا يعني أن المراكز الرئيسية للرجعية العربية والتي لم تتضرر من جراء المعركة، بقيت قوية مادياً ومعنوياً، لذلك فإن احتمال عودة الغزل السياسي مما بين قوى التقدم وقوى الرجعية، والذي سيغطي إعلامياً بشكل واسع وقوي تحت شعار العمل العربي الموحد لتكنيس آثار النكسة العربية على حدود فلسطين، لن يتجاوز استخدام السلاح البترولي والدبلوماسي العربي ومحدوده الضيقة الضعيفة ولفترة قصيرة ومحدودة.

إن الاستعمار الأنجلو أمريكي الذي رسم خطة التآمر على قوى التقدم لن يصعب عليه الدخول في مؤتمرات القمة العربية المقبلة. إننا نلفت نظر جميع القوى التقدمية العربية إلى جوهر هذه الدعوة والنتائج المترتبة عليها، لقد بادرت الرجعية

السودانية والتي تبدو للكثيرين بأنها على الحياد من الصراع العربي الداخلي الناشئ بالضرورة عن حتمية التطور والتجاوز للماضي ورفض كل أشكاله وترسباته.

نحن مقتنعون أن الدول العربية التقدمية ستدخل هذه المؤتمرات بالحاح الواقع العسكري والعربي والدولي. إن أسلحة ضخمة يمكن استخدامها في سبيل إزالة آثار النكسة ، وهذه الأسلحة بقوةها المادية والاقتصادية هي مشروطة في ظروف السيطرة الرجعية عليها. فعلى المنطلق التقدمي أن يوضح حقيقة المعركة ويكشفها للجماهير العربية ، وحقيقة استخدام مثل هذه الأسلحة التي تسيطر عليها الرجعية والاحتكارات ، وأن لا يخلق قناعات يحاول أن يضعها في مصاف العملية لدى الجماهير العربية.

إن تكتيكاً ثورياً منتظراً يجب أن تستخدمه قوى التقدم للخروج بقضية البترول كسلاح هجومي فعال لإزالة أثر النكبة الأخيرة.

٥. على الصعيد الدولي :-

إن الاستعمار التقليدي الذي بقي مدة طويلة في وطننا العربي، والتي خاضت الجماهير معارك دامية معه ، لابد من الاستمرار في محاربته ، أما الاستعمار الجديد والممثل في الولايات المتحدة واحتكاراتها، والتي لم يكن لنا معها معارك مكشوفة ، تهدف اليوم إلى احتلال مواقع الاستعمار التقليدي الأنجلو فرنسي.

لقد خاضت القوى التقدمية العربية في السنين العشر الماضية معارك عنيفة مع الاستعمار الأمريكي. إلا أن هذه المعارك اتصفت من حيث الوسائل والأهداف بالمعارك الدفاعية، فاستخدم سياسة التجويع فقطع القمح وساووم على تصديره للمتحدة، واستخدام الضغط الاقتصادي فقاد البنوك الدولية لتضع على مطلوباتنا من القروض لتنمية اقتصادنا الاشتراكي القومي قيوداً مخلة بالسيادة الوطنية والقومية، ووجهت في كثير من المواقف ضربات اقتصادية وسياسية لإخضاع شعبنا العربي واحتكاراته.

فلقد آن الأوان لكي نبدأ الهجوم على مواقعه التي استطاع احتلالها في هذه السنين فعلى القوى التقدمية ومنظماتها الثورية أن تضع المعركة بعنفها الثوري

الواضح لنسف كل مواقعه واحتكاراته وملاحقته ومطاردته من مركز إلى آخر ومن موقع إلى موقع.

فلقد كثر عن أنيابه واسفر عن وجهه القنر الملوث بالدماء . إنكم ترونها ملونة في رمال سيناء والضفة الغربية والمرتفعات الشمالية في الجبهة السورية. وعلى القوى التقدمية العربية أن تكون جريئة في طرح القضايا العربية على المعسكر الاشتراكي وخاصة الدول الاشتراكية منها في أوروبا الشرقية. إن المعركة المسلحة على حدود فلسطين قد وضعت هذه الدول الاشتراكية والاتحاد السوفيتي على وجه الخصوص، أمام مسؤولياتها التاريخية إزاء القضايا العربية. فلقد حاولت القوى الثورية العربية أن تصل مع القيادات الشيوعية في هذه البلدان إلى موقف مبدئي من القضية العربية في فلسطين، ولكن هذه القناعات بالرغم من إيمان القادة الشيوعيين بها لم تتحول إلى موقف فعلي تجاه إسرائيل.

إن المعركة قد وضعت هذه القوى الاشتراكية على محك التجربة ليس على مستوى الوطن العربي فحسب بل على مستوى العالم الثالث. إن للموقف الرخو الذي اتخذته هذه القوى من المعركة العربية ضد الإمبريالية العالمية وقاعدتها في الشرق الأوسط ((إسرائيل)) قد أعطت صورة جديدة لموقف هذه الدول من قضايا التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث، وهذا يقودنا إلى القول إذا لم يستطع المعسكر الاشتراكي تقديم الحماية المباشرة لمثل هذه النظم التقدمية فإنها ستقع بالتأكيد فريسة للهجمة المضادة المسعورة والتي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم.

إن علينا أن نقول لأصدقائنا في المعسكر الاشتراكي أن قضية التعايش السلمي والسلم العالمي يجب أن لا تكون على حساب الشعوب المتخلفة وحركتها التحررية، أن لا تكون على حساب كرامة شعوبها المتطلعة نحو الانعتاق من ممالك الرأسمالية الغربية واحتكاراتها الكبرى.

إن علينا أن نضع هؤلاء الأصدقاء أمام مهماتهم التاريخية وجهاً لوجه أن نقول لهم :



عليكم أن تحدّدوا موقفكم كاشتراكيين بجرأة وشجاعة في ظروف  
الهجمة الاستعمارية المضادة. إن الأمر يعنيكم كما يعني قضيتنا العادلة ، إننا  
مقبلون على حرب تحريرية شعبية طويلة الأمد تغطي الوطن العربي من أجل  
الكادحين والقضية الفلسطينية. إننا نطلب بقوة تحديد موقف مبدئي وصريح من  
هذه الحرب ومن قضية الاغتصاب وإسرائيل كقاعدة إمبريالية للعدوان على قوى  
التقدم.

إننا لا نريد الوقوف عند حدود قطع العلاقات الدبلوماسية والعقوبات  
الاقتصادية بل فتح معركة مكشوفة مع إسرائيل والصهيونية العالمية في كل موقع  
من مواقعها، وكشف عورتها التي ما تزال لسوء الحظ مستورة حتى على الشعوب  
الاشتراكية نفسها.

وفي نفس الوقت الذي نقف فيه من المعسكر الاشتراكي موقفاً جدياً  
لابد لنا من كشف مجموع الحقائق التي ما يزال بعضها غامضاً ، والتي دارت وما  
زالت تدور ما بين الرسميين العرب ورؤساء الدول الاشتراكية، وأن القوى  
التقدمية العربية مطالبة بأن تقف صفّاً واحداً أمام الرجعية العربية والطابور  
الخامس الذين يحاولون أن يخلقوا شعوراً عدائياً تجاه الاتحاد السوفيتي والدول  
الاشتراكية.

إن حواراً علمياً اشتراكياً تقوم به القوى التقدمية العربية مع المعسكر  
الاشتراكي، يجب أن لا يسمح لقوى الرجعية أن تلعب دوراً خبيثاً رسمه لها  
الاستعمار الأنجلو أمريكي في هز الثقة العربية التقدمية مع القوى الاشتراكية في  
العالم. لقد كان لتصريح شوان لاي على إثر تفجير الصين الشعبية قبلتها  
الهيلروجينية إن هذا السلاح يعتبر نصراً للقضية العربية والأمة العربية كان له  
أطيب الأثر في نفوسنا نحن التقدميين العرب.

### مهمات القوى العاملة في الكفاح المسلح ضد الوجود الأنجلو سلاطيني في الجنوب اليمني :-

إننا نعتقد أن المخطط الأمريكي أصبح واضحاً، فهو يهدف إلى نسف  
النظام الجمهوري في الشمال، وكذلك تسليم عهد الاستقلال إلى النظام



السلاطيني في الجنوب اليمني المحتل. إن الاستعمار لسوف يعتمد إلى ضرب القوى العاملة في الكفاح المسلح ، في المرحلة التي تعيد القاهرة فيها بناء جيشها وتثبيت الأسس الاقتصادية الاشتراكية داخلها. وفي مثل هذه الغفلة التي أصبح احتمال نشوئها قوياً ، لابد لقوى التحرر أن تضغط صفوفها وتوحد قواها وتصبها في رfid التحرير المسلح، وكفاحه اللاهب ضد الوجود الأنجلو سلاطيني.

إن انتصار الثورة المسلحة في الجنوب اليمني المحتل لسوف يخلق مناخاً ملائماً لتنفس من خلاله قوى الثورة في الشمال. إن على القوى التقدمية في الجنوب أن تنطلق في كفاحها المسلح وقضايا التحرر الوطني من تصور كلي وشامل للقضية اليمنية، فمن الصعب أن تكون هناك ثورة مسلحة مفتوحة دون أرض صلبة تكون قاعدة لانطلاقها ومحاور ذات امتداد واسع تكون ممر لعناصرها وسلامها. وهذا يقود بالضرورة إلى أهمية الحفاظ على النظام الجمهوري وتطوير ملامحه التقدمية باعتباره شرطاً ضرورياً من شروط نجاح وانتصار الحركة المسلحة ضد الوجود الأنجلو سلاطيني . ومهمة هذا الحفاظ تقع على عاتق وحدة القوى التقدمية الجبهوية في شماله وجنوبه، وأي منطلق آخر للعمل المسلح خارج عن هذا التصور الكلي للقضية اليمنية في الشمال والجنوب لسوف يوقع الكثير من العاملين فيه في متزلقات انفصالية وانتهازية.

إن أسساً للقواء قد طرحت للقاعدة الجماهيرية الواسعة وقيادتها أكثر من مرة، إن أسباباً عديدة تكمن في انتماء بعض هذه القوى طبقياً، ومنشئها التنظيمي وطرائقها في العمل المسلح، وطبيعة تجميع قواها المحاربة، وتسليط قيادات معينة على منظماتها الفدائية بعقلية بيروقراطية ومساومة، كلها قادت بالضرورة إلى تشتت هذه القوى وعدم لقاءها من خلال الأسس المطروحة.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن يجد من الضروري فتح حوار مباشر مع القوى الثورية العاملة في الكفاح المسلح ينتج عنه مؤتمر وطني يظم مجموع القوى.

نداء حار نوجهه لقوانا التقدمية العربية والعاملة في الكفاح المسلح بأن تعيد النظر في علاقاتها مع بعضها البعض. لم تعد هناك فرص ثورية أكثر إلحاحاً من هذه المحنة التي ألت بأمتنا العربية ومرغت كرامتها.

استيقظوا أيها الثوريون على المأساة، وانظروا إلى أنفسكم قواعد وقيادات في جحيم المعركة اللاهبة، فستجدون حقيقتكم وحقيقة أمتكم.

إن اليأس القاتل الذي أصيبت به الجماهير العربية العريضة يجب أن نحوله إلى طاقات تتفجر عنفاً، وثورة تكتسح كل أسباب الاستغلال والردة نحوله إلى عاصفة تقتلع النظام الأنجلو سلاطيني والثكنة العسكرية للإمبريالية العالمية ((إسرائيل)). إن أياماً أكثر كآبة هي على موعد مع الإمبريالية الأمريكية، التي تتآمر ضد الأنظمة التقدمية العربية، متخذة من إسرائيل أداة لهذا التآمر الإمبريالي القذر.

إن اليسار العربي مطالب بأن يحرك نقاط الحرارة على الساحة العربية بدلاً من أن يصب الماء عليها.

عاش نضال الكادحين العرب، عاشت القوى التقدمية العربية بلقائها من خلال المعركة، وسحقاً للاحتكارات الغربية وإسرائيل على أرضنا العربية.

حزب البعث العربي الاشتراكي القطر اليمني  
يونيو ١٩٦٧م

ملاحظة للقاريء :

اوردنا هذه الوثيقة للأجيال الناشئة، والقائمة لأن التاريخ سجل الشعوب .. ومهما زيف المزيفون واجتهد الجاهلون. لأن التاريخ هو التاريخ والحقائق تظل ساطعة .

وثيقة رقم (١١)

(موقفنا من أحداث ١٣ يناير)

في رسالة موجهة إلى الطرفين المتحاربين

بتاريخ ١٨/١/١٩٨٦م مذيلة بتوقيع

حيدر العطاس .. والدالي .. وعبدالوكيل السروري ،

وعبدالله علي عبدالرحمن ، ومحمد حيلرة مسدوس

إلى طرفاء أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

إلى جميع مناضلي الحزب الاشتراكي اليمني ..

إلى جماهير شعبنا وفرد القوات المسلحة وأمن الدولة والشرطة الشعبية والمليشيا الشعبية

لقد فجعنا بسماع اندلاع للمعارك للسلاح بين رفاق حرب النضال الواحد في ١٣/١/١٩٨٦م .. وازدادت فجيعتنا كلما استمرت هذه المعارك ، بما تجره وراءها من ويلات وألم ونتائج مأساوية ، يدفع ثمنها شعبنا وحده ، ولا تستفيد منها سوى القوى الإمبريالية والرجعية المعادية لثورتنا ولنهج التوجه الاشتراكي الذي اختاره حزبنا وشعبنا ..

ونحن في الوقت الذي نشعر بالمرارة والألم للمعاناة الواسعة التي تخيم على حياة شعبنا بسبب استمرار المعارك المسلحة .. نناشدكم جميعاً لوضع حد نهائي لهذه المعارك، وإنقاذ حياة الأطفال والنساء والرجال والشيوخ من مخاطر الموت والدمار والخوف والجوع والعطش والتشرد ، وإعادة الأوضاع إلى طبيعتها بروح الإخلاص لمبادئ الحزب ومصالح الوطن والشعب ..

إن حقن الدماء أصبح الآن مطلباً وطنياً ، يتوجب على كل مناضلي الحزب الاشتراكي اليمني تحقيقه فوراً وبدون تأجيل. وقد آن الأوان لإيقاف لغة الحوار بالبنادق والمدافع، والعودة إلى التمسك بقيم وأخلاقيات الحزب والشعب، ومواصلة الحوارات للخروج بحزبنا وشعبنا من هذه الأزمة الطاحنة ، وتجنيد كل طاقاتنا وقدراتنا المادية والبشرية في سبيل الوطن وسعادة الإنسان .

إننا ندعوكم جميعاً للعمل الفوري من أجل إيقاف هذا التريف الدامي وإعادة الأمن والطمأنينة إلى النفوس واستعادة النور والماء إلى البيوت وإعادة البسمة إلى وجوه الأطفال .. وما من شك في أننا مطالبون اليوم أكثر من أي وقت مضى ، بصيانة النظام التقدمي الذي بناه شعبنا بدماء شهدائه وبتضحياته الجسيمة .. وفشل مراهنة الأعداء الطبقين وعلينا أن نرتفع إلى مستوى المسؤولية الوطنية وأن ندرك أن طريقاً شاقاً وطويلاً ينتظرنا ، لإزالة آثار هذه الأحداث المأساوية الأمر الذي يضاعف مهام البناء الاقتصادي والاجتماعي ، الذي يتطلب منا توجيه كافة طاقاتنا وقدراتنا إلى إنجازها .

التوقيع :-

المهندس حيدر أبو بكر العطاس عضو المكتب السياسي رئيس الوزراء  
لدكتور عبدالعزيز الدالي عضو المكتب السياسي وزير الخارجية  
أعضاء اللجنة المركزية والوزراء المجتمعين في الاتحاد السوفيتي وقماتيا الديمقراطية  
وبلغاريا الشعبية وسوريا .

١٨ / ١ / ١٩٨٦ م

ردفان / موسكو



## وثيقة رقم (١٢)

هذا رأيي .. اللهم فأشهد

ملاحظاتي حول مشروع الوثيقة النقدية

المقدمة إلى الكونغرس الحزبي المنعقد في العام ١٩٨٧م

أولاً : أهمية الوثيقة :

الوثيقة تمكنت من نقد وتحليل مرحلة تاريخية ما زلنا جميعاً نعيشها ، وهنا تكمن الصعوبة، ومع ذلك وفقت إلى حد كبير في أن تقيم هذه الفترة ، بغرض استخلاص العبر وتعزيز الوحدة الكفاحية والمبدئية للحزب كطليعة تقود التجربة الثورية في البلاد .

ثانياً : قضية الجذور التاريخية لنشأة الحزب الاشتراكي اليمني :

الوثيقة ركزت نقلها وتحليلها على الفترة الواقعة بين ١٩٧٨م و١٩٨٦م، ولكن عادت بحكم الضرورة التاريخية وترايط المراحل، إلى الحديث عن مرحلة نشوء المنظمات السياسية التي تشكل منها الحزب الاشتراكي اليمني. إن هذا الحديث الذي اتسم بالاختصار، أدى إلى عدم القدرة على دراسة كافة جوانب تلك الفترة بدقة وشمولية .

فمن المهم عند الحديث عن نشوء هذه المنظمات السياسية ، الذي حددته الوثيقة بعام ١٩٥٩م ، التحدث عن دورها في الفترة التي سبقت عقد مؤتمراتها في العام ١٩٧٥م، تحضيراً للمؤتمر التوحيدي ، وذلك لأهمية هذا الدور الذي لعبته في الخمسينيات ، حيث لعبت العناصر الماركسية والقوميون العرب والبعثيون أدواراً غير عادية، في تصفية كافة التيارات والمنظمات التي تدعو إلى العدنسية أو النزعة الجنوبية، وساهمت في نمو وعي الجماهير ، مما مكن من إقامة الانقلابات وهبئة الظروف الموضوعية لقيام الثورة المسلحة ضد الاستعمار

والأنظمة السلاطينية ، بقيادة الجبهة القومية ، ولعبت تلك التنظيمات في هذه الحقبة دوراً في نشر الأفكار الثورية .

عند قيام الأحزاب الثلاثة ( التنظيم السياسي الجبهة القومية .. اتحاد الشعب الديمقراطي .. وحزب البعث العربي الاشتراكي ) في نهاية الخمسينات وبداية الستينات ، كان من الضروري الإشارة إلى أزمة حركة التحرر الوطني ، التي اتسمت بالصراع الشديد بين الناصريين بزعامة جمال عبدالناصر وحركة القوميين العرب ، وبين الشيوعيين والبعثيين ، مما أفشل كل الأعمال الجبهوية في كل الأقطار العربية باستثناء السودان .

إن هذا الأمر ، شكّل عاملاً سلبياً مؤثراً على محاولات توحيد حركة التحرر الوطني اليمنية ، وتنسيق أعمالها الجبهوية .

إن التعرض بموضوعية لهذه الحقبة ، أي مرحلة نهاية الخمسينات وبداية الستينات ، دون الإمساك بهذه المسألة يقود إلى تقييم خاطئ لتراث المنظمات السياسية التي شكلت الحزب ، وهو تراث معاد للاستعمار والإمبريالية ومعبر عن أفكار البرجوازية الصغيرة .

ومن الخطأ اتهام أي منظمة سياسية من المنظمات الثلاث ، التي كونت الحزب الاشتراكي اليمني ، بأنها معارضة للكفاح المسلح ، لأن ذلك ليس خلواً من التحقيق التاريخي فحسب ، ولكنه لا ينسجم ودور هذه المنظمات في المراحل اللاحقة للكفاح المسلح والانتقال إلى الفكر الاشتراكي العلمي .

لذا ، فإن الفترة الأولى الواردة في ص ١٩ ، التي تشير إلى أن المواقف السياسية لمنظمة البعث كانت متفقة مع المواقف الانتهازية لقيادة حزب الشعب الاشتراكي ، خاصة في معارضة الكفاح المسلح واتباع الخط الإصلاحي (التريديونيوي) من الحركة النقابية - هذه الفقرة غير موفقة للأسباب التالية :-  
بالرغم من وجود علاقات تربط بين منظمة البعث والعناصر النقابية الأخرى ، الحزبية وغير الحزبية ، في إطار العمل النقابي ، إلا أن قيام حزب الشعب بالمشاركة في مؤتمر لندن الدستوري في سبتمبر ١٩٦٤ م .. فإن منظمة البعث أدانت هذا الموقف بأسلوبين هما :-

١ — إصدار بيان في سبتمبر ١٩٦٤ م ، بعنوان (من وحي محادثات لندن) تم من خلاله إدانة المؤتمر الدستوري . وحزب الشعب ... إلخ وأكد البيان أن طريق الاستقلال لن يتحقق بالمفاوضات بل بالكفاح المسلح (الوثيقة التاريخية لحزب الطليعة الشعبية) .

٢ — قيام أعضاء المنظمة في المجلس التنفيذي للمؤتمر العمالي بإدانة حزب الشعب ، وقد تمكنت من انتزاع قرار ينص على أن حزب الشعب لا يمثل المؤتمر بعد قيام قياداته بالاشتراك في محادثات لندن وأصدر البيان رئيس المؤتمر علي حسين القاضي بتكليف من منظمة البعث التي كان عضواً فيها .

حدثت محاولات بعد ذلك بين الأطراف الثلاثة ، الجبهة القومية اتحاد الشعب الديمقراطي ومنظمة البعث ( حزب الطليعة الشعبية لاحقاً ) ، بغرض العمل المشترك في إطار الجبهة القومية . وكان يواجه هذا الأمر صعوبات ناجمة عن موقف المخابرات العربية ، وعصبيات ناجمة عن مواقف القيادات المركزية للأحزاب المركزية البعث وحركة القوميين العرب ، ومع ذلك كانت هناك علاقات جيدة بين عدد من مناضلي المنظمات السياسية الثلاثة ، ولعب اتحاد الشعب الديمقراطي دوراً غير عادي في دعم الجبهة القومية ، كقائد للكفاح المسلح في الأوساط العربية والدولية وفي تعبئة الجماهير للالتفات حول الجبهة القومية عن طريق صحيفة ( الأمل ) .

إن آخر محاولة للعمل المسلح في جبهة واحدة كان في ديسمبر ١٩٦٥ م / يناير ١٩٦٦ م ، وهذه الفترة شهدت نشاطاً واسعاً من أجل توحيد منظمة التحرير والجبهة القومية في إطار منظمة واحدة .

ولعبت المخابرات العربية دوراً في معارضة مشاركة البعثيين في إطار جبهة التحرير أثناء فترة الدمج القصري ، وأصدرت جبهة التحرير بياناً موقفاً عليه من قبل الأصنج وآخرين ، أعلنوا فيه أن انخراط أي منظمة في جبهة التحرير (وهو يلمح هنا إلى منظمة البعث) يجب أن يتم وفق شروط سابقة لأي حوار في هذا الأمر . وهذه الشروط هي :-

١ — إعلان الحزب المعني بحل نفسه .



٢ - تسليم قائمة بأسماء أعضاء الحزب .

٣ - الانضمام كأفراد وليس كحزب .

٤ - تسليم ميزانية وأسلحة الحزب المعني لقيادة جبهة التحرير .

وتم خلال هذه الفترة اغتيال علي حسين القاضي ، ولحقه اغتيال السلفي .  
يمكن التأكيد على محاولات تيار اليسار في منظمة البعث ، لمنع استمرار الانقسامات في الحركة النقابية ، حيث عمل على تكليف الشهيد جعفر عيدروس بتحمل مسئولية صحيفة (العامل) الناطقة بأسم المؤتمر العمالي ، ودعا أثناء ذلك إلى توحيد الحركة النقابية على أساس البضال ضد الاستعمار ، وعدم الرد على أي بيانات تصدر ضد قيادة المؤتمر العمالي في ذلك الحين أو ضد النقابات الست .

إن فشل الدمج القصري وانسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير وحوادث اغتيال القاضي والسلفي ، أوجدت ظروفًا غير مساعدة على تمتين الثقة بين المنظمات السياسية ، التي أنشأت الحزب الاشتراكي اليمني لتحقيق التقدم في تفاعلها وعملها المشترك .. واتجهت منظمة البعث في هذه الفترة إلى التفكير في إنشاء منظمة كفاحية مستقلة ، وتم البدء بالإعداد لها في العام ١٩٦٦ م .

والحقيقة ، أن العناصر اليمينية في كل من الجبهة القومية ومنظمة البعث لم تساعد على تذليل الصعاب في طريق توحيد هذه المنظمات ، كما شكّلت الارتباطات التنظيمية القومية عائقاً آخر في تحقيق هذا الأمر .

في النصف الثاني من عام ١٩٦٦ م ، بذلت جهود للبدء بالتدريب وجلب الأسلحة ، وفي مطلع ١٩٦٧ م ، أعلن عن إنشاء منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية ، وقامت المنظمة بتنفيذ عدد من العمليات العسكرية ضد الاستعمار البريطاني .

وهنا نحدد أنه من الضروري الإشارة إلى دور أحد القياديين البارزين في هذه الحقبة من الزمن ، وهو الشهيد سعيد سالم الخيبة باعتباره أحد القياديين البارزين لهذه المنظمة ، وقد أهملت الوثيقة الإشارة إلى دوره ، وهو الذي لم يسهم فقط في إحداث تحول نوعي في المنظمة بمقارعة الاتجاه اليميني ، وإنما لعب دوراً بارزاً في توحيد الفصائل الثلاث ، وكان أحد موقعي اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥ م ، وظل في كل منعطفات الحركة الوطنية يسهم بمبدئية .



إن تعديل هذه الفقرة ( أي الفقرة الأولى من ص ١٩ ) ، هو مناسبة للإشارة في هذه الوثيقة إلى دور المناضل الخيبة ورفاقه في تأسيس طلائع منظمة حرب التحرير الشعبية.

### ثالثاً : تقييم فترة النضال ضد اليسار الانتهازي :

فيما يتعلق بتقييم فترة الرئيس سالم ربيع علي لم تشر الوثيقة إلى :-  
١ - أثر الاتجاهات التروتسكية العربية والدولية في التأثير على الحركة الثورية في بلادنا. فقد لعب ما عرف بالقيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وعناصر من الأهمية الرابعة ، دوراً في اجتذاب سالم ربيع علي وبعض العناصر من التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية ، باتجاه هذه الأفكار وتشويه رؤيتهم السياسية بسبب عدم وجود الحصانة الإيديولوجية . والإشارة إلى هذه المسألة في الوثيقة، هو مثال للتأكيد على أهمية الترية الإيديولوجية داخل حزبنا .  
تعرضت الوثيقة لأسباب النزوع الفردي لدى سالم ربيع علي ، ولكنها لم تركز على عامل مهم وهو عدم قيام القياديين بممارسة حقهم في النقد وإبداء الرأي تجاه ممارساته الخاطئة ، مما ساعد على تماديه في اتخاذ القرارات الفردية وتجاوز الهيئات الحزبية والحكومية .

وفي تقديري ، إنه من المهم إبراز هذه الناحية لتبيان أهمية النقد المبكر للعيوب والأخطاء.

في المرحلة الأخيرة من حياة سالم ربيع علي ، لم يتم التصدي لممارساته الخاطئة من قبل بعض القيادات بغرض تجميع أخطائه للوصول إلى إقصائه في مرحلة لاحقة ، وهذا الأسلوب أدى إلى أن يرتكب سالم ربيع جملة من الإضرار بالحزب والمجتمع .

### رابعاً : حول المسألة الاقتصادية :

١ - من المهم أن تبرز الوثيقة في القسم الخاص بالمهام المستقبلية موقفنا من تطوير الحركة التعاونية ، ممثلاً بضرورة تصحيح أسس التعاون بما يمكن من خلق حركة تعاونية حقيقية مستفيدة من أخطاء الماضي في هذا الجانب .

٢ — ينبغي أن يستوعب هذا القسم، لأهميته الخاصة، كافة القضايا المرتبطة  
بموضوع تطوير القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج الجيدة وتحسين الحياة المعيشية  
للمشعب .

#### خامساً : ملاحظة ختامية :

بالرغم من أن الوثيقة حللت عوامل الانحراف في الحزب ، لكن هناك مسألة  
جوهرية لم تلامسها وهي ضعف إشاعة الديمقراطية الداخلية في الحزب .  
ففي إطار تحليل كل الحقب الزمنية السابقة لوحظ أنه تم تغليب المركزية  
على الديمقراطية ، مما هياً المناخ لبروز ظواهر سلبية في اتخاذ القرارات بالاستناد  
إلى التزعات الفردية والمناطقية والتوازنات .  
لذا فمن المهم تحليل هذه المسألة ، والإشارة في الجزء الخاص بالمهام  
المستقبلية إلى أهمية إشاعة الديمقراطية في الحزب والمجتمع .

## المصادر والمراجع

### أ- الكتب

- ١- الاستقلال للضائع، عبده حسين سليمان أدهل، الطبعة الثانية - ١٩٩٣م.
- ٢- لوراق يمنية (٥) حول الديمقراطية ١٣ يناير ومأساة عدن اليوم، عبدالله غنم - عبدالرحمن خبار - نجيب إبراهيم، الطبعة؟...؟
- ٣- تطور العملية الثورية والدور القيادي للحزب في اليمن للديمقراطي، علي ناصر محمد، الطبعة الأولى - ١٩٥٨م، دار للمدني للطباعة والنشر - عدن.
- ٤- جنود الصراع الماركسي في القطر الجنوبي من اليمن، التجمع القومي للقوى الوطنية في الجنوب اليمني، الطبعة الثانية - ١٩٨٧م، صادر عن مكتب الدراسات والفكر والتنوعية والثقافة التابع للتجمع القومي.
- ٥- الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، سعيد أحمد الجاحي، الطبعة الأولى - ١٩٩٢م، مركز الأمل للدراسات والنشر - عدن.
- ٦- (١٧) ساعة تاريخية عند باب المنب، نبيل هادي، الطبعة؟ - ١٩٧٨م دار للفراحي - بيروت.
- ٧- شهادتي للتاريخ، عبدالقوي مكاي، الطبعة الأولى - ١٩٧٩م القاهرة.
- ٨- الصباح لدامي في عدن، الدكتور حميدة نزع، الطبعة الأولى - ١٩٨٨م، دار للمستقبل العربي - مصر الجديدة.
- ٩- الصراع في عدن، شكر الجوهري، الطبعة الأولى - ١٩٩٢م، مكتبة مديولي - القاهرة.
- ١٠- عدن تطارد الأرض، سعيد أحمد الجاحي، الطبعة الأولى - ١٩٨٧م، مركز الأمل - عدن.
- ١١- علي عنتر - لكفاح التحرري وهموم مسيرة الثورة، محمد مثني ناصر - مندعي بيان، الطبعة؟ عام؟ الدائرة الأيدلوجية السكرتارية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني.
- ١٢- قضية الجنوب اليمني المحتل في الأمم المتحدة - وثائق - تكريات وخواطر، محمد سالم بامندوه للطبعة الأولى، القاهرة.
- ١٣- من يجرؤ على الكلام، بول فنتلي، الطبعة الأولى - ١٩٨٥، بيروت.
- ١٤- هكذا تفجر البركان، ناصر قنديل، ١٩٨٦م، الطبعة؟...؟

- ١٥- اليمن الجنوبية خلف الستار الحديدي، محمد علي الشعبي، الطبعة ١٩٧٢م.
- ١٦- اليمن الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة ١٩٦٢ - ١٩٩٤م ... دار الجديد، بيروت - لبنان.

## ب- الوثائق

- ١- المؤتمر التوحيدي، الطبعة الأولى ١٩٧٦م، دار بن خلدون - بيروت.
- ٢- المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني، الطبعة الأولى - ١٩٧٩م، دار ابن خلدون - بيروت.
- ٣- المؤتمر الاستثنائي للحزب الاشتراكي اليمني، الطبعة الأولى - ١٩٨٠م دار ابن خلدون - بيروت.
- ٤- الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن للديمقراطية (١٩٧٨ - ١٩٨٦م) دار الهدائي - عدن.
- ٥- اتفاقية ٥ فبراير ١٩٧٥م بين فصائل العمل الوطني في جنوب الوطن اليمني.
- ٦- التقرير السياسي المقدم إلى الدورة الخامسة للجنة المركزية للتنظيم السياسي الموحد للجهة القومية ديسمبر ١٩٧٦م.
- ٧- محاضر الحوارات بين فصائل العمل الوطني في الجنوب.
- ٨- الثورة الوطنية للديمقراطية في اليمن (سلسلة وثائق)، دار ابن خلدون - بيروت.
- ٩- وثائق حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب الوطن اليمني (حزب الطليعة لا حق).
- ١٠- تقرير متابعة حول العلاقات والبروتوكولات بين بلادنا ومختلف بلدان العالم ومنظماته المالية خلال النصف الأول من عام ١٩٨٤م.
- ١١- تقرير عن زيارة للرئيس السابق علي ناصر محمد لجمهورية ألمانيا الديمقراطية.
- ١٢- الاتفاقيات والبروتوكولات والمعاهدات مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية.
- ١٣- ملف المتابعات للعلاقات الثنائية الحزبية والسياسية والاقتصادية وغيرها مع ألمانيا الديمقراطية.
- ١٤- وثائق السفارة في برلين.

## ج - الصحف

صحيفة الثوري لسان حال الحزب الاشتراكي اليمني

- ١] للعدد: ٣٠٤، ٢٠-٢١/٢/١٩٧٤م
- ٢] للعدد ٣٣١، ٩/٥ / ١٩٧٤م
- ٣] للعدد ٣٦٤ - ١/٥/١٩٧٥م
- ٤] للعدد ٣٧٤ - ١٢/٧/١٩٧٥م
- ٥] للعدد ٣٨٥ - ٤/١٠/١٩٧٥م
- ٦] للعدد ٣٨٩ - ١/١١/١٩٧٥م
- ٧] للعدد ٤٠٤ - ١٤/٢/١٩٧٦م
- ٨] للعدد ٤١٤ - ٢٤/٤/١٩٧٦م
- ٩] للعدد ٤١٨ - ٢٢/٥/١٩٧٦م



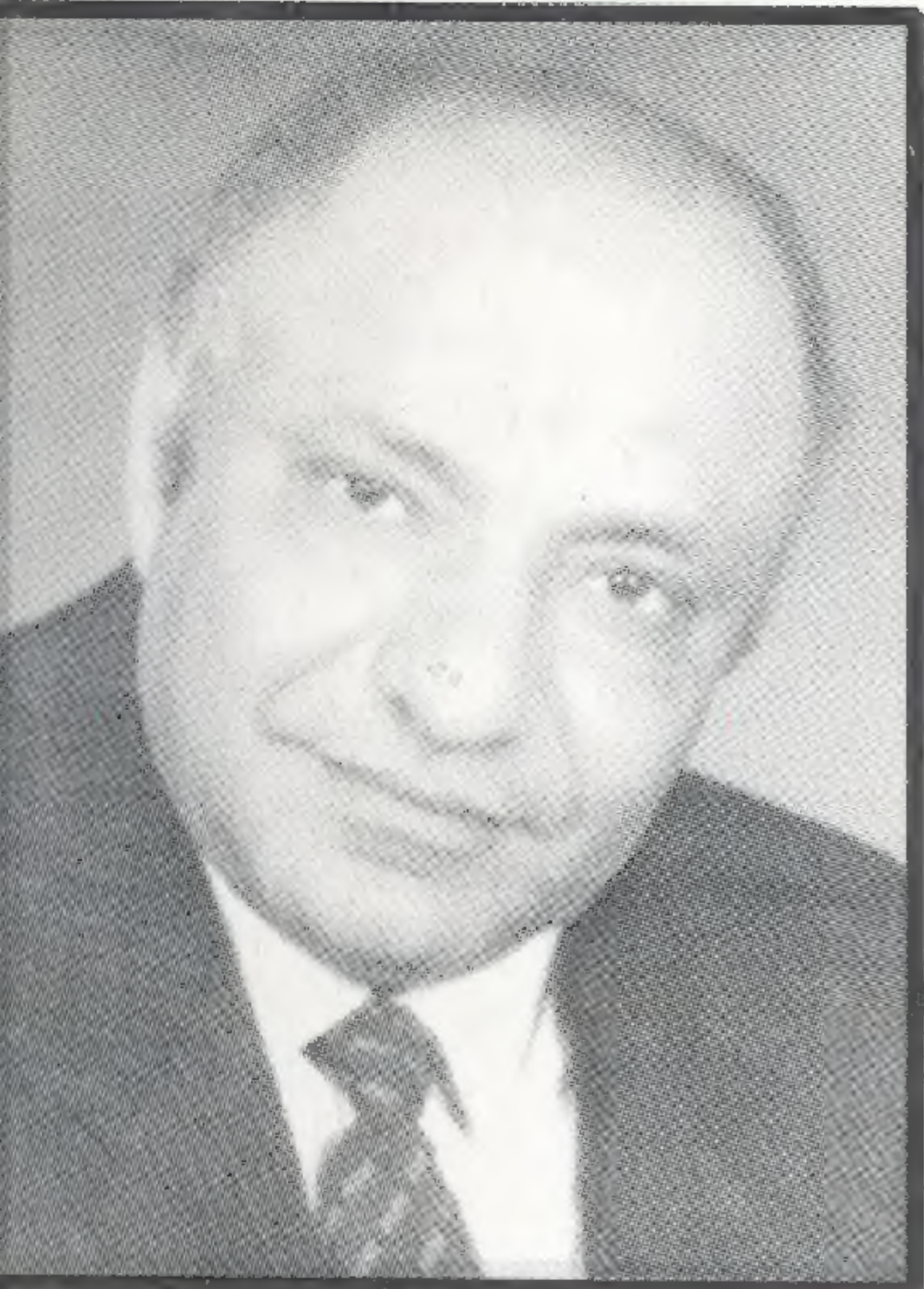
- ١٠ [ العدد ٤١٩ - ١٩٧٦/٥/٢٩ م ]
- ١١ [ العدد ٤٢٤ - ١٩٧٦/٧/٣ م ]
- ١٢ [ العدد ٤٣٣ - ١٩٧٦/٩/٤ م ]
- ١٣ [ العدد ٤٣٦ - ١٩٧٦/٩/٢٥ م ]
- ١٤ [ العدد ٤٣٧ - ١٩٧٦/١٠/٢ م ]
- ١٥ [ العدد ٤٦٩ - ١٤ مايو ١٩٧٧ م ]
- ١٦ [ العدد ٤٧٤ - ١٨ يونيو ١٩٧٧ م ]
- ١٧ [ العدد ٤٩١ - ١٥ أكتوبر ١٩٧٧ م ]
- ١٨ [ العدد ٤٩٢ - ٢٢ أكتوبر ١٩٧٧ م ]
- ١٩ [ العدد ٥٠٤ - ١٤/١/١٩٧٨ م ]
- ٢٠ [ العدد ٥١٥ - ٤/١/١٩٧٨ م ]
- ٢١ [ العدد ٥١٧ - ١٥/٤/١٩٧٨ م ]
- ٢٢ [ العدد ٥١٩ - ٢٩/٤/١٩٧٨ م ]
- ٢٣ [ العدد ٥٢٠ - ٦/٥/١٩٧٨ م ]
- ٢٤ [ العدد ٥٢٦ - ٢٤/٦/١٩٧٨ م ]
- ٢٥ [ العدد ٥٢٧ - ١/٧/١٩٧٨ م ]
- ٢٦ [ العدد ٥٣٨ - ١٦/٩/١٩٧٨ م ]
- ٢٧ [ العدد ٥٤٢ - ١٤/١٠/١٩٧٨ م ]
- ٢٨ [ العدد ٥٤٣ - ٢١/١٠/١٩٧٨ م ]
- ٢٩ [ العدد ٥٥٤ - ٦ يناير ١٩٧٩ م ]
- ٣٠ [ العدد ٥٧٢ - ٢١ مايو ١٩٧٩ م ]
- ٣١ [ العدد ٥٧٥ - ٢ يونيو ١٩٧٩ م ]
- ٣٢ [ العدد ٥٩٣ - ٦ أكتوبر ١٩٧٩ م ]
- ٣٣ [ العدد ٥٩٨ - ١٠ نوفمبر ١٩٧٩ م ]
- ٣٤ [ العدد: ٥٩٩ - ١ نوفمبر ١٩٧٩ م - عدد خاص عن زيارة الرئيس الالمانى الشرقى هونيكر لبلاتنا.

- ٣٥ [ العدد ٦٠٠ - ٢٤ نوفمبر ١٩٧٩ م ]
- ٣٦ [ العدد ٦٠١ - ١ ديسمبر ١٩٧٩ م ]
- ٣٧ [ العدد ٦١٣ - ٢٣ فبراير ١٩٨٠ م ]
- ٣٨ [ العدد ٦١٤ - ١ مارس ١٩٨٠ م ]
- ٣٩ [ العدد ٦٤٤ - ٢٧ سبتمبر ١٩٨٠ م ]
- ٤٠ [ عدد خاص ٦٤٧ - ١٨ أكتوبر ١٩٨٠ م ]
- ٤١ [ العدد ٦٥٥ - ١٣ ديسمبر ١٩٨٠ م ]
- ٤٢ [ العدد ٦٥٩ - ١٠ يناير ١٩٨١ م ]
- ٤٣ [ العدد ٦٧٢ - ١١ أبريل ١٩٨١ م ]
- ٤٤ [ العدد ٦٧٣ - ١٨ أبريل ١٩٨١ م ]
- ٤٥ [ العدد ٦٨١ - ١٣ يونيو ١٩٨١ م ]
- ٤٦ [ العدد ٧٠٢ - ٧ نوفمبر ١٩٨١ م ]
- ٤٧ [ العدد ٧١٣ - ٢٣/١/١٩٨٢ م ]
- ٤٨ [ العدد ٧٧٩ - ٣٠ أبريل ١٩٨٢ م ]

- [٤٩] العدد ٨٠٠ - ٢٤ سبتمبر ١٩٨٣ م  
[٥٠] العدد ٨٠٥ - ٢٩ أكتوبر ١٩٨٣ م  
[٥١] العدد ٨٢٣ - ١٩٨٣/٣/٣ م  
[٥٢] العدد ٨٤٢ - ١٩٨٤/٧/١٤ م  
[٥٣] العدد ٨٥٤ - ١٩٨٤/١٠/٦ م  
[٥٤] العدد ٨٥٧ - ١٩٨٤/١٠/٢٧ م  
[٥٥] العدد ٨٥٩ - ١٩٨٤/١١/١٠ م  
[٥٦] العدد ٨٦٠ - ١٩٨٤/١١/١٧ م  
[٥٧] العدد ٨٦١ - ١٩٨٤/١١/٢٤ م  
[٥٨] العدد ٨٦٤ - ١٩٨٤/١٢/١٥ م







## السفير عبدالوكيل السروري

مواليد عدن — اليمن ١٩٤٧

دبلوم عالي/ بيروت ١٩٧٢

متزوج وأب لأربعة أبناء (ولدين وبنتين)

— من مؤسسي فرع حزب البعث العربي الاشتراكي وجناحه العسكري في الستينات (لاحقاً حزب الطليعة الشعبية) وعضواً في مكتبه السياسي حتى اكتوبر ١٩٧٥.

— من مؤسسي التنظيم السياسي الموحد — الجبهة القومية ١٩٧٥م. الذي تطور لاحقاً الى الحزب الاشتراكي اليمني في اكتوبر ١٩٧٨م. وعضواً في لجنته المركزية حتى عام ١٩٩٤م.

— قيادياً نقابياً منذ الستينات وعضواً في المجلس المركزي لاتحاد عمال اليمن الديمقراطية حتى ١٩٧٨م.

— سفيراً لجمهورية اليمن الديمقراطية في الجزائر ، وسفيراً غير مقيم لدى جمهوريات مالي والصحراء الغربية وموريتانيا الاسلامية (١٩٨٠ — ١٩٨٤) وجمهورية المانيا الديمقراطية ، وسفيراً غير مقيم لدى بولندا الشعبية (١٩٨٤ — ١٩٨٦)

— سكرتيراً عاماً لمجلس السلم والتضامن والصداقة مع الشعوب (١٩٧٨ — ١٩٩٤) وعضواً في مجلس السلم العالمي. — سكرتيراً أول لمنظمة الحزب الاشتراكي اليمني في محافظة ذمار (١٩٩٠ — ١٩٩١).

مستشاراً برئاسة مجلس الوزراء من عام ١٩٩٠ حتى اعداد الكتاب.